رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

علم الدين السخاوي

جهوده في اللغة والنحو

دراسة وصفية تحليلية

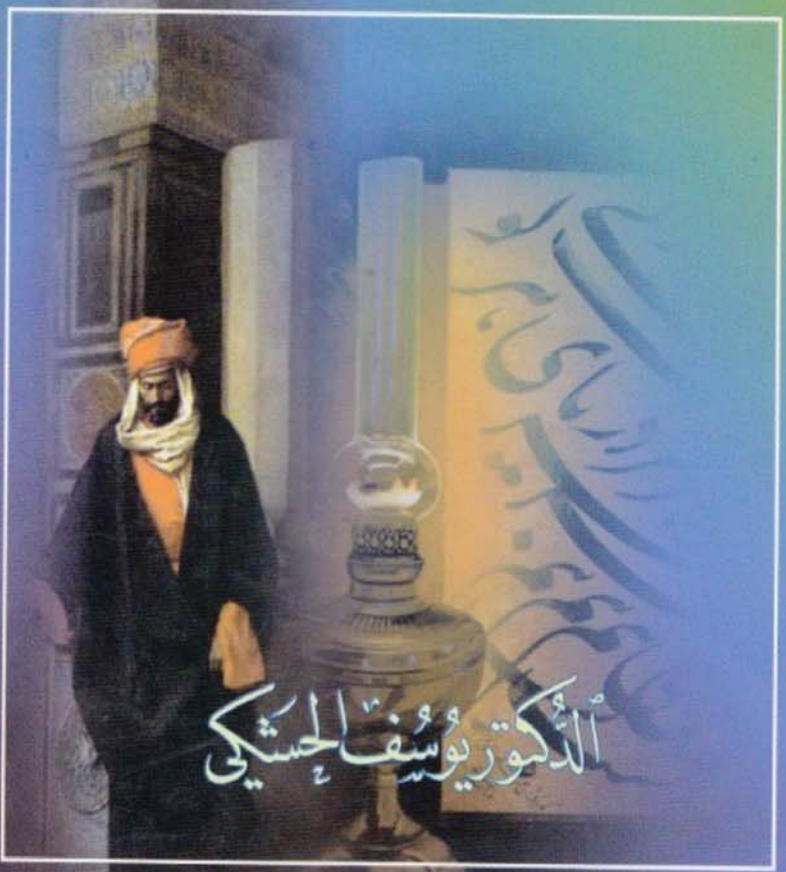

الدكتور يوسف الحشكي

من منشورات أمانة عمان

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

علم الدين السخاوي

جهوده في اللغة والنحو

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

علم الدين السخاوي

جهوده في اللغة والنحو

دراسة وصفية تحليلية

الدكتور يوسف الحسكي

دار اليافا العلمية

أمانة عمان الكبرى

- عَـــلَم الـدِّيـن السَّخّـاوي

جهوده في اللغة والنحو / دراسة وصفية تحليلية

- الدكتور يوسف الحـــشكي

الطبعة الأولى ، 2007

- دار يافا العلمية للنشر والتوزيع

924.15
الحشكي، يوسف محمد
علم الدين السخاوي، جهوده في اللغة والنحو / دراسة وصفية تحليلية/ يوسف محمد الحشكي._ عمان : دار يافا ، 2006 .
( ) ص.
ر.إ : (3025/ 11/ 2006)
الواصفات : / اللغويون/ اللغة العربية/ / النحو/ / التراجم/
* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

جميع الحقوق محفوظة لدار يافا العلمية للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة ويمنع طبع أو تصوير الكتاب أو إقتباس أي جزء منه إلا بإذن خطي من الناشر وكل من يخالف ذلك يعرض نفسه للمساءلة القانونية

دار يافا العلمية للنشر والتوزيع

الاردن – عمان – الأشرفية

تلفاكس 4778770 6 00962

ص.ب 520651 عمان 11152 الأردن

E-mail: dar_yafa@yahoo.com

أمانة عمان الكبرى

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

محتوى الكتاب

مقدمة	٧
الباب الأول: حياته وآثاره	١١
الفصل الأول: مولده ونشأته ورحلاته في طلب العلم	١٣
أ- مولده ونشأته	١٥
ب- رحلاته في طلب العلم	١٧
الفصل الثاني: شيوخه وتلاميذه	٢١
أ- شيوخه	٢١
ب- تلاميذه	٢٤
الفصل الثالث: مصنفاته ومذهبه الفقهي ونظمه للشعر:	٣٠
أ- مصنفاته:	٣٠
- المؤلفات المطبوعة	٣٠
- المؤلفات المخطوطة	٣١
ب- مذهبه الفقهي	٣٦
ج- نظمه للشعر	٣٦
الفصل الرابع: وفاته وأولاده	٣٨
الباب الثاني: مقومات الفكر اللغوي عند السخاوي:	٤١
الفصل الأول: السماع والقياس وموقفه منهما.	٤٥
أ- السماع والقياس	٤٥
ب- موقف السخاوي من السماع والقياس	٤٨
ج- موقف السخاوي من العلّة	٦٧

الفصل الثاني: موقفه من العامل ٧٩
الفصل الثالث: موقفه من الاحتجاج والاستشهاد: ٩٦
- مصادر الاستشهاد. ٩٦
- القرآن والقراءات. ٩٧
- الأحرف السبعة. ٩٧
- وجوه الخلاف في القراءات. ٩٩
- القراءات واللهجات. ١٠١
- موقف السخاوي من القرآن والقراءات ١٠٤
- الحديث النبوي الشريف والاستشهاد به. ١٢٣
- موقف السخاوي من الحديث النبوي الشريف ١٢٥
- الاستشهاد بكلام العرب. ١٢٨
- موقف السخاوي من الاستشهاد بالشعر ١٣٢
الفصل الرابع: موقف السخاوي من اللغات واللهجات. ١٤٥
الفصل الخامس: منـــزلته بين العلماء ١٥٧
الفصل السادس: موقف السخاوي من الخلاف بين علماء اللغة والنحو ١٦١
الخاتمة. ١٨٩
الفهارس الفنية: ١٩١
- فهرس الآيات القرآنية. ١٩٣
- فهرس الأشعار. ٢٠٢
- فهرس المصادر والمراجع. ٢٠٩

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مقدمة

ما جست مرة في رياض مؤلفات علماء لغتنا إلا امتلأت إعجاباً، وإلا ازددت يقيناً بأنهم كانوا ولا يزالون -حتى الآن- العظماء كالطود الشامخ- والذي أناروا على ذروته صرح اللغة العربية السامق، ولا عجب في ذلك فالذين قاموا على هندسته بلغوا المئات بل الألوف، وكان بينهم عدد لا بأس به من ألمع العبقريات التي عرفها تاريخ البحث اللغوي، كالخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيوبيه وأبي عليٍّ الفارسي وغيرهم عبقريات لا يلذ لها إلا العمل، وحماسة لا توجد إلا عند من يعتقد أنّ عمله ضرب من العبادة والتبتل، ولون من القيام والتهجد.

إنَّ علماءنا الأفاضل الذين خدموا العربية، فأعطوها من جهودهم المستمرة وبحوثهم المختلفة فشدُّوا الرحال إلى أكثر من مكان، ووصلوا ليلهم بنهارهم، ووقفوا عليها ذوب أفئدتهم وحشاشة نفوسهم، فكان لهم المؤلفات الكثيرة في علوم اللغة، وكان علم الدين السخاوي -علي بن محمد السخاوي- أحد هؤلاء العلماء الأعلام والأدباء الأفذاذ الذين تألق نورهم في عصر الدولة الأيوبية.

لقد ألّف السخاوي في غير ما فنٍّ من الفنون، ووجدت من خلال تتبعي لآثاره العلمية أنني أمام موسوعة علمية فَّذة عزَّ نظيرها في تاريخ الدراسات اللغوية والنحوية، فكان واحداً من الذين قَدَّموا مساهمات كبيرة في هذا الميدان، وواحداً من الذين أثروا مكتبة التراث العربي، وواحداً من الذين لم يلقوا نصيباً يليق بمكانته بين علماء التراث العربي، وإنَّ كثيراً من مؤلفاته إمَّا أنها قد ضاعت وإمَّا أنها لا تزال أسيرة خزائن المخطوطات يعلوها غبار القرون تنتظر من يطلقها من أسرها.

لقد كان السخاوي ذا ثقافة واسعة متنوعة، ومؤلفات وفيرة، وقد ذكر (بروكلمان) في كتابه (تاريخ الأدب العربي) سبعة عشر مؤلفاً من مؤلفاته التي أبقت عليها يد الدهر ودلَّ على مواضعها في الفهارس ودور الكتب.

كان السخاوي –رحمه الله– مقرئاً، مجوِّداً، متكلِّماً، لغوياً نحوياً، مفسِّراً، محدِّثاً أصولياً، خطيباً، أديباً، شاعراً، وقد شرعت أدرس هذا الرجل العالم، مولداً ونشأة، وثقافة، وشيوخاً، وتلاميذ، ومصنفات، ومذهباً، ووفاة، ثم انتقلت إلى دراسة فكره اللغوي والنحوي من خلال إيراد طائفة من أقواله وآرائه التي جاءت في بعض مؤلفاته وأتبعتها بالتعليق والتوضيح وبيان رأيه حيال القضية اللغوية والنحوية في مجال القياس، والسماع، والعلّة النحوية، والعامل، والاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأقوال علماء اللغة والنحو، والشعر، كما بينت موقفه من اللغات واللهجات العربية والخلاف بين علماء اللغة والنحو، وقد جاءت دراسه هذا العالم في بابين:

الباب الأوَّل: حياته وآثاره، ويشمل ما يلي:

الفصل الأول: مولده ونشأته ورحلاته في طلب العلم.

الفصل الثاني: شيوخه وتلاميذه.

الفصل الثالث: مصنفاته ومذهبه الفقهي ونظمه للشعر.

الفصل الرابع: وفاته وأولاده.

الباب الثاني: مقوِّمات الفكر اللغوي عند السخاوي، ويشمل ما يلي:

الفصل الأول: موقفه من السماع والقياس.

الفصل الثاني: موقفه من العامل.

الفصل الثالث: موقفه من الاحتجاج والشواهد.

الفصل الرابع: موقفه من اللغات واللهجات.

الفصل الخامس: منـــزلته بين العلماء.

الفصل السادس: موقفه من الخلاف بين علماء اللغة والنحو.

أملي أن أكون قد اجتهدت فوفقت في عملي، فلكل مجتهد نصيب، إن أصبت فهذا ما رجوته، وإن أخطأت فنحن بشر نخطئ ونصيب، ويسعدني أن أقف على ما قد يقع في هذا العمل من هنات وأن أعرف ما قد يرى فيه العلماء من هفوات لأعمل على استدراكه في طبعة لاحقة، فالكمال لله وحده، والحمد لله أولاً وآخراً أن جعلني من خدمة العربية، لغة القرآن، لغة البيان ولسان النور والإيمان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وإخوانه من الرسل والأنبياء، وعلى من أحبَّ هذه اللغة من خالص الأولياء.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الباب الأول

حياته وآثاره

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول: مولده ونشأته ورحلاته في طلب العلم:

أ- مولده ونشأته.

ب- رحلاته في طلب العلم.

الفصل الثاني: شيوخه وتلاميذه:

أ- شيوخه.

ب- تلاميذه.

الفصل الثالث: مصنفاته ومذهبه الفقهي وشعره:

أ- مصنفاته.

ب- مذهبه الفقهي.

ج- شعره

الفصل الرابع: وفاته وأولاده.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

مولده ونشأته ورحلاته في طلب العلم

أ- مولده ونشأته

ولد في بلدة (سخا) من أعمال مصر، وتتفق جميع مصادر ترجمته على مكان ولادته، لكنها اختلفت في تحديد تاريخ ولادته، فمن قائل: إنها كانت سنة خمسمائة وثمان وخمسين هجرية، وآخر : إنها كانت سنة خمسمائة وثمان وخمسين هجرية أو سنة خمسمائة وتسع وخمسين هجرية، وثالث: إنها كانت قبل خمسمائة وستين هجرية. والمرّجح من بين هذه الأقوال أنّ ولادته كانت سنة خمسمائة وثمان وخمسين هجرية، وهو ما جزم به ابن خلّكان في كتابه "وفيات الأعيان"([1])واسمه علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن عطاس الهمداني المصري السخاوي([2]) وقد غلب عليه لقب (علم الدين) مع نسبته إلى بلده (سخا)، وقد عُرف بهما حيث يذكر دائماً باسم (علم الدين السخاوي) ويُكنّى بأبي الحسن.

ويلاحظ من اسمه أنه ينتسب إلى همدان، وهمدان هذا هو: حمدان بن مالك بن زيد ابن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب

([1]) ابن خلّكان"وفيات الأعيان" ج٣/٣٤٠، دار صادر، بيروت، لبنان ١٩٧٧، تحقيق الدكتور إحسان عباس.

([2]) انظر ترجمته في: الزركلي "الأعلام"ط/٤، دار العلم للملايين ١٩٧٩، إشراف زهير فتح الله، والبغدادي"خزانة الأدب" طبعة مصّورة، بولاق –القاهرة ١٢٩٩، والسيوطي "بغية الوعاة" مصر تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وابن عماد الحنبلي "شذران الذهب في أخبار من ذهب"ج٥/٢٢٢، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، والذهبي "سير الأعلام" مؤسسة الرسالة، بيروت ط/١، لبنان ١٩٨١، والأسنوي "طبقات الشافعية" بغداد ١٣٩١هـ، تحقيق عبد الله الجبوري، والداودي "طبقات المفسرين" مصر ١٩٧٢، تحقيق علي محمد عمر، وحاجي خليفة "كشف الظنون" مكتبة المثنى، بيروت لبنان، وأبو بكر الزبيدي "طبقات النحويين واللغويين"، ص٤٤٢-٤٤٦، دار المعارف بمصر ١٩٧٣، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وفيه مصادر أخرى.

بن قحطان[1]، فهو بهذه النسبة عربي صميم، لم يرد في نسبه أيُّ اسم يشير إلى ما يُعرف باسم المولّدين في علم الأنساب.

كما يلاحظ من اسمه أنه ينتسب إلى مصر، فهو مصري، كما ينتسب إلى (سخا) فهو سخاويّ –وهي مسقط رأسه –وقد ذكرها ياقوت الحموي في "معجم البلدان" بقوله: "وهي بُلَيْدة بالغربية من أعمال مصر"

وسخاوي نسبة غير قياسية، لأنّ النسبة إلى الاسم الثلاثي المقصور تكون بقلب ألفه واواً، وعلى هذا تكون النسبة إلى (سخا) سخويّ على القياس، إلا أنّ الناس أجمعوا على النسبة الأولى[2].

وإنّ المتتبع للمصادر التي ترجمت له يصل إلى أنّها لم تبسط القول في نشأته الأولى وما يتصل بها من تفصيلات دقيقة، فقد أغفلت جوانب طفولته وصباه ومربيِّه والعائل له والمنفق عليه، وهذه أمور هامة لها قيمتها في الوقوف على أبعاد نشأته، وتقديم صورة واضحة لحياته في هذه الفترة من سيرته، إذ كان قد نشأ وترعرع فيها واجتهد في طلب العلم والبحث عنه في مظانّه المختلفة حتى نبغ فيه، فاشتهر أمره، وشاع ذكره، وذاع صيته، ولكنّ مصادرنا طوت هذه الحقبة من حياته، وأهملت الإشارة إليها، وهذا – أيضاً– ما حدث بالنسبة، بغض البصر عن الأسئلة والاستفسارات الكثيرة التي تبقى تنتظر الإجابة والإيضاح والبيان بشأن سيرة السخاوي.

---

(1) اختصر نسبه بعض المترجمين له، ومنهم ياقوت والسيوطي وغيرهما.

(2) ابن خلّكان "وفيات الأعيان" ج٣/٣٤٠ دار صادر بيروت –لبنان، تحقيق د.إحسان عباس.

ب- رحلاته في طلب العلم:

إنّ المصادر التي ترجمت له تصفه بأنه كان مقرئاً، مجوّداً، متكلّماً، لغويّاً، نحويّاً، مُفسّراً، أُصوليّاً، خطيباً، أديباً، شاعراً([1])،كما تصفه بصفات خُلقية تنبئ عن تواضعه، وتديّنه، وتوادّه، وحسن أخلاقه، وذكائه، وطيب مجاورته، وحلو نوادره، وقوة قريحته، وبعده عن التكلف([2]).

ولا شك أنّ هذه الصفات والأخلاق تضعنا أمام عالم فذّ قد طبقّت شهرته العلمية والخُلقية الآفاق-وقد تيسّر له ذلك نتيجة طلبه العلم وسعيه في تحصيله وهو لا يزال فتى يافعاً في قريته، فقد حفظ القرآن الكريم، واشتغل بالفقه المالكي، إذ درس هذا المذهب وأتقن ضروریاته على شيخه إبراهيم بن جبارة السخاوي المالكي بشغف وحُبٍّ كبيرين، مما أتاح له فرصة كبيرة من التعليم. وفي سنة خمسمائة واثنتين وسبعين- ولما يتجاوز الرابعة عشرة- نراه يشدّ الرحال، ويغادر قريته إلى الإسكندرية في رحلة علمية مبكّرة، إذ جلس إلى أعيان الحفاظ وشيوخ القرّاء والعلماء فيها، لينهل من معينهم، فانضمّ إلى حلقات الدرس والسماع، ولازم اثنين من كبار العلماء آنذاك، ذاعت شهرتهما وطبّق صيتهما الآفاق وهما: صدر الدين أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الأصبهاني السّلفي (المتوفى سنة خمسمائة وست وسبعين)، وأبو الطاهر إسماعيل بن مكي بن إسماعيل الزّهري الإسكندرانّي (المتوفى سنة خمسمائة وإحدى وثمانين)، إذّ تخرج عليهما في علم الحديث الشريف.

([1]) عمر رضا كحالّة "معجم المؤلفين" ج٢٠٩/٧، دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان ١٩٥٧.
([2]) الذهبي "سير أعلام النبلاء" ج١٢٣/٢٣، مؤسسة الرسالة ط/١ بيروت -لبنان ١٩٨١.

ولم يمكث طويلاً في الإسكندرية، فغادرها إلى القاهرة، وفيها اتخذ من أحد مساجد (القرافة)([1])سكناً له، يأوي إليه ويقيم فيه، ويؤم الناس مدة طويلة، وتحوَّل إلى مذهب الإمام الشافعي([2])بعد أن كان مبدؤهُ الاشتغال بالفقه على مذهب مالكٍ بمصر، وسمع من جماعة من شيوخ القاهرة منهم: أبو الجيوش عساكر بن عليّ المصريّ النحوي(المتوفى سنة خمسمائة وإحدى وثمانين هجرية)، وأبو القاسم هبة الله بن عليّ البوصيري (المتوفى سنة خمسمائة وثمان وتسعين هجرية)، والإمام إسماعيل بن صالح بن ياسين (المتوفى سنة خمسمائة وست وتسعين هجرية).

وأخذ القراءات عن كبار القرّاء المجوِّدين ممن عُرفوا بالضبط والإتقان، والتبصرة بوجوه القراءات وعللها وطرقها، وفي مقدمتهم الإمام الشيخ أبو القاسم بن فيّرة الشاطبي المقرئ الضرير (المتوفى سنة خمسمائة وتسعين هجرية)، فقد لازمه مدة وقرأ عليه القرآن بالروايات، وكانت ملازمته له ملازمة الظلّ لصاحبه، إذ كان الشاطبي بارعاً في كثير من العلوم من: نحو، ولغة، وقراءات، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر، وقد تلقَّن منه السخاوي قصيدته المشهورة في القراءات السبع([3])،وأخذ عنه النحو واللغة معاً.

ومن هؤلاء القرّاء: تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي البغدادي (المتوفى سنة ستمائة وثلاث عشرة هجرية)([4])،لكنّ السخاوي لم يسند عنه القراءات، فقد قيل: إن الشاطبي قال له:" إذا مضيت إلى الشام فاقرأ على

([1]) خطة بالفسطاط من مصر، بها قبر الإمام الشافعي في مدرسة الفقهاء الشافعية، انظر ياقوت الحموي "معجم البلدان" (القرافة) ج٤/٣١٧

([2]) ياقوت الحموي "معجم الأدباء" ج١٥/٦٥ ط٣ منقحة ومصححة وفيها زيادات، دار الفكر، بيروت -لبنان١٩٨٠م.

([3]) المرجع السابق ج١٥/٦٥

([4]) الذهبي "سير أعلام النبلاء" ج٢٣/١٢٣، مؤسسة الرسالة، ط١،بيروت -لبنان١٩٨١.

الكنديّ ولا ترو عنه، وقيل: إنه رآه في النوم فنهاه أن يقرأ بغير ما أقرأه"([1])ومنهم أبو الجود غياث بن فارس بن مكي اللُّخمي (المتوفى سنة ستمائة وخمس هجرية)، وأبو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنويّ (المتوفى سنة خمسمائة وتسع وتسعين هجرية)، وغيرهم.

وكان يعلّم أولاد الأمير ابن موسك ([2])،وانتقل معه إلى دمشق واشتهر بها بعلم القرآن، إذ عاود قراءة القرآن على تاج الدين أبي اليمن الكندي([3]) ولازمه وشاركه في عدة علوم– وهو كما وصفه السخاوي بقوله:" لقيت جماعة من أهل العربية منهم: الشيخ الفاضل أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي –رحمه الله– وكان عنده في هذا الشأن ما لم يكن عند غيره، وأخذت عنه "كتاب سيوبيه"، وقرأت عليه كتاب "الإيضاح" لأبي علّي([4])مستشرحاً([5])وأخذت كتاب "اللمع" لأبي الفتح([6])، وكان واسع الرواية وافر الدراية..."([7]).

ومما هو جدير بالذكر أنّ دمشق كانت في تلك الحقبة موئلاً للعلم والعلماء، ومركزاً للحركات الفكرية، إذ أُتيح للسخاوي أن يجلس إلى أئمتها الأعلام، فأخذ الحديث عن أشهر المحدّثين في دمشق في ذلك الزمان، ممّن عُرفوا بعلوّ الإسناد، والتفرّد بالسماع أمثال المحدّث الكبير حنبل بن عبد الله الرُصافي (المتوفى سنة ستمائة وأربع هجرية)، والمحدّث المشهور عمر بن أبي بكر بن معمر المعروف بابن طبرزد البغدادي

([1]) السيوطي "بغية الوعاة" ج١/١٩٢ دار الفكر، ط/٢، بيروت –لبنان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
([2]) أبو شامة "الذيل على الروضتين" ص١٧٩ طبعة مصورة بعناية عزت العطار الحسيني١٩٤٧.
([3]) ياقوت الحموي "معجم الأدباء" ج١٥/٦٦، ط/٣ دار الفكر، بيروت –لبنان ١٩٨٠
([4]) هو أبو علي الفارسي.
([5]) لفظة(مستشرحاً) غريبة في هذا المجال، علماً أن معناها واضح وهو طلب الشرح، بيد أنّ الاستعمال غريب.
([6]) هو أبن جنيّ.
([7]) الذهبي "سيرة أعلام النبلاء" ج٢/٦٥، مؤسسة الرسالة، ط/١، بيروت –لبنان،١٩٨١.

(المتوفى سنة ستمائة وسبع هجرية)، فبهذه الملازمة لشيوخ وعلماء عصره، وبجهوده العظيمة المتواصلة، وبدأبه الذي لا يعرف الكلال ولا يصل إليه الملال -استطاع في سبيل طلب العلم والسعي في تحصيله والإفادة منه-أن يكوِّن شخصيته العلمية والأدبية، إذ تتلمذ على ثُلة طيبة من الشيوخ في الديار المصرية والشامية طوال حياته.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

شيوخه وتلاميذه

أ- شيوخه

لقد كثر عدد الشيوخ الذين أخذ عنهم السخاوي علومه ومعارفه، وقد ذكرت المصادر ممن تلقّى عنهم العلم في مصر التالية أسماؤهم:

١- الشيخ أبو إسحق إبراهيم بن جبارة السخاوي: قرأ عليه القرآن الكريم، وأخذ عنه الفقه المالكي([1]).

٢- الحافظ أبو الطاهر السِّلفي: وهو صدر الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ابن إبراهيم بن سلفة الأصبهاني أحد الحفاظ الكثيرين، رحل في طلب الحديث ولقي أعيان المشايخ وكان شافعيّ المذهب، توفي بثغر الإسكندرية سنة خمسمائة وست وسبعين([2]).

٣- صدر الإسلام أبو الطاهر بن عوف بن إسماعيل بن مكي بن إسماعيل بن عيسى بن عوف الزهري الإسكندراني المالكي، توفي سنة خمسمائة وإحدى وثمانين([3]).

٤- أبو الجيوش عساكر بن علي الشافعي: فقيه مقرئ كامل، وإمام صادق صالح، توفي سنة خمسمائة وإحدى وثمانين([4]).

٥- أبو القاسم البوصيري: وهو هبة الله بن علي بن مسعود بن ثابت بن هاشم بن غالب بن ثابت الأنصاري الخزرجي المعروف بالبوصيري كان أديباً كاتباً له سماعات

([1]) ابن خلكان "وفيات الأعيان" ج٣٢٢/٧، دار صادر، بيروت-لبنان ١٩٧٧، تحقيق الدكتور إحسان عباس.

([2]) المصدر السابق ج١٠٥/١.

([3]) ابن العماد الحنبلي"شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ج٢٦٨/٤، دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان.

([4]) ابن الجزري "غاية النهاية في طبقات القراء" دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ١٩٨٠.

عالية وروايات تفرَّد بها، وألحق الأصاغر بالأكابر في علو الإسناد، ولم يكن في آخر عمره مثله في درجته، توفى سنة خمسمائة وثمان وتسعين([1]).

٦- أبو الطاهر إسماعيل بن ياسين بن عمران السّاعي الشفيفيّ المقرئ الصالح، توفي في جمادى الأولى سنة خمسمائة وست وتسعين([2]).

٧- الشاطبي: هو أبو القاسم -وقيل: محمد القاسم بن فيرُّه بن أبي القاسم خلف ابن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير المقرئ صاحب "حرز الأماني"، وكان عالماً بكتاب الله تعالى قراءة وتفسراً وبحديث رسول الله عليه وسلم مبرِّزاً فيه، عالماً بالنحو واللغة، وتصدّر للإقراء بمصر، فعظم شأنه وبعُد صيته وانتهت إليه الرئاسة في الإقراء، توفي سنة خمسمائة وتسعين([3]).

لازمه السخاوي مدّة وقرأ عليه القرآن بالروايات. وتلقّن منه قصيدته المشهورة في القراءة والتي سماها "حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات" وعدها ألف ومئة وثلاثة وسبعون بيتاً. وقرأ عليه النحو واللغة.

٨- أبو الجود اللخميّ: هو غياث بن فارس بن مكي المقرئ النحوي العروضي الضرير شيخ القراء بديار مصر، توفي سنة ستمائة وخمس، تلا على السخاوي بالقراءات السبع([4]).

٩- الشهاب الغزنوي: هو محمد بن يوسف بن علي، أبو الفضل الغزنوي، المقرئ الفقيه النحوي نزيل القاهرة، توفي سنة خمسمائة وتسع وتسعين([5]).

([1]) ابن خلكان "وفيات الأعيان" ج٦/٦٧، دار صادر، بيروت -لبنان ١٩٧٧ تحقيق الدكتور إحسان عباس.

([2]) ابن العماد الحنبلي"شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ج٢/٣٢٣، دار صادر، بيروت -لبنان.

([3]) ابن خلكان "وفيات الأعيان" ج٤/٧١، دار صادر. بيروت -لبنان ١٩٧٧ تحقيق الدكتور إحسان عباس.

([4]) الذهبي "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار" تحقيق محمد سيد جاد الحق مصر ص١٩٦١.

([5]) المصدر السابق.

وغادر السخاوي مصر متوجهاً إلى دمشق فتلقّى العلم هناك عن عدد من العلماء ذكرت المصادر منهم التالية أسماؤهم:

١- ابن طبرزد: هو أبو حفص عمر بن أبي بكر بن معمر بن أحمد بن يحيى ابن حسان، المحدّث المشهور البغدادي، كان عالي الإسناد في سماع البلاد، وأفاد أهلها، وألحق الأصاغر بالأكابر، وطبق الأرض بالسماعات والإجازات، وامتدت له الحياة، فخلا له العصر، وكان فيه صلاح وخير، توفي ببغداد سنة ستمائة وسبع ([1]).تتلمذ عليه السخاوي في الحديث النبوي الشريف.

٢- حنبل بن عبد الله الرصافي أبو عبد الله المكبر، المحدّث راوي المسند بكماله عن ابن الحصين، وسمع المسند في عشرين مجلساً ونيِّفٍ بقراءة ابن الخشاب. توفي سنة ستمائة وأربع([2]).

٣- أبو اليمن الكندي هو زيد بن الحسن تاج الدين أبو اليمن الكندي البغدادي التاجر المقرئ النحوي الحنفي، شيخ القراء والنحاة بدمشق، كان عالي الإسناد في القراءات والحديث، توفي سنة ستمائة وثلاث عشرة([3]).

عاود السخاوي قراءة القرآن بالروايات عليه، ولازمه وقرأ عليه جملة من سماعاته في الأدب وغيره. قال عنه في "المفضل في شرح المفصل":" لقيت جماعة من أهل العربية منهم الشيخ الفاضل أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي رحمه الله، وكان عنده في هذا الشأن ما لم يكن عند غيره، وأخذتُ عنه كتاب سيوبيه، وقرأت عليه كتاب "الإيضاح" لأبي علي مستشرحاً، وأخذت عنه كتاب "اللّمع" لابن جنّي، وكان واسع الرواية وافر الدراية..."

([1]) ابن خلّكان "وفيات الأعيان" ج٣/٤٥٢، دار صادر، بيروت –لبنان ١٩٧٧ تحقيق إحسان عباس.

([2]) ابن العماد الحنبلي "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ج٥/١٢ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

([3]) الذهبي "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار" تحقيق محمد سيد جاد الحق مصر ١٩٦٩.

ب- تلاميذه

وصل علم الدين السخاوي إلى رئاسة الإقراء والأدب في عصره، وقرأ عليه كثير من التلاميذ الذين لا يحصيهم إلا الله، قال عنه الإمام الذهبي:" وما علمت أحداً حُمِل عنه القراءات أكثر مما حُمِل عنه" ([1])ومن أسماء تلاميذه الذين ذكرهم المصادر التي ترجمت للسخاوي:

١- إبراهيم بن داود بن ظافر الفاضلي، جمال الدين أبو إسحق، إمام حاذق مشهور، توفى سنة ستمائة واثنتين وتسعين([2]).

٢- إبراهيم بن معضاد الجعبري، أبو اسحق، الزاهد، الواعظ، توفي سنة ستمائة وسبع وثمانين([3]).

٣- أحمد بن إبراهيم بن سباع الغزاوي، شرف الدين أبو العباس، المقرئ، خطيب دمشق، توفي سنة سبعمائة وخمس([4]).

٤- أحمد بن سليم بن مروان البعلبكي، شهاب الدين، أحد عدول القضاة، توفى سنة سبعمائة واثنتي عشرة([5]).

٥- أحمد بن عبد الله بن الزبير، شمس الدين أبو العباس الخابوري، خطيب جامع حلب، توفي سنة ستمائة وتسعين([6]).

([1]) الذهبي "العبر في خبر من غبر" ج١٧٨/٥، الكويت، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد.
([2]) الذهبي "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار" تحقيق محمد سيد جاد الحق، مصر، ١٩٦١م.
([3]) ابن العماد الحنبلي"شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ج٤٠٠/٥-٣٩٩، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان١٩٨٠.
([4]) ابن الجزري "غاية النهاية في طبقات القراء" ج٣٣/١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ١٩٨٠.
([5]) المصدر السابق ج٨٥/١.
([6]) المصدر السابق ج٧٣/١.

٦- أحمد بن عبد الله بن شعيب التميمي، جمال الدين، أبو العباس، توفي سنة ستمائة وثلاث وستين([1]).

٧- أحمد بن أبي الفضائل بن أبي المجد بن أبي المعالي بن الدخسيسّي، كمال الدين، أبو العباس كان حياً سنة ستمائة وإحدى وسبعين([2]).

٨- أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع، موفق الدين، أبو العباس الكُواشي، الإمام المفسّر والمقرئ المحقق، توفي سنة ستمائة وثمانين([3]).

٩- إسماعيل بن عثمان بن المعلم، الرشيد، أبو الفداء، إمام عالم، كان من كبار أئمة العصر، توفي سنة سبعمائة وأربع عشرة.

وهو آخر من قرأ القراءات على السخاوي([4]).

١٠- إسماعيل بن مكتوم الدمشقي، صدر الدين توفي سنة سبعمائة وست عشرة([5]).

١١- إلياس بن علوان، أبو الرضا توفي سنة ستمائة وثلاث وسبعين([6]).

١٢- أبو بكر بن أبي الدر رشيد الدين، إمام حاذق في القراءات، توفي سنة ستمائة وثلاث وسبعين([7]).

([1]) ابن العماد الحنبلي "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ج٥/٣١٥، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

([2]) الصفدي "الوافي بالوفيات"ج٧/٢٨٩.

([3]) الذهبي:"معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار"ص٥٤٧ تحقيق محمد سيد جاد الحق، مصر ١٩٦١.

([4]) المصدر السابق ٥٨٣.

([5]) الذهبي: "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار" ٥٨٥. تحقيق محمد سيد جاد الحق، مصر ١٩٦١.

([6]) المصدر السابق ٥٤٩، وابن الجزري "غاية النهاية في طبقات القراء" ج١/١٧١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان ١٩٨٠.

([7]) ابن الجزري "غاية النهاية في طبقات القراء" ج١/١٨١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان ١٩٨٠.

١٣- جعفر بن القاسم بن جعفر الربعي، رضي الدين، بابن دبوقا، مقرئ كاتب توفي سنة ستمائة وإحدى وتسعين([1]).

١٤- الحسن بن أبي عبد الله بن صدقة بن أبي الفتوح الأذري الصقلي المقرىء، إمام زاهد كبير القدر، توفي سنة ستمائة وتسع وستين([2]).

١٥- خضر بن عبد الرحمن بن خضر، سديد الدين: أبو القاسم الحموي المقرئ، توفى سنة ستمائة وإحدى وثمانين([3]).

١٦- دانيال بن منكلي بن صرفا الكركي، توفي سنة ستمائة وست وتسعين([4]).

١٧- صالح بن إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم، الملقب بالضياء، الإسعردّي الأصل الفاروقيّ المولد الدمشقي الدار، المصري الوفاة، شيخ ماهر، توفي بعد سنة ستمائة وثمانين([5]).

١٨- عبد الرحمن بن إسماعيل، شهاب الدين، أبو شامة، الإمام الحجة والحافظ ذو الفنون، توفي سنة ستمائة وخمس وستين([6]).

١٩- عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس، أبو محمد الزواوي، زين الدين، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، توفي سنة ستمائة وإحدى وثمانين([7]).

٢٠- عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الجيش، الأستاذ الكبير مجد الدين، شيخ القراء ببغداد(روي بالإجازة عن السخاوي) توفى سنة ستمائة وست وسبعين([8]).

([1]) المصدر السابق ج١/١٩٤.
([2]) المصدر السابق ج١/٢١٩.
([3]) الذهبي"معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار" ٥٣٩، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مصر ١٩٦١.
([4])المصدر السابق ٥٧٠.
([5]) ابن الجزري "غاية النهاية في طبقات القراء" ج١/٣٣٢، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ١٩٨٠
([6]) المصدر السابق ج١/٣٦٥.
([7]) المصدر السابق ج١/٣٨٦.
([8]) المصدر السابق ج١/٣٨٨.

٢١- عبد الله بن يحيى العتابي، الجمال الجزائري، توفى سنة ستمائة واثنتين وثمانين([1]).

٢٢- عبد الواحد بن كثير المصري ثم الدمشقي، الجمال أبو محمد، نقيب السّبع، توفى سنة ستمائة وتسعين([2]).

٢٣- عيسى بن علي، سيف الدين، أبو الروح الحلبي ثم البعلبكي، مقرئ مجوّد ماهر، توفى بعد سنة ستمائة وتسعين([3]).

٢٤- محمد بن أحمد العقيلي القلانسي الكاتب، عزيز الدين، الرئيس العالم، توفى سنة ستمائة وثمان وتسعين([4]).

٢٥-محمد بن الحسين بن رزين الحموي، تقي الدين، أبو عبد الله توفى سنة وثمانين([5]).

٢٦-محمد بن الخيسي، توفى سنة ستمائة وثلاث وأربعين([6]).

٢٧- محمد بن عبد الخالق بن عثمان بن مزهر الأنصاري، شهاب الدين، أبو بكر، مقرئ كامل عالم، توفى سنة ستمائة وتسعين([7]).

٢٨- محمد بن عبد العزيز بن أبي عبد الله بن صدفة الدمشقي، أبو عبد الله المعروف بابن الدمياطي، مقرئ عارف ثقة، توفي سنة ستمائة وثلاث وتسعين([8]).

([1]) ابن العماد الحنبلي "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ج٣٧٦/٥، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

([2]) الذهبي "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار" ٥٨٣ تحقيق محمد سيد جاد الحق مصر ١٩٦١م.

([3]) ابن الجزري "غاية النهاية في طبقات القراء" ج٦١٢/١ دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ١٩٨٠

([4]) المصدر السابق ج٩٤/٢.

([5]) ابن العماد الحنبلي "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ج٣٦٨/٥، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

([6]) أبو شامة "الذيل على الروضتين" ص١٧٦، وطبع بعناية عزت العطار الحسيني ١٩٤٧، طبعة مصورة.

([7]) ابن الجزري "غاية النهاية في طبيقات القراء" ج١٥٩/٢، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ١٩٨٠

([8]) المصدر السابق ج١٧٤/٢.

٢٩- محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله الطائي الأندلسي الجياني الإمام النحوي الأستاذ إمام زمانه في العربية، توفي سنة ستمائة واثنتين وسبعين([1]).

٣٠- محمد بن عثمان بن سليمان، الضياء أبو عبد الله الزرزاري الإربيلي الرهاوي، توفى سنة ستمائة وسبع وخمسين([2]).

٣١- محمد بن علي بن موسى، شمس الدين، أبو الفتح لأنصاري أجلّ أصحاب السخاوي، توفى سنة ستمائة وسبع وخمسين([3]).

٣٢- محمد بن قايماز، أبو عبد الله الدمشقي، توفى سنة سبعمائة واثنتين([4]).

٣٣- محمد بن يوسف بن محمد البرزالي، بهاء الدين، الإمام العدل الكبير، توفى سنة ستمائة وتسع وتسعين([5]).

٣٤- المنجا بن عثمان بن أسعد بن المنجا، زين الدين، أبو البركات التنوخي، توفى سنة ستمائة وخمس وتسعين([6]).

٣٥- المهذب أبو الغنائم التنوخي، زين الدين، العدل الكبير، توفى سنة ستمائة وتسع وثمانين([7]).

٣٦- موهوب بن عمر الجزري، صدر الدين، توفى سنة ستمائة وخمس وستين([8]).

([1]) المصدر السابق ج٢/١٨٩.
([2]) المصدر السابق ج٢/١٩٦.
([3]) الذهبي "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار" ٥٣٤، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مصر ١٩٦١م.
([4]) المصدر السابق ٥٨٣.
([5]) المصدر السابق ٥٨٨
([6]) العماد الحنبلي "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ج٥/٤٣٣، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.
([7]) المصدر السابق ج٥/٤٠٧
([8]) المصدر السابق ج٥/٣٢٠

٣٧- يعقوب بن بدران بن منصور بن بدران المصري ثم الدمشقي، تقي الدين، أبو يوسف الجزائري، شيخ القراء في وقته بالديار المصرية، توفى سنة ستمائة وثمان وثمانين([1]).

وإن المتتبع لهذا الثبت من تلاميذ السخاوي يجد أنّ معظمهم ينتسب إلى دمشق، وهذا ممّا يؤكد أنّه أمضى الجانب الأكبر من حياته في دمشق، حيث كان يعقد حلقات الدرس، ويتقاطر عليه تلاميذه من الآفاق، ويتنافسون في الأخذ عنه، ولا تصحّ لواحد منهم نوبة معه إلا بعد زمان لكثرة إقبال طلاب العلم عليه.

([1]) ابن الجزري "غاية النهاية في طبقات القراء" ج٢/٣٨٩، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث

مصنفاته ومذهبه الفقهي ونظمه للشعر

أ- مصنّفاته:

تجمع المصادر التي ترجمت للشيخ علم الدين السخاوي على أنّه كان إماماً في العربية، بصيراً باللغة، عالماً بالقراءات وعِلَلِها ومجوِّداً لها بارعاً في التفسير، ليس له شغلٌ إلا العلم ونشره([1])، وقد تفاوتت مصادر ترجمته في عدد تصانيفه ومؤلفاته، ومن خلال ما قمت به من بحث في فهارس المخطوطات ودور الكتب وجدت له التصانيف والمؤلفات التالية:

أ- المؤلفات المطبوعة:

١- سفر السعادة وسفير الإفادة. ذكرته مصادر كثيرة منها :"بغية الوعاة"([2]) للسيوطي، و"معجم المؤلفين"([3])لعمر كحّالة، وقد أبان المؤلف عن مضمونه بقوله في مقدمته: "هذا كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة... شرحت فيه معاني الأمثلة ومبانيها المشكلة، وأودعته ما استخرجته من ذخائر القدماء وتناظر العلماء..."([4]).

وبهذا يظهر خطأ (بروكلمان) وغيره ممّن ذكروا أن الكتاب شرح لكتاب المفصّل، وهذا ما يقدّم القول الفيصل ولا يحتاج إلى دليل وبرهان.

٢- منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق([5]).

([1]) انظر: السيوطي "بغية الوعاة" ج٢/١٩٢، ط/٢، دار الفكر، ١٩٧٩، القاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

([2]) انظر: المصدر السابق نفسه.

([3]) انظر: عمر كحّالة "معجم المؤلفين" ج٧/٢٠، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.

([4]) انظر السخاوي "سفر السعادة وسفير الإفادة" ج١/٣-٤، دمشق- سوريا، ١٩٨٣، تحقيق محمد الدالي.

([5]) انظر: السخاوي "منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق" مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، تحقيق صالح مهدي عباس.

٣- المفضّل في شرح المفصّل ([1]). ذكره أكثر من ترجم له. منهم ياقوت الحموي في "معجم الأدباء"([2]) والسيوطي في "بغية الوعاة"([3]) وعمر كحالة في "معجم المؤلفين"([4])، والزركلي في "الأعلام"([5])، ويقع في أربعة مجلدات. ومنه نسخة في جامعة ليدن في هولندا تحت رقم ١٦٥. وهي النسخة قيد التحقيق، وباريس ٤٠٠٤"قطعة"، والإسكريال ٦١، والقاهرة ١٣٦/٢، ١٦٢، ورامبور ٥٥٦/١، وأحمد الثالث ٢١٥٨([6]).

ب- المؤلفات المخطوطة:

١- التبصرة في صفات الحروف وأحكام المدّ. ذكره (بروكلمان) في "تاريخ الأدب العربي"([7]).

٢- تفسير القرآن إلى سورة الكهف في أربعة مجلّدات، ذكره عمر كحالة في "معجم المؤلفين"([8]) وابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ([9])، وياقوت الحموي في "معجم البلدان"([10])، وغيرهم.

([1]) انظر: السخاوي "سفر السعادة وسفير الإفادة" ج٢٦/١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٣، تحقيق محمد الدالي.

([2]) انظر: ياقوت الحموي "معجم الأدباء" ج٦٦/١٥-٦٥، ط/٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٠.

([3]) انظر: السيوطي "بغية الوعاة" ج١٩٢/٢، ط/٢.

([4]) انظر: عمر الكحالة "معجم المؤلفين" ج٢٠٩/٧.

([5]) انظر: الزركلي "الأعلام" ج٣٣٢/٤، ط/١١، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ١٩٩٥

([6]) انظر: السخاوي "سفر السعادة وسفير الإفادة" ج٢٦/١، دمشق، سوريا، ١٩٨٣، تحقيق محمد الدالي.

([7]) انظر: بروكلمان "تاريخ الأدب العربي" ج٧٢٧/١.

([8]) انظر: عمر كحالة "معجم المؤلفين" ج٢٠٩/٧.

([9]) انظر: ابن العماد الحنبلي "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ج٢٢٢/٥، المجلد الثالث دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

([10]) انظر: ياقوت الحموي "معجم البلدان" ج٦٥/١٥-٦٦، ط/٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٠

٣- جمال القُرّاء وكمال الإقراء، ذكره ابن الجزري في "غاية النهاية في طبقات القراء". وابن الشعار في "عقود الجمان"، وابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب"([1])، وعمر كحالة في "معجم المؤلفين"([2])، والزركلي في "الأعلام"([3])، وهو كتاب في التجويد.

٤- ذات الحُلل ومَهاةُ الكلَل، ذكره ابن الشعار في "عقود الجمان" ومنه نسخة في القاهرة ٢٤٨/٢، وهي ملحقة من قبل المؤلف بكتابه "سفر السعادة وسفير الإفادة"([4]).

٥- فتح الوصيد في شرح القصيد، وهو شرح لقصيدة الشاطبي "حرز الأماني"، وهو سبب شهرتها. ذكره أكثر من ترجم له. منهم السيوطي في "بغية الوعاة"([5])، والزركلي في "الأعلام"([6])، وياقوت الحموي في "معجم الأدباء" وجاء فيه:" وشرع في التصنيف، فله كتاب "الوصيد في شرح القصيد" يريد قصيدة الشاطبي.

٦- القصائد السبع في المدائح النبوية، ذكره حاجي خليفة في "كشف الظنون"، وابن الجزري في "غاية النهاية في طبقات القراء"، ومنه نسخة في برلين تحت رقم ٧٧٥، ذكره بروكلمان في "تاريخ الأدب العربي"([7])، وشرحه أبو شامة، وذكر ذلك الذهبي في كتابه "معرفة القراء الكبار"([8])، وقد ذُكر في مصدر آخر باسم"القصائد السبع في مدح سيّد الخلق صلى الله عليه وسلم"([9]).

([1]) انظر: ابن العماد الحنبلي"شذرات الذهب في أخبار من ذهب" المجلد الثالث ج٢٢٢/٥.
([2])انظر: عمر كحالة "معجم المؤلفين" ج٢٠٩/٧.
([3]) انظر: الزركلي "الأعلام" ج٣٣٢/٤.
([4]) انظر: السخاوي "سفر السعادة وسفير الإفادة" ج٨٧٥/٢.
([5]) انظر: السيوطي "بغية الوعاة" ج١٩٢/٢.
([6]) انظر: الزركلي "الأعلام" ج٣٣٢/٤
([7]) انظر: بروكلمان "تاريخ الأدب العربي" ج٥٢/٥-٥٣
([8]) انظر: الذهبي "معرفة القراء الكبار" ص٥٣٨.
([9]) انظر: "منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق" ص٣٣٠ تحقيق صالح مهدي عباس.

٧- الكوكب الوقّاد في الاعتقاد في أصول الدين، ذكره السيوطي في "بغية الوعاة"([1]) باسم "الكوكب الوقاد في أصول الدين"، وذكره إسماعيل باشا البغدادي في كتابه "هدية العارفين" باسم "الكوكب الوقاد في تصحيح الاعتقاد"، وذكره الزركلي في "الأعلام"([2])، وعمر كحالة في "معجم المؤلفين"([3]).

٨- المفاخرة بين دمشق والقاهرة، ذكره ابن الجزري في كتابه "غاية النهاية في طبقات القراء" والزركلي في "الأعلام"([4]).

٩- مناسك الحج، ذكره ابن الجزري في "عقود الجمان" باسم "تحفة الناسك في معرفة المناسك".

١٠- منير الدياجي، ذكره الذهبي في "معرفة القراء الكبار"([5])، وابن الجزري في "غاية النهاية في طبقات القراء"، وابن الشعار في "عقود الجمان"، وذكره باسم "تنوير الدياجي"،وكذا ذكره في كتابه "سفر السعادة وسفير الإفادة" في الورقة ٩٣/ب، ويظهر أنَّ ابن الشَّعار اجتزأ ببعض العنوان، فعنوانه:"منير الدياجي ودرُّ التناجي وفوز الحاجي بجوز الأحاجي وتنوير الدياجي في تفسير الأحاجي"، كما هو مثبت على نسخته المحفوظة في السليمانية- رئيس الكتاب ١/٩٢٤، واسمه في "بغية الوعاة" "شرح أحاجي الزمخشري رحمه الله"([6]).

١١- نظم الضوابط النحوية- منه نسخة في القاهرة ٢٥٧/٢ برقم ١٦٠٤.

([1]) انظر: السيوطي "بغية الوعاة" ج١٩٢/٢

([2]) انظر: الزركلي "الأعلام" ج٣٣٢/٤

([3]) انظر: عمر كحالة "معجم المؤلفين" ج٢٠٩/٧

([4]) انظر: الزركلي "الأعلام" ج٣٣٢/٤

([5]) انظر: الذهبي "معرفة القراء الكبار" ص٥٣٨

([6]) انظر: السخاوي "سفر السعادة وسفير الإفادة" ج٢٧/١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٣، تحقيق محمد الدالي.

١٢- هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب، وهو منظومة في متشابه كلمات القرآن مرتبة على حروف المعجم. ومنه نسخة في القاهرة ٣٠،٦٥/١ ورامبور ٥٦/١، وبرلين ٣٢٤/١، و٦١٠/٢، وذكر ذلك (بروكلمان) في كتابه "تاريخ الدب العربي"([1]).

١٣- الوسيلة إلى كشف العقيلة، وهو شرح لقصيدة الشاطبي الرائية- ذكره ابن الجزري في "غاية النهاية في طبقات القراء" والذهبي في "معرفة القرّاء الكبار"([2]) والسيوطي في "بغية الوعاة"([3]) وابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"([4])،وحاجي خليفة"كشف الظنون"، ومنه نسخة في مكتبة سليم آغا برقم ٢٢ بتركيا.

وبالإضافة إلى ما ذكرنا آنفاً من مصنفات للسخاوي، ذكر إسماعيل باشا البغدادي كتبا لعلم الدين السخاوي انفرد بذكرها دون غيره([5])، وهي:

١- إفصاح الموجز في معرفة المُعجز.

٢- الإفصاح وغاية الانشراح في القراءات السبع.

٣- أَقوى العُدد في معرفة العَدد.

٤- تحفة الفُرّاض وطرافة تهذيب المرتاض، وذكر باسم تحفة الفرّاض وطرفة تهذيب المرتاض.

٥- تنوير الظلم في الجود والكرم.

٦-تُحفة القراء في شرح عُمدة المفيد.

٧- ذات الأُصول في مدح الرسول، صلى الله عليه وسلم.

([1]) انظر: بروكلمان "تاريخ الأدب العربي" ج٧٢٨/١

([2]) انظر: الذهبي"معرفة القراء الكبار" ص٥٣٨.

([3]) انظر: السيوطي "بغية الوعاة" ج١٩٢/٢

([4]) انظر: ابن العماد الحنبلي "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" المجلد الثالث ج٢٢٢/٥

([5]) انظر: "سفر السعادة وسفير الإفادة" ج٢٨/١، دمشق –سوريا، ١٩٨٣، تحقيق محمد الدالي.

٨- ذات الأُصول والقُبول في مفاخر الرسول، صلى الله عليه وسلم.

٩- ذات الدُّرر في معجزات سيّد البشر، صلى الله عليه وسلم.

١٠- شرح المحاجاة في الأحاجي والأغلوطات "لعلّه منير الدياجي".

١١- شرح مصابيح السُنَّة للبغويِّ.

١٢- شكوى الاشتياق إلى النبيّ الطاهر الأخلاق..

١٣- الطّور الراسخ في القراءة

١٤- عروس السَّمر في منازل القَمر.

١٥- عِلمُ الاهتداء في الوقف والابتداء.

١٦- عُمدة المفيد وعُدَّةُ المجيد في معرفة التجويد.

١٧- القصيدة الناصرة لمذهب الأشاعرة (تائية).

١٨- لواقِحُ الفِكَر في أخبار مَن غَبَر.

١٩- متشابهات الكتاب (لعله هداية المرتاب).

٢٠- مراتب الأُصول وغرائبُ الفُصول في القراءات.

٢١- منازلُ الإجلال والتعظيم في فضائل القرآن الكريم.

٢٢- منظومة في أحزاب القرآن.

٢٣- منظومة طائية للفرق بين الظاء والضاد.

٢٤- منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق. (وهو محققّ من قبل صالح مهدي عباس. جامعة بغداد)، وقد سبق ذكره ضمن كتب السخاوي المحققّة.

٢٥- نثرُ الدُّرر في ذكر الآيات والسُّور.

ب- مذهبه الفقهي:

من خلال استعراضنا للمصادر التي ترجمت لعلم الدين السخاوي نجد أنَّها غالباً ما تُنهي نسبه بلفظ الشافعي، فهذا السيوطي يذكر نسبه بقوله:" علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاويّ النحويّ المقرئ الشافعيّ"([1]).

وفي معجم المؤلفين: علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب الهمداني المصري السخاوي الشافعيّ([2]).

وجاء في معجم الأدباء:"كان مبدؤه الاشتغال بالفقه على مذهب مالك بمصر، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وسكن بمسجد بالقرافة يؤمُّ فيه مدة طويلة([3])،وطبقات الشافعية لابن السُّبكي تضعه ضمن المذهب الشافعي"([4]).

جـ- نظمه للشعر:

إنَّ ما تركه علم الدين السخاوي من شعر وفير، ينهض دليلاً واضحاً وبرهاناً بيناً على ما كان يتصف به من قدرة فائقة على النظم في الأغراض العلمية، أمّا ما يُصنَّف منه فيما يُعرف بالشعر الغنائي فنـــزر قليل، ومثال ذلك القصيدة (النونية) التي ختم بها كتاب "سفر السعادة وسفير الإفادة" والتي سمّاها "ذات الحلل ومهاة الكلل" وعدة أبياتها ثلاثة وأربعون بيتاً ومائتا بيت، جمع فيها ثمانية وسبعين لفظاً ومائتي لفظ، ممّا اتفق لفظه واختلف معناه.

([1]) السيوطي: "بغية الوعاة" ج٢/١٩٢، ط/٢، دار الفكر ١٩٧٩.
([2]) عمر كحالة: "معجم المؤلفين" ج٧/٢٠٩، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
([3]) ياقوت الحموي "معجم الأدباء" ج١٥/٦٥، ط/٣، دار الفكر للطباعة والنشر ولتوزيع ١٩٨٠.
([4]) ابن السُّبكي "طبقات الشافعية" ج٨/٢٩٧.

وقد قدّم السخاوي لهذه القصيدة بقوله:" وهذه ذات الحلل ومهاة الكلل" تغرُّ بالألفاظ المؤتلفة، وتسرُّ بالمعاني المختلفة، تخدعُ سامعها خدع الساحر، وتُجنُّ في باطنها خلاف الظاهر... فإن أضلّك ظاهرُها وحيّر، دلّك باطنُها وخبَّر.

وهأنا أجلوها على الأعيان، وأبرزُها للمشاهدة والعيان، وأقول، والله المستعان، وهو أقدر مَن أرشد وأعان-"([1]).

بحمـــــدِ اللهِ ربّ العالمينـــــا ... وربّ العـــرش أبـــدأُ مُـــستعينا

وصـــــلىّ الله خـــــلاّق البرايـــــا ... علـــى خـــيرِ البريّـــةِ أجمعينـــا

محـــــمدّ الـــــنبيّ وآلِـــــهِ([2]) ... والقـــرابةِ والـــصحابـــة والبنيـــنا

وبعـــدُ فـــإنّني أظـــهرتُ مـــا لَـــو ... حـــواهُ ســـوايَ كانَ بهِ ضنيـــنا

كنـــوز مـــا اهتـــدى غـــيري إليهـــا ... فـــأبرَزَ جـــوهراً فيهـــا دفينـــا

ثم تأتي بقية أبيات القصيدة متضمّنة ثمانية وسبعين لفظاً ومائتي لفظ، ممّا اتفق لفظه واختلف معناه. وله قصيدة أخرى نونية سماها:"عمدة المفيد وعُدّة المجيد في معرفة التجويد" ضمنّها كتابه "جمال القُرّاء وكمال الإقراء"، وله "هداية المرتاب" منظومة في متشابه كلمات القرآن.

وله قصيدة نونية أيضاً جمع فيها فضائل شيخه أبي اليُمن الكنديّ، رواها تلميذه أبو شامة في "الذيل على الروضتين"([3])، وعدة أبياتها أربعة وعشرون بيتاً.

وأورد السيوطي في "بغية الوعاة" قدراً مما نظمه الشيخ علم الدين السخاوي في الألغاز وقال:" ونظمه في الطبقات العليا" وله أبيات أخرى أوردها المصادر([1]).

([1]) "سفر السعادة وسفير الإفادة" ج٢/٨٧٥، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٣ تحقيق محمد أحمد الدالي.

([2]) أخطأ السخاوي في اختلاس الهاء في (آله)، لأنّ الهاء هنا مسبوقة بمتحرك. وضمير الغائب المفرد إذا سبقه متحرك وجب مطّه وإشباعه ومن هنا كان البيت بهذا المعيار مختلاً وزناً.

([3]) انظر: أبو شامة المقدسي "الذيل على الروضتين" ص٩٦.

الفصل الرابع

وفاته وأولاده

أجمعت المصادر على أنّ وفاة السخاوي –رحمه الله– كانت في ليلة الأحد الثاني عشر من جُمادى الآخرة سنة ثلاثٍ وأربعين وستمائة، ودُفن بقاسيون[٢]، في تربة أَعدّها لنفسه عُرفت فيما بعد بالتربة السخاوية.

وخير من يصف لنا تشييعه ودفنه تلميذه أبو شامة المقدسي، فيقول:" وفيها– يعني سنة ثلاث وأربعين وستمائة –ليلة الأحد ثاني عشر جُمادى الآخرة تُوفي شيخنا علم الدين السخاوي أبو الحسن علي بن محمد السخاوي –رحمه الله– علاّمة زمانه، وشيخ عصره وأوانه، بمنزله بالتربة الصالحية، وصُلّي عليه بعد الظهر بجامع دمشق، ثم خرج بجنازته في جمع متوفّر إلى جبل قاسيون، فدُفن بتربته التي في ناحية تربة بني صَصرىَ، خلف دار ابن عبد الهادي –حضرتُ الصلاة عليه مرتين بالجامع، وخارج باب الفرج، وشيّعته إلى سوق الغنم، ثم رجعت لضعف كان من أثر مرض قريب العهد، وكان يوماً مطيراً، وفي الأرض وحل كثير. وكان على جنازته هيبة، وجلالة، ورقّة، وإخبات، وخُتم بموته مشايخ الشام يومئذٍ، وفقد الناس بموته علماً كثيراً، ومنه استفدتُ علوماً جمّة كالقراءات والتفسير وعلوم العربية، وصحبتُه من شعبان سنة أربع عشرة، ومات وهو عني راضٍ، والحمد لله على ذلك، رحمه الله وجمع بيننا وبينه في جنته آمين"[٣].

ولّما حضرته الوفاة أنشد لنفسه هذه الأبيات[٤]: (من السريع)

---

(١) السيوطي: "بغية الوعاة" ج٢/١٩٢-١٩٤، ط/٢، دار الفكر ١٩٧٩، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٢) اسم جبل يقع شمال غرب دمشق.

(٣) أبو شامة "الذيل على الروضتين" طبعة مصّورة.

(٤) انظر "منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق" ص٣٣٥-٣٣٦، تحقيق صالح مهدي عباس، جامعة بغداد

قـالوا: غـداً نـأتي ديـارَ الحِمـى ... ويَـنـزِلُ الرَّكـبُ بمغنـاهُمُ
وكَـلُّ مـن كـانَ مُطيعـاً لهُـم ... أصـبَحَ مـسروراً بلُقيـاهُمُ
قُلتُ: فَلـي ذَنـبُ، فَمـا حـيلتي ... بـأَيَّ وجـهٍ أتلقَّـاهُمُ
قالوا: أَلَـيسَ العفـوُ مِـن شـأنهم ... لا سـيِّما عَمَّـن ترَجَّـاهُمُ

وممَّن رثاه جمال الدين إبراهيم بن عطاء الشُّهبي، فقال([1]): (من البسيط):

مضى السّخاويُّ فانبتَّت عُرى الجَـدَلِ ... وَبُدِّلَت مُذ تَـوارى صـنعَةُ البَـدَلِ
وكـانَ حُجّتُـهُ في الفَـضْلِ بَالِغَـةً ... وَمِنهُ عينُ المعاني المـره(٢) في كَحَـلِ
بكتَ عَلَيهِ عُيـونُ النَّحـوِ جَازِعَـةً ... لفَقدِهِ مُذ توَارَى وهـو عِلـم عَلـي
فقلتُ للعَينِ: كُفِّـي وهـيَ سـافحةٌ ... لَمّا خشيتُ عليها صَـولةَ الـسَّبَلِ(٣)
فقـال إنـسانُها والـدَّمعُ مُنْحَـدِرٌ ... "أنا الغريق فما خَوفي من البَلَـلِ"(٤)

فالشاعر في هذه الأبيات يبدي حزنه الشديد لموت السخاوي، وقد شاركته في حزنه العلوم التي برع فيها المرثي، فهذه عُرى الجدل غدت متقطعة الأوصال، وصنعة البدل قد تغيرت وتبدّلت، وحجته البالغة في الفضل ومعانيه قد خلت من الكحل الذي يزينها، وعيون النحو بكته بحرارة وأسىً مذ غيّب التراب جثمان علي (أي السخاوي)، والعين ترسل دمعها غزيراً، ويطلب منها أن تكف عن البكاء خشية عليها

([1]) الصفدي: "الوافي بالوفيات ج٢٢/٦.
([2]) المره: ضد الكحل، والمُره جمع مرهاء، والمرهاء هي العين الفاسدة من الدمع أو غيره، أو هي التي أزال الدمع كحلها فترهّلت بواطن أجفانها.
([3]) السّبل: داء يصيب العين.
([4]) فيه تضمين من بيت المتنبي الذي يقول فيه:
والهجرُ أقتَلُ لي مما أُراقِبُهُ ... أنا الغَريقُ فما خوفي من البَلَل.
ديوان المتنبي ج٣/٢٠٠، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي –بيروت– لبنان.

من السَّبل الذي هو داء يصيب العين، ويردُّ عليه (إنسانها) والدمع ينهمر منه: إني الغريق، والغريق لا يخشى البلل.

ولم تذكر المصادر التي ترجمت له شيئاً عن أولاده، وأسرته، وزوجته، ومن هو صهره، باستثناء ما أشار إليه أبو شامة المقدسيّ حينما ذكر في وفيات سنة ٦٢٣هـ ما نصّه:

"وفيها توفيَّ شمس الدين محمد بن شيخنا علم الدين السخاوي –رحمه الله– بدمشق ودُفن بالجبل، وذكر أيضاً في وفيات سنة ٦٦٣هـ ما نصّه :"وفي عشية ذلك اليوم –يعني الخميس ثالث جُمادى الأولى– توفي الجمال (جمال الدين) أحمد بن عبد الله ابن شعيب الذهبي الكُتُبيّ رفيقنا في القراءة على شيخنا علم الدين السخاوي– رحمه الله– وكان تزوّج ابنته، فولدت له، وماتت هي وولدها قديماً(١).

---

(١) أبو شامة المقدسيّ:" الذيل على الروضتين" ص١٤٨، طبعة مصورَّة بعناية عزت البيطار الحسيني ١٩٤٧.

وكلامه هذا يحتمل معنيين، الأول: أنّ السخاوي هو الذي تزوَّج بنت هذا الرفيق فولدت له، وماتت هي وولدها. والثاني أن هذا الرفيق هو الذي تزوج بنت السخاوي، فولدت له، وماتت هي وولدها.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الباب الثاني

(مقومات الفكر اللغوي عند السخاوي)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول: السماع والقياس وموقفه منهما.

أ- السماع والقياس

ب- موقف السخاوي من السماع والقياس

الفصل الثاني: موقفه من العامل.

الفصل الثالث: موقفه من الاحتجاج والشواهد.

الفصل الرابع: موقفه من اللغات واللهجات.

الفصل الخامس: منزلته بين العلماء

الفصل السادس: موقفه من الخلاف بين علماء اللغة والنحو.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

السماع والقياس وموقفه منهما

أ- السماع والقياس

السماع لغةً، هو ما سمعت به فشاعَ وتُكّلم به، وكل ما التذّته الأُذُنُ من صوتٍ حسنٍ سماعٌ([1]).

والسماع اصطلاحا، هو الكلام المنقول عن العرب ومحكاتنا لهم في طرائقهم اللغوية.

والقياس: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه([2])، ويقصد بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي نحاكي به كلام العرب، ويقصد بالمنقول الكلام العربيّ الفصيح، كأن تقول: صحافة وطباعة على مثال قول العرب: تجارة وزراعة والقياس- بهذا المعنى- محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة، وما يعرض لها من أحكام كالإبدال والإعلال والحذف والزيادة، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام كالتقديم والتأخير والاتصال والانفصال، والحذف والذكر والإعراب والبناء([3]).

إذا كان هذا الأمر متعلقاً بالقياس الاستعمالي، فإنَّ القياس النحويّ كما يقول ابن الأنباري:"... حمل فرع على أصله بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع كأن تقول: أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له، أو تقول: نصبت (لا) النافية

([1]) ابن منظور "لسان العرب" ج٣/٢٠٩٥ ط/١، دار المعارف، القاهرة- مصر.

([2]) ابن الأنباري "لمع الأدلة" ص٩٥-٩٦.

([3]) د. محمد حسن عبد العزيز "القياس في اللغة العربية" ص١٩-٢٠، دار الفكر العربي -القاهرة- مصر ١٩٩٥.

للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على (إنَّ) لمشابهتها له، أو تقول: نصبت (لا) النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على (إنَّ) لمشابهتها إياها في التوكيد، فإنَّ (لا) تأتي لتوكيد النفي، كما تأتي (إنّ) لتوكيد الإثبات([1]) وللقياس أربعة أركان هي:

أصل (المقيس عليه)، وفرع (المقيس)، وعِلّة، وحكم كَأَنْ تقول: صحافة أو طباعة قياساً على تجارة وزراعة، فالأصل، أو المقيس عليه، أو المنقول عن العرب، أي المسموع عنهم هو تجارة وزراعة، والفرع أو المقيس أو غير المنقول هو قولنا: صِحافة وطباعه، والعلّة أو الأمر الجامع بينهما- بين الأصل والفرع، هو الاشتراك في الصيغة، والحكم، أو ما يثبت للمقيس إذا تحققت العلة، هو الاشتراك في الدلالة على من يمتهن مهنة أو يحترف حرفة.

ويُعدُّ القياس عاملاً ذا أثر كبير في تضخيم النحو العربي وزيادته، وله في أعمال النحويين نسب عريق يبدأ مع ميلاد النحو ويساير نشأته وتطوره([2]).

ومن الحقائق التي لا يعتريها أدنى شك أنّ اللغويين العرب لم يجمعوا كل ما نطقت به العرب أو تلفّظوا به، لأنه ليس بمقدور بشر أن يجمع كل ما نطقت به العرب أو تلفّظوا به، لأنه ليس بمقدور بشر أن يجمع كل ما نطقت به قبيلة أو قبائل بلهجات متباينة. وكان هذا سبباً في لجوء اللغويين إلى عملية القياس وذلك بحمل غير المنقول على المنقول من كلام العرب.

وجاء بعد ذلك النحويون، وقد وجدوا أنَّ لغة العرب قد جُمعت ووضُعِت في المعاجم، وكتاب الله بين أيديهم، ولكن بعد دخول الأعاجم في الإسلام واختلاطهم بالعرب، لاحظوا وجود اللحن والخطأ في لغة العرب، فدفعهم ذلك إلى وضع ضوابط وقواعد تحفظ اللغة العربية من استشراء اللحن أو تفشّيه فيها فلجؤوا إلى تقعيد

([1]) مازن المبارك "العلّة النحويّة" ص٧٤.

([2]) المرجع السابق ص٧٤.

القواعد، واستخدموا القياس ليعينهم على الوصول إلى أهدافهم. وكان من النتائج التي ترتبت على ذلك ظهور المدارس النحوية وفي مقدمتها المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية. فالبصريون يأخذون بالقياس ويعتمدونه ويكثرون منه ويولعون به، ويرون أنّ أيّ شاهد –سواءً أحديثاً كان أم قراءة أو بيت شعر– يخالف مقاييسهم التي وضعوها فإنه شاذ لا يؤخذ به ولا يجوز وضع قاعدة نحوية له.

وأما الكوفيون فقد كانوا أقلّ تشدّداً، وكانوا يأخذون بالسماع، كما كانوا يأخذون بالقليل النادر والشاذ، ويضعون له قاعدة.

نعم إنّ النحو قياس، وهذا الكسائي يقول:

إنَّمـــا النَّحـــو قِيـــاسٌ يُتَّبَـــعُ وَبِـــهِ في كـــلِّ أَمـــرٍ يُنتفَـــعُ[1]

ويقول ابن الأنباري: "ولا يجوز لنا إنكاره، لأنّ النحو كلّه قياس"[2].

فالكسائي وابن الأنباري –وغيرهما– متعصّبان للقياس، ويعدّانه ضرورة ملحّة للنهوض بالنحو. الكسائي –كما تقدم– يرى أنّ من أنكر القياس فقد أنكر النحو.

---

(1) القفطي "إنباه الرواة على أنباه النحاة" ج٢/٢٦٧ دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ.

(2) ابن الأنباري "الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة" ص٩٥.

ب- موقف السخاوي من السماع والقياس:

السخاوي -كغيره من النحاة- آمن بالقياس وأخذ به، وعمل على إخضاع كلام العرب له، فهو يكثر من الاستشهاد بأقوال نحاة البصرة وعلى رأسهم سيبويه، كما أنّه يُعقّب على أقوالهم وآرائهم، ويقول رأيه موافقاً أو مخالفاً، وقد أورد من خلال مؤلفاته -ومن ضمنها شرحه للمفصل- الكثير من أعلام النحاة البصريين الذين يأخذون بالقياس، وذلك لتأكيد قضية لغوية أو نحوية.

وليؤكّد الباحث موقف السخاوي في الأخذ بمبدأ السماع والقياس اختار الأمثلة التالية للتدليل على ذلك من خلال ورودها في تصانيفه المختلفة.

يقول السخاوي في "تنوير الدياجي": "سأل سيبويه الخليل عن رُمّان، فقال: لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف به، قال السخاوي: أي إذا كان لا يُعلم من أيّ شيء اشتقاقه حُمل على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون"([1]).

في هذا المثال يريد سيبويه ومن ورائه السخاوي أن يقولا: إنّ الاسم الذي ينتهي بألف ونون هو إمّا أن تكون الألف والنون فيه زائدتين، وإمّا أن تكونا أصليتين، فإن عُرف أنهما زائدتان مُنع الاسم من الصرف ، وإنّ عُرف أنهما أصليتان لم يمنع من الصرف. أما الاسم الذي لا يعرف فيه أنهما زائدتان أو أصليتان فإنه يحكم عليهما بالزيادة، لأنّ الأكثر في مثل هذه الأسماء الزيادة والحمل على الأكثر هو قانونهم.

ومسألة الكثرة والقلّة هذه خاض فيها العلماء، وأكثروا من الأخذ بها، وبرغم هذا فإنّ أحداً منهم لم يُقنّن حدّ الكثرة، ومتى يكون، وما هو العدد من الشواهد

([1]) السيوطي "الأشباه والنظائر" ج١/١١٦، ط/١ دار الكتاب العربي، بيروت -لبنان ١٩٨٤.

المطلوب لتحقيق هذا المصطلح، ولذا فإنهم أحياناً يقيسون على المثال الواحد الذي لم يُسمع غيره، في حين يرفضون القياس على شواهد قد تبلغ العشرات في الباب الواحد.

ويقول في موضع آخر من "تنوير الدياجي": "أبدلوا ياء الإضافة تاءً في نحو: يا أبتِ ويا أمتِ وأبدلوا منها ألفاً فقالوا: يا أبا ويا أما، فلها بدلان: التاء والألف، ثم جمعوا بينهما فقالوا: يا أبتا يا أمتا، ولم يعدّوا ذلك جمعاً بين العوض والمعوّض عنه، لأنه جمع بين العوضين، وكذا ذكر ابن النحاس في "التعليقة" وقال: لايكره الجمع بين العوضين كما يكره بين العوض والمعوّض عنه"([1]).

ولتوضيح هذه القضية، فإنّ العلماء يقصدون بها أن بعض الألفاظ في العربية قد يحذف منها حرف ويعوض منه حرف آخر، ويكثر هذا الحذف في الأسماء الثلاثية نحو: اسم، وابن، وفي مصادر الأفعال المثالية نحو: صفة وزِنة وعدة، والأسماء الثلاثية الناقصة نحو: لغة وكرة.

والعلماء في مثل هذه الألفاظ يقررون ما يلي:

أولاً: إنّ العوض والمعوّض منه لا يجتمعان بمعنى عدم جواز الجمع بين الحرف المحذوف وما عُوّض منه على ما حصل في ابن (مثلاً) فإن أصلها: بِنو، حذفت منها اللام (الواو) وعوض منها الهمزة في البداية ومن ثمّ يمتنع أن يجمع بين الواو المحذوفة والألف الزائدة فلا نقول: (ابنو).

ثانياً: لا يقع مكان المعوض منه، وبهذا يفترق عن الإبدال، وإذْ في الإبدال يحلّ البدل مكان المبدل منه نحو: ازدهر أصلها: ازتهر أُبدلت التاء دالاً في المكان نفسه، فلذلك كان العوض في كلمة اسم- على رأي البصريين- في البداية والمعوض منه في النهاية.

([1]) المرجع السابق ج١/١٦٨.

أمّا إذا عوّض من الحرف الواحد في اللفظ شيئان، فقد أجاز العلماء الجمع بين هذين الشيئين كما حدث في أبا، وأبتا، إذ أبدل من ياء الإضافة تاء فقالوا: يا أبت، كما أنه سمع إبدالهم منها ألفاً، فقالوا: يا أبا، كما سمع جمعهم بين العوضين (الألف والتاء) فقالوا: يا أبتا، وهو فحوى كلام السخاوي وغيره من العلماء.

وفي موضع آخر من "تنوير الدياجي" يقول السخاوي:" دخلت تاء التأنيث في أم وأب في حال النداء عوضاً من ياء الإضافة نحو: يا أمت ويا أبت، والأصل يا أمي ويا أبي، والدليل على أنها تاء التأنيث قولهم في الوقف: يا أبه ويا أمه، وإنما أختص ذلك بالنداء لأنه من باب التغيير"([1]).

يقصد بالتغيير هنا أن النداء يحدث تغييراً في المنادى كتحويله من النكرة إلى المعرفة وبنائه على الضم في بعض حالاته ونتيجة ما يحدثه النداء في المنادى، جاز عندهم تغيير ياء الإضافة تاء نحو: يا أبت، ويا أمت، والأصل يا أبي، ويا أمي، لأنَّ من قوانينهم اللغوية قولهم: (التغيير يأنس بالتغيير)، بمعنى أنه كما كان من طبيعة النداء أن يحدث تغييراً، جاز أن يحدث تغيير في المنادى أيضاً وجاز أن يخرج عن القياس، إذ القياس أن يُقال: يا أبي، ويا أمي.

ويرى الباحث أن إخضاع الأساليب اللغوية لقوانين مزعومة اختلقها العلماء، ضربٌ من التمحّل واصطناع العلة، وأن هذه القوانين تأباها اللغات ولا وجود لها إلاّ في مخيلة العلماء، ولذلك نجد بعض العلماء قد ثار على مبدأ العلية ورفضها وعلى رأس هؤلاء ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة".

وفي "شرح المفصل" يقول السخاوي:" إذ أشبه الشّيْءُ الشَّيْءَ في أمرين فما زاد أعطى حكمه ما لم يفسد المعنى، ولهذا عملت (ما) عمل ليس لما أشبهتها في النفي مطلقاً

([1]) السيوطي "الأشباه والنظائر" ج١/١٧١-١٧٢، ط/١، دار الكتب العربي، بيروت –لبنان ١٩٨٤.

وفي نفي الحال خاصة"([1]).ولتوضيح ذلك، فإن قضية إيجاد الشبه بين لفظين لإعطاء حكم أحدهما للآخر، قضية خلافية لم يتقبلها كثير من العلماء وعلى رأسهم ابن حزم؛ إذ لا معنى أن يعطى الشيء إذا شابهه في صفة أو أكثر، فكثير من الأشياء تتشابه في بعض الصفات وكان الأجدر بهم أن يقولوا: هكذا وردت عن العرب، فلا داعي لهذه التعليلات وكدّ الذهن وإيجاد المسوِّغات التي لا تخدم الدرس اللغوي.

ومن الملاحظ في هذه القضية أن السخاوي يأخذ بمبدأ: الشيء إذا أشبه الشيء أُعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه، فهو يقول:" ولهذا عملت (ما) عمل ليس لما أشبهتها في النفي مطلقاً وفي نفي الحال خاصة" أي أنّ (ما) أخذت حكم (ليس) لما أشبهتها في معناها.

وفي موضع من كتاب "المفضل في شرح المفصل" يعقّب السخاوي على قول زهير: (من الطويل)

أَرَاني إِذا ما بتُّ بِتُّ على هوًى ... فثمَّ إذا أصبحتُ أصبحت غاديا

وقول الآخر:

فَرأَيتُ ما فِيهِ فثمّ رزئته

فيقول: "أحد الحرفين فيهما زائد الفاء أو ثم، وزيادة الفاء قد وقعت كثيراً ولم تقع زيادة (ثم) إلا نادراً، فالقضاء بزيادة الفاء أولى"([2]).

يقرر السخاوي في هذه القضية أن واحداً من حرفيّ النَّسَق في البيتين المذكورين زائد (فثم) وهو يرجح أن تكون الفاء هي الزائد لكثرة زيادة الفاء وندرة زيادة ثمّ.

([1]) المرجع السابق ج١/٢٦٤.

([2]) السيوطي "الأشباه والنظائر" ج١/٧١، ط/١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٤.

وتأتي الفاء زائدة في الكلام الدارج للتأكيد، ويطرد هذا في خبر كل شيء يحتاج إلى صلة، نحو: الذي ينجح فله جائزة.

وقد وردت في القرآن الكريم بالمعنى نفسه نحو قوله تعالى: (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) سورة الجمعة آية رقم ٨.

وقد تدخل الفاء زائدة للتوكيد فيما لا يحتاج إلى صلة وذلك نحو قول حاتم الطائي: (من الطويل)

وحتى تَركتُ العائداتِ يَعُدْنَهُ يَقُلنَ: فلا يَبعَد، وقُلتُ له: ابعَدِ

وذكر أن بعضهم أجاز زيادة (ثم) في هذا البيت لوقوع الفاء متصدِّرة(١)

وجاء في "الدرر اللوامع على همع الهوامع" قول الشاعر: (من الرجز)

إنيَّ وأَسطَار سُطِرنَ سَطراً لقائِلٌ يَا نَصرُ نصْرٌ نَصراً(٢)

لعلماء اللغة والنحو أقوال حَول رفع نصر الثاني ونصب نصر الثالث، ومن هؤلاء السخاوي حيث يقول: "يجوز أن يكون نصر الثاني تأكيداً للأوَّل ونصرا الثالث بمعنى انصرني نصراً أو عطف بيان، والثالث كذلك هذا عطف بيان على اللفظ وهذا على الموضع"(٣).

---

(١) متصدّرة: أي تقع في صدر الكلام، قال صاحب البسيط: زاد الفاء مع ثمّ وقيل ثمّ هي الزائدة دون الفاء لحرمة التَصدُّر

انظر: المرجع السابق، ج٧١/١.

(٢) السيوطي "الدرر اللوامع على همع الهوامع" ج٢٢/٤، ط/١، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، تحقيق د.عبد العال مكرم وقد عزا الجرمي هذا البيت في كتابه "الفرج" إلى رؤبة بن العجاج،

جاز في (نصرٌ) الثانية أن تكون عطف بيان على اللفظ، ومختصر الكلام ما يلي:

أ–تُعرب (نصرٌ) الثانية بالرفع على أنها توكيد أو على عطف بيان (وكلاهما على اللفظ)

ب–تُعرب (نصرا) الثالثة بالنصب، إما على أنها مفعول مطلق، أو على أنها عطف بيان على المحل مما قبلها.

(٣) المرجع السابق ج٢٤/٤.

فالسخاوي هنا يقول رأيه في هذا الشاهد، فهو يجوِّز أن يكون نصر الثاني تأكيداً للأوَّل على اللفظ باعتبار نصر الأول منادى مبني على الضم، فيكون المؤكّد له مرفوعاً على اللفظ، كما يجوِّز أن يكون (نصراً) الثالث مفعولاً مطلقاً منصوباً على تقدير انصرني نصراً، وفي الوقت نفسه يجوِّز أن يكون (نصراً) الثالث عطف بيان لِ (نصر) الأولى، على الموضع، لأن المنادى العلم هنا مبني على الضم في محل نصب.

وفي موضع من كتاب "المفضَّل في شرح المفصَّل" يقول السخاوي:" وقد أجاز المبرِّد دخول حتى على المضمر –وهو مذهب الكوفيين– وذلك أنَّ الحروف التي تدخل على الظاهر لا يمتنع دخولها على الضمائر كمن والباء واللام ونحوها من حروف الخفض وهذا القياس"([1]).

يأخذ السخاوي في هذه القضية برأي الكوفيين والمبرِّد في دخول (حتى) على المضمر وذلك قياساً على غيرها من الحروف مثل: من، والباء، واللام في دخولها على المضمر كما دخلت على الظاهر، فحتى تجرَّ المضمر كما تجرّ الظاهر، وعلى الرغم من أن هذه المسألة هي موضع خلاف–فابن عقيل يقول:" وقد شذّ جرّها للضمير"([2]) والخضريّ يقول:" قال ابن هشام الخضراوي، وكذا لا تعطفه أيضاً –أي الضمير– فهي مختصة بالظاهر عاطفة وجارة. وقيل: تعطف المضمر مثل: ضربتهم حتى إياك– وعلى الرغم من هذا الخلاف يقرِّر السخاوي إجراءَها على القياس بغيرها من الحروف التي تجر الضمائر مثل من، والباء، واللام. وفي رأيي أن السّخاوي محقٌ في هذا، لأنَّ القياس يسمح بذلك.

وفي كتاب "المفضل في شرح المفصل" يورد السخاوي الشاهد التالي:(من الطويل)

([1]) السخاوي مخطوط "المفضل في شرح المفصل" ورقة٣٦ب.

([2]) "شرح ابن عقيل"، ج١١/٢، ط/١٥، دار الفكر، بيروت– لبنان، تحقيق محيي الدين عبد الحميد.

فأصبَحَن لاَ يَسألَنَهُ عن بِما بِهِ أَصعَّدَ في عزِّ الهَوى أَم تَصوَّبا

ويعقّب على ذلك:" أي عن ما به، فزاد الباء وهو غريب شاذٌ في القياس من قبل إدخال عن على الباء وفي الاستعمال أيضاً"([1]).

من المعلوم أنَّ الباء تُزاد توكيداً في مواضع ستة وهي الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد. وأمَّا زيادتها في المجرور فغريب؛ ولهذا قال السخاوي:" أي عن ما به فزاد الباء وهو غريب شاذ في القياس" لأنَّ المجرور مستثنى من المواضع التي تزاد فيها الباء للتوكيد. ودخولها على المجرور للقياس المعتمد في هذه المسألة وهو مجيئها زائدة في المرفوع والمنصوب، وأما مجيئها في المجرور فقليل غريب.

وفي موضع آخر من كتاب "المفضل في شرح المفصَّل" يقول السخاوي: "...وإضمار الحروف قليل والقياس يمنع جوازه"([2]).

يتناول السخاوي هنا مسألة حذف الحرف وإبقاء عمله، ويرى أنَّ القياس يمنع جوازه.

فقوله:" إضمار الحروف قليل" يقرر فيه أن حذف الحرف وبقاء عمله موصوف بالقلّة مثل حذف ربَّ مع بقاء عملها بعد الواو كثيراً، وبعد الفاء قليلاً كقول امرئ القيس:(من الطويل)

وليلٍ كموجِ البَحرِ، أَرخَى سُدولَهُ عليَّ بأَنواعِ الهُمُومِ ليبتلي

أي وربّ ليلٍ.

وقوله:(من الطويل)

([1]) السخاوي مخطوط "المفضل في شرح المفصل" ورقة ٤١ب.

([2]) المرجع السابق الورقة ٥٣أ.

فمِثلُكِ حُبلَى قد طَرقتُ ومُرضِعٍ فأَلهَيتُها عن ذي تَمائِمَ مُحوِلِ

ولكن قول السخاوي: والقياس يمنع جوازه يتعارض مع ما هو معروف عن حذف حرف الجر قياساً في ستة مواضع هي: قبل أن، وقبل أَنّ، وقبل كي، وقبل لفظ الجلالة في القسم، وقبل مميز كم الاستفهامية، وبعد كلام مشتمل على حرف جر مثله.

كما أنَّ حرف الجر قد يحذف سماعاً، فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له به. ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض، أي: الاسم الذي نُصب بسبب حذف حرف الجر. كقوله تعالى (ألا إنَّ ثمودَ كفروا ربهم)([1]) أي بربهم.

وقوله تعالى:(واختار موسى قومه أربعين رجلاً)([2]) أي: من قومه، وقول الشاعر:

تمرّون الدِّيارَ ولم تعوجُوا كلامُكُمُ عليَّ إذاً حرامُ

أي تمرون بالديار.

ويسمّى هذا الصنيع بالحذف والإيصال، أي حذف الجار وإيصال الفعل إلى المفعول به بنفسه بلا واسطة. وقال قوم: إنه قياسي. والجمهور على أنّه سماعي([3]).

وندر بقاء الاسم مجروراً بعد حذف الجار، في غير مواضع حذفه قياساً، ومن ذلك قول بعض العرب، وقد سُئل:(كيف أصبحت؟) فقال:(خيرٍ، إن شاء الله)، أي:(على خيرٍ) وقول الشاعر:(من الطويل)

إذا قيلَ: أيُّ النّاسِ شَرُّ قَبيلَةً أشارَت كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي: إلى كليب. ومثل هذا شذوذٌ لا يُلتفت إليه([4]).

([1]) سورة هود آية رقم ٦٨.
([2]) سورة الأعراف آية رقم ١٥٥.
([3]) الغلاييني "جامع الدروس العربية"، ج٣/١٩٦، ط/١٢، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا.
([4]) المصدر السابق، ج٣/١٩٦.

ويعقّب السخاوي على مجيء الكاف اسماً بمعنى مثل بقوله:" فلا يخالف الشائع إلى ضرورة واستقباح ما وجد إلى ذلك سبيلاً، والأصل في الكاف وفي عن وعلى أن تكون حروفاً وإنما تحمل على الاسمية إذا تعذّر فيها الأصل، ولما كانت الكاف بمعنى مثل استغنوا في الإدخال على الضمير عن الكاف بمثل الكاف في معناها؛ لأنّ" مِثلاً هي الأصل في التشبيه، ولأنّ الإضمار يردُّ الشيء إلى أصله"([1]).

فالسخاوي هنا يرى أنّ الكاف تُحمل على الاسمية إذا تعذّر فيها الأصل- أي كونها حرفاً-، ومن العلماء من خصّ ورودها اسماً بضرورة الشعر، ومنه قول المتنبي :(من الطويل):

ومَا قَتَل الأحرارَ كـالعَفوِ([2]) عَنـهُمُ وَمَن لَكَ بالحُرِّ الذي يحفَـظُ اليَـدا

ومنهم من أجازه في الشعر والنثر، كالأخفش وأبي علي الفارسي وابن مالك وغيرهم، ويشهد لهم قوله تعالى، عن لسان المسيح، عليه السلام، في سورة آل عمران: (أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير، فأنفخُ فيه فيكون طيراً بإذن الله) آية ٤٩.

أي: مثل هيئة الطير، فالكاف: اسم بمعنى (مثل) وهي في محل نصب على أنه مفعول به لـ (أخلُقُ). والضمير في (فيه) يعود على هذه الكاف الاسمية؛ لأن مدلولها مذكر وهو (مثل) ولو لم تجعل الكاف هنا بمعنى(مثل) لبقي الضمير بلا مرجع: لأنه لا يجوز أن يعود إلى (الطير) لأن النفخ ليس في الطير نفسه، وإنما هو فيما يشبهه، ولا على هيئة؛ لأنها مؤنثة([3]).

([1]) السخاوي، مخطوطة "المفضّل في شرح المُفصّل" الورقة ٦٥ب.

([2]) الكاف: في محل رفع فاعل للفعل "قَتَل" والعفو: مضاف إلى الكاف.

([3]) انظر الغلاييني:((جامع الدروس العربية"، ج٣/١٨٠.

وتعقيبنا على ما تقدّم في عدّ الكاف اسماً، نقول، إنّ في هذه المسألة خلافاً، فالأفضل تقدير محذوف في مثل هذه المواضع. فيكون التقدير وما قتل الأحرار(شيء) كالعفو عنهمو. وكذلك في قولة تعالى يكون التقدير أني أخلق لكم من الطين(شيئا) كهيئة الطير، وهذا ما يمكن تقديره أيضاً في قول أحمد شوقي: ==

ولا شكَّ أن هذا ما يفسّر قول السخاوي في مجيء الكاف اسماً إذا تعذّر فيها الأصل، أي كونها حرف جرٍّ أصلاً.

وانظر إليه وهو يتكلم عن (كي) حيث يقول:" كي تكون حرف جرٍّ بمنزلة اللام، إذا قال: جئتك لأمرٍ فتقول: كيمه، كما تقول: لمه، فكي هذه داخلة على ما الاستفهانية، وما الاستفهامية اسم فلا بُدَّ من اعتقادك في كي أنها من حروف الجر لدخولها على الاسم، لأنَّ عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، فعُلم بقولهم: كيمه، أنّ كي حرف جرٍّ دخل على ما الاستفهامية ولزمها كما تلزم اللام، وحذف الألف من ما كما تحذف منها مع اللام في قولك: لِمَ. وألحق به هاء السكت كما تلحق به إذا كان مع اللام فقيل: كيمه، كما يُقال لِمه ([1])

في هذه المسألة يقرر السخاوي أن (كي) حرف جر بمنزلة اللام. وأنها ليست حرف نصب هنا ولو كانت حرف نصب لما دخلت على الأسماء. فهذا ما يؤكد كونها حرف جرٍّ للتعليل بمعنى اللام، وإنما تجر(ما) الاستفهامية، نحو:(كيمه؟) تقول :كيم فعلت هذا؟)، كما تقول: (لِمَ فعلته؟) والأكثر استعمال (لِمه) وتحذف ألف (ما) بعدها كما تُحذف بعد كل جارٍ نحو (مِمّه وعلامَه وإلامَه) وإذا وقفوا ألحقوا بها هاء السكت، وإذا وصلوا حذفوها؛ لعدم الحاجة إليها في الوصل.

==

ولا يـــبني الممالـــك كالـــضحايا ولا يُـــدين الحقـــوق ولا يحـــقُ

وقد يرد بعضهم ذلك محتجين بأنَّ الفاعل لا يُحذف. بيد أنَّ القول بحذف الفاعل وهو شيء يجيزة الكوفيون أقرب إلى المنطق من جعل الحرف اسماً ومنحهِ وظيفته.

([1]) السخاوي: مخطوطة (المفضل في شرح المفصّل) الورقة ٦٨أ.

فهو بهذا الموقف من القياس يوافق موقف البصريين ويخالف موقف الكوفيين الذين يرون أن (كي) تدخل على الأفعال المضارعة فتنصبها بأن مضمرة بعدها([1]).

ونجده يقف من القياس موقفاً جارياً على مذهب معظم النحاة. حيث يقول: "القياس ألاَّ يضمر حرف لأنه والمجرور كشيء واحد، وقد جاء ذلك في مواضع لا يقاس عليها، منها إضمار ربّ، وأكثر ما يؤكد ذلك بعد الواو أو الفاء وبل فيكون إضمارها بعد هذه الحروف دليلاً عليها وقد أضمرت مع غير حرف يدل عليها كقول الشاعر: (من الخفيف)

رسمِ دارٍ وقَفتُ في طلَلِه ... كدتُ أَقضي الحياة من جَلَلِهِ

وذلك شاذ"([2]).

وفي موضع آخر من كتاب "المفضل في شرح المفصل" يقول السخاوي:

"وقوله إنَّ الإعمال في كأنّما ولعلّما أكثر منه في إنما ولكنّما يوهم كثرة استعمال العرب لذلك وقلته، فكان ينبغي أن يقول: إن الإلغاء في إنَّما ولكنّما أحسن وأقيس منه في كأنَّما ولعلّما وليتما"([3]).

يتحدث السخاوي هنا عن إعمال إنّ وأخواتها وإلغائها عندما تلحقها (ما) فهو يرى أن صاحب المفصل كان ينبغي أن يقول: إنَّ الإلغاء في إنَّما ولكنّما أحسن وأقيس منه في كأنما ولعلَّما وليتما، فهو يتدارك عليه حتى لا يوهم كثرة استعمال العرب لذلك وقلته.

([1]) هذا الموقف أقرب إلى موقف الكوفيين، لأن الكوفيين لا يعدّون (كي) حرف نصب أصلاً، بل يعدونها حرف جرٍّ، ويجعلون الفعل المنصوب بعدها منصوباً بأن مضمرة وجوباً. فكي عند الكوفيين حرف جرٍّ دائماً. وهذا ما جهر به السخاوي، ويكون المصدر المؤوّل من أن المضمرة وما بعدها في محل جر (بكي).

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضل في شرح المفصل" الورقة ٦٨أ.

([3]) السخاوي: مخطوطة "المفضل في شرح المفصل" الورقتان ٧٤ب، ٧٥أ.

والسخاوي يأخذ في هذا ندرة الإعمال في إنّما ولكنما إلى حدٍّ يصل إلى درجة الإلغاء، وهو أدخل في باب القياس من الإعمال في كأنّما ولعلّما وليتما على وجه الخصوص حيث تبقى على اختصاصها ويجوز إعمالها وإهمالها. ومن المعروف إذا لحقت (ما) الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل، كفّتها عن العمل. وتسمى (ما) هذه (ما الكافة) لأنها تكف ما تلحقه عن العمل، كقوله تعالى: (إنّما إلهكم إلهٌ واحد). ونحو: (كأنّما العلم نورٌ) و (لعلّما الله يرحمنا) ومتى لحقت (ما الكافة) هذه الأحرف زال اختصاصها بالأسماء، فلذا أهملت، وجاز دخولها على الجملة الفعلية، كما تدخل على الجملة الاسمية، إلا (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال بعد أن تلحقها (ما) تقول: (ليتما الشبابَ يعودُ) و (ليتما الشبابُ يعودُ)، وهذا هو المذهب الصحيح، وما حكاه الأخفش والكسائي: (إنّما زيداً قائم) فشاذٌّ.

ويورد قول سيبويه فيما يتعلّق بالسماع فيقول: "وقال سيبويه: حدّثنا مَن نثق به أنّه سمع من العرب من يقول: إن عَمراً لمنطلقٌ"([1]).

يلاحظ هنا أنّ السخاوي ينقل عن سيبويه في الاستشهاد بسماع من يثق به من العرب أنهم يعملون إنّ بعد تخفيفها.

والذي عليه جمهرة النحاة هو: إذا خُفّفت (إنّ) فالأكثر في لسان العرب إهمالها؛ فتقول: (إن زيدٌ لقائمٌ) وإذا أُهملت لزمتها اللام الفارقة بينها وبين (إن) النافية، ويقل إعمالها فتقول: (إن زيداً قائمٌ) وحكى الإعمال سيبويه، والأخفش، فلا تلزمها حينئذٍ اللام؛ لأنّها لا تلتبس – والحالة هذه – بالنافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أُهملت ولم يظهر المقصود بها، فإن ظهر المقصود بها فقد يُستغنى عن اللام.

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضل في شرح المفصل" الورقة ٨٩ ب.

ويبدو من هذا النقل أنَّ السخاوي يأخذ بالسماع كأساس يُعتمد عليه في الدرس النحوي، وبخاصة عندما يكون السماع صادراً عمّن يثق به سيبويه.

ويعقب على قول الزمخشري في "المفصَّل" : "وتقول: ليت أنَّ زيداً خارج"، فيقول: "تقول إنَّ أَنَّ وما عملت فيه تسدّ مسدّ خبر ليت كما سدَّ مسدّ مفعولي حسب في قولك: حسبتُ أنَّ زيداً منطلق، وظننت أنَّ زيداً خارج، والقياس لا يحذف خبر ليت ولعلّ، لأنّ الحرف إنما يجيء لمعنى في غيره، والمتمنّى وقوع الخروج، فإذا حذفت الخبر كان مجيء ليت ولعلّ خالياً عن المعنى الذي جاءا له ولكن قد جاء عنهم: ليت أنَّ زيداً خارج، لأن أنّ وما عملت فيه سدّ مسدّ الخبر، فهو بمثابة الملفوظ به، والتقدير ليت خروج زيد واقع"([1]).

يأخذ السخاوي في هذه المسألة بالقياس، فهو يقيس ما تسدَّ به أنّ المفتوحة واسمها وخبرها عن اسم ليت وخبرها. بما تقوم به أنّ واسمها وخبرها مقام مفعولي ظنّ. وعلى هذا جاز دخول ليت على أنَّ المفتوحة وسدادها ما تحتاج إليه من اسمها وخبرها، كما سدَّت في قولنا: ظننت أنّ زيداً خارجٌ. لأنَّ الحرف (ومنه ليت) إنما يجيء لمعنى في عيره. فإذا حذفت الخبر كان مجيء ليت خالياً من المعنى الذي جاءت له. ومن هنا جاء عنهم: ليت أنّ زيداً خارجٌ. لأن أنّ وما عملت فيه سدّ مسدّ الخبر، فهو بمنزلة الملفوظة به، والتقدير: ليت خروج زيدٍ واقع.

ويُعقّب على إجازة الأخفش: لعلّ أنّ زيداً قائم، قياساً على ليت وعلى قول الشاعر: (من الطويل)

لعلّـــك يومـــاً أن تلُـــمَّ ملمّـــةً عَلَيكَ من اللائـــي يَـــدَعنَكَ أجـــدَعا

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ١٠٠ ب.

فيقول: "أجاز الأخفش ذلك لقرب معناها من معناها (أي: من معنى ليت) وقاسها الشاعر على عسى لأنّها في معناها فأدخل أنّ على خبرها، كما تقول؛ عساك يوماً أن تلمَّ عليك ملمّة"([1]).

فالسخاوي في هذه المسألة يبيِّن سبب إجازة الأخفش دخول لعلّ على أنَّ واسمها وخبرها لتقوم مقام خبرها، فيذكر أنَّ قرب معنى لعلّ من معنى ليت وقياسها على عسى في قول الشاعر، هو الذي سوَّغ مثل هذا التركيب في قول الأخفش: لعلَّ أنَّ زيداً قائمٌ.

والواقع أن قول الأخفش هذا ليس بالجيد، إذ ليس معه إلا مجرّد القياس واللغة لا تثبت قياساً، فإن زعم أنها (أي: مثل ليت)، فليجز لكنَّ زيداً قائمٌ، ولا مجيز له.

أما قياسها على عسى، فبيانه أنه لما رآها كعسى، وكان استعمال بأن والفعل، استعملها كذلك، فقال: (لعلّك يَوماً أن تلمَ) وليس بالقوي لمخالفته لقياس استعمال الفصحاء([2]).

من هذا نرى أَنَّ السخاوي سوَّغ إجازة الأخفش استخدام، لعلّ أنّ زيداً قائمٌ لمجرَّد قرب معنى لعلَّ من معنى ليت. والواقع أن معنى لعلّ ليس قريباً من معنى ليت، فمعنى ليت: التمنيِّ، ومعنى لعلَّ: الترجّي والإشفاق والفرق بين الترجّي والتمنيَّ. أنَّ التمنيّ يكون في الممكن، نحو (ليتَ زَيداً قائمٌ) وفي غير الممكن، نحو: (ليتَ الشبَابَ يعودُ يوماً)، وأنَّ الترجيّ لا يكون إلا في الممكن، فلا تقول: (لعلّ الشبابَ يعود) والفرق بين الترجّي والإشفاق أنَّ الترجّي يكون في المحبوب، نحو: (لعلّ الله يرحمنا) والإشفاق في المكروه نحو: (لعلّ العدوَّ يقدم)([3]).

([1]) المصدر السابق الورقة ١٠٢أ.

([2]) ابن الحاجب: "الإيضاح في شرح المفصل" ج٢/٢٠١، مطبعة العاني – بغداد، تحقيق د.موسى بناي العليلي.

([3]) ابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" ج١/٣٤٦، ط/١٤، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

وعند مجيء الباء زائدة في حال الجر يقول: "الباء تزاد في الرفع والنصب والجرّ، وأما الجرّ فقليل غريب أنشد أبو الفتح: (من الطويل)

فأصبحن لا يَسأَلنَهُ عن بِما به أَصعَّدَ في عزِّ الهوى أَم تَصَوَّبا

وهذا قليل في كلامهم وشاذٌ في القياس من قبل دخول عن على الباء"([1]) في هذه المسألة يحكم السخاوي على مجيء الباء زائدة في حال الجر بأنه قليل في كلام العرب وشاذٌ في القياس، وجاء في "همع الهوامع" ومن غريب زيادتها أنها تُزاد في المجرور، وأنشد البيت السابق([2]).

ويرى السخاوي أنَّ الضرورة في الشعر لا يقاس عليها، حيث يقول: "وأما قول الشاعر: (من الطويل)

أَرادَت لِكَيما أن تَطيَر بِقُربتي فَتَترُكُها شَنّاً بِبَيداءَ بَلقَعِ

فقد قيل: ليست أَن هي الناصبة للفعل ولكن الناصب كي لدخول اللام، فإنَّ كي لو لم تكن الناصبة لكانت كاللام لا يدخل على مثله، فلو أنَّ كي ناصب بنفسه لم تدخل اللام عليه، وأمّا أن فهي بدل من كي أبدل منها توكيداً ومع هذا فالشعر ضرورة والضرورة لا يُقاس عليها"([3]). يرى السخاوي في هذه المسألة أنَّ قول الشاعر (لكيما أن) ليست أن هي الناصبة، ولكن الناصب كي، فتكون مصدرية، وتكون (أن) مؤكّدة لها، وذلك بسبب تقدّم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها أو تقديرها، قبل كي المصدرية، ويؤكّد السخاوي ذلك بقوله: "فإنَّ كي لو لم تكن

([1]) السخاوي مخطوطة: "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ١٤١أ ب.

([2]) السيوطي: "همع الهوامع" ج٤/١٦٢، مؤسسة الرسالة، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرّم.

([3]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ١٧٥ب، ١٧٦أ.

الناصبة لكانت كاللام لا يدخل على مثله" أي: لا تدخل لام على لام أخرى هنا، فكان لا بُدَّ من اللام حتى تدخل (كي) على الفعل.([1])

ومع ذلك يحتمل أن تكون (كي) تعليلية مؤكّدة للام فيكون الناصب هو (أن) وحدها، ولولا (أن) لوجب أن تكون (كي) مصدرية، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون (كي) تعليلية.

ومع كلّ هذا التخريج يقدر السخاوي أن هذا جاء ضرورة شعرية، والضرورة لا يُقاس عليها.

ويقول السخاوي عن هاء السكت ودور القياس فيها: "وأقول: إنَّ هذه الهاء في بعض المواضع قد وقع الإجماع على إثباتها في الوصل، وفي بعض المواضع أثبتها أكثر القراء، قال أبو علي: وليس إثباتهم لها في الوصل مراعاة لإثباتها في المصحف، ولو كان ذلك لوجب أن تجعل تاءات التأنيث في الدرج هاءات لأنها كتبت كذلك، ولوجب في نحو قوله: (إخوانا على سرر) أن يكون في الدرج بالألف، قال: ولإثبات هذه الهاءات وجه في القياس، وذلك أنَّ سيبويه حكى في العدد أنهم يقولون ثلاثه أربعه فقد أجروا الوصل في هذا مجرى الوقف"([2]).

من المعروف أنَّ هاء السكت مختصة بحال الوقف مثل قوله تعالى: (ما أغنى عنيَّ ماليه)، وقوله تعالى: (هلك عنّي سلطانيه).

فإذا وصلت قلت: مالي هلك، وسلطاني خذوه، فتحذف الهاء غير أنّ السخاوي في هذه المسألة يجاري ما وقع عليه الإجماع، وما قاله أبو علي الفارسي. وما حكاه

([1]) المصدر السابق ٢١٠أب

أنه يقصد أنَّ اللام حرف جرّ، ولذلك كانت (كي) حرف نصب، لأن حرف الجرّ لا يدخل على مثله. ويجوز أن تكون (كي) حرف جرّ إذا كانت وحدها، فنقدر أن بعدها للنصب، والأصلح أن يقال إن (كي) جارة لا تعليلية، لأن القول بأنها تعليلية وَهَم بأنها ناصبة، لأنَّ الكوفيين يزعمون أن لام التعليل ومثلها (كي) تنصب بنفسها لا بتقدير أن.

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضل في شرح المفصل" الورقتان ١٧٥ب، ١٧٦أ.

سيبويه. من أنَّه قد وقع إثبات هاء السكت في الدرج (أي الوصل)، وأنَّ هذا الإثبات في الوصل ليس مراعاة لإثباتها في المصحف (أي الرسم القرآني)، ولو كان الأمر كذلك لوجب أن تجعل تاءات التأنيث هاءات لأنها كُتبت كذلك، وذلك مثل كتابة كلمة (الصلواة) في الرسم القرآني، وكذلك لوجب في نحو قوله (إخوانا على سرر) أن يكون في الوصل إخوانا بالألف وليس بالتنوين.

ويقيس السخاوي إثبات هاء السكت في الدرج (الوصل) على ما حكاه سيبويه في العدد أنهم يقولون: ثلاثه أربعه فقد أجروا الوصل في هذا مجرى الوقف(١).

وفي باب الإمالة يورد السخاوي نقلاً عن سيبويه ما يدل على أخذه بمبدأ السماع حيث يقول: "حكى سيبويه: أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب يقول في قول هدبه ابن خشرم:

عَسَى اللهُ يُغني عَن بِلادِ ابــنِ قــادِرٍ بِمنُهَمِــر جَــونِ الرِّبَــابِ سَــكُوبِ

فقال بِقادرٍ بالإمالة"(٢).

ولتوضيح هذه المسألة في الإمالة، فإنَّنا نعلم أنَّ من الحروف حروفاً تمنع الإمالة في كثيرٍ من المواضع وهي حروف الاستعلاء، وعدّتها سبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف، فإذا كان واحد من هذه الحروف قبل الألف أو بعدها – مفتوحاً أو مضموماً – منع الإمالة. فالذي هو قبل الألف نحو قولنا: صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم لا تجوز الإمالة في شيء من هذا ولا نحوه فلا نقول خِالد وقِاسم. ولكن إن كانت بعد الأف راء مكسورة جازت الإمالة وإن كانت قبل

---

(١) كلام سيبويه هنا ليس يقيناً، فقد توهَّم أنَّ هذه الهاء هي للسكت وإنما هي تاء التأنيث يجعلها العرب هاء في العدّ، فيقولون: واحد، اثنان، ثلاثه، أربعه، أي ثلاثةٌ، أربعةٌ، ولكنهم وقفوا على التاء فلفظت هاء وليس في الكلام هاء سكت، وهذا الأمر شبيه بقولنا: جاءت فاطمةُ. فعندما نقف على كلمة "فاطمة"، نقول: جاءت فاطمهْ. ولكن سيبويه متوهم.

(٢) السخاوي: مخطوطة "المُفَصَّل في شرح المفصَّل" الورقة ٢٢٥ب.

الألف هذه الحروف غير مكسورة، نحو (قادِرِ) في قول هدبة بن خشرم، فجازت إمالة الألف من (قادِرِ) وإن كان قبلها حرف مانع وهو (القاف) وذلك لقوة الراء المكسورة على الإمالة. والسخاوي هنا يأخذ بمبدأ السماع الذي ينقله عن سيبويه.

وانظر إلى السخاوي وهو يورد ما يحكيه سيبويه عن سماعه، حيث يتدخل في ذلك ويبدي رأيه ويرجّحه، حيث يقول: "حكى سيبويه أنه سمع من يقول أعطني أَبْيضَّه أراد أبيض فشدَّد الضاد للوقف وألحق الهاء بعد ذلك" ويردف السخاوي قائلاً: "وهذا كلام وليس بشعر فإلحاق الهاء أبيضَّه كإلحاق الألف في شعر ربيعة بن صبح(١)، وقال السيرافي: هو لرؤبة، وقال ابن الأعرابي هي من شواذ الرّجز لا يعرف قائلها، والأوّل عندي أرجح"(٢). قول السخاوي في هذه المسألة: (هذا كلام وليس بشعر) يعني أنه إذا ورد تشديد الضاد في قولهم (أبيضَّه) وإلحاق الهاء للوقف في الكلام المنثور، فإنّ إلحاق الألف في قول الشاعر:

مثل الحريق وافق القصبّا

بتشديد الباء، وإلحاق الألف للوقف في الشعر أولى لأنّ الشعر تحمّال ضرائر وتكثر فيه التجوّزات.

والسخاوي في هذا النقل عما حكاه عن سيبويه بالسماع، يدل دلالة واضحة على أنه كان يأخذ بالسماع ويجاري سيبويه فيه، كما يلاحظ أن السخاوي يرجّح نسبة بيت الشعر السابق إلى ربيعة بن صبح.

مما تقدم من أمثلة السماع والقياس المختارة – والتي رأينا أن تكون موزّعة على أبواب المخطوط "المفضل في شرح المفصل" إضافة إلى تصانيف السخاوي الأخرى – يرى الباحث أنّ السخاوي كان يأخذ بالقياس ويتمسّك به جرياً على عادة علماء

---

(١) يقصد بيته الذي يقول فيه:
مثل الحريق وافق القصبّا.

(٢) السخاوي: مخطوطة "المفضل في شرح النفصل" الورقة ٢٤١ب.

اللغة والنحو السابقين وبخاصة البصريين منهم، ولكنه لم يكن يغفل السماع بل كان يقدِّمه على القياس إذا توافرت فيه شروط الرواية السليمة والنقل الصحيح عمّن يوثق بهم، وكان يسير على مبدأ أبي عمرو بن العلاء القائم على تصحيح القياس إذا تعارض مع المرويِّ أو المسموع أو المنقول عن القبائل العربية، وبهذا لم يأخذ السخاوي بمبدأ عبد الله بن إسحق الحضرمي القائم على الأخذ بالقياس قبل السماع.

ووفقاً لذلك فإنّ السخاوي يضرب في منهجه القائم على القياس، وهو قياس على الشائع الموثوق به لا على القليل الشاذ، والقياس عنده ما قادك إلى موافقة الكلام العربي الفصيح، ولذلك كان في كثير من الأحيان يقرن حجّته القياسية بالشاهد الموثوق به كأن يقول: "والقول الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، وشاهده القرآن والقياس"، وكلام العرب عنده هو الأصل الذي يقاس عليه ويرجع عند الخلاف إليه. وهو يستخدم ألفاظاً صريحة تدلّ بوضوح على تمسّكه بالقياس، كأن يقول: هذا هو القياس، والقياس يجيز ذلك، والحمل على الأكثر، والأعم الشائع، وغير ذلك.

ج- موقف السخاوي من العِلَّة

تُعدُّ العلة الركن الرابع من أركان القياس ويُقصد بها: الصفة أو الميزة التي من أجلها عُدّي حكم المقيس عليه إلى المقيس، وهذا يعني أنَّ المقيس إنّما استحقَّ حكم المقيس عليه لوجود علامات وإمارات فيه تستوجب هذا الحكم كما يقول ابن جني([1]).

ولقد اختلف دارسو العلة النحوية في أولوية ظهورها، فقال بعضهم([2]): إنَّ الخليل بن أحمد هو أوَّل من بسط القول في العلل وتوسّع فيها توسّعاً لفت أنظار معاصريه، غيرَ أنّ جرجي زيدان يرى أنَّ أوَّل من علّل النحو فذكر أسباب إعرابه ابن أبي اسحق الحضرمي (المتوفى سنة مئة وسبع عشرة) الذي كان شديد التجريد للقياس والعلل([3])، أمّا ابن جنيّ فكان يرى أنّ أبا عمرو بن العلاء (المتوفى سنة مئتين وست عشرة) هو الذي فعل ذلك، روى عن أبي عمرو أنه قال: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟"([4])

ولقد ذهب فريق إلى أبعد من هذا، إذ وقر في نفوسهم أن فصحاء العرب كانوا يُعلّلون بعض ما ينطقون، أنه قد تمثلت في أذهانهم العلل، ولقد أبان عن هذا سيبويه إذ قال: "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"([5]) كما يؤكّد هذا ابن

([1]) ابن جني "الخصائص" ج١/٤٨، ط/٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق محمد علي النجار.

([2]) أبو بكر الزبيدي: "طبقات النحويين واللغويين" ص٤٧.

([3]) جرجي زيدان "تاريخ آداب اللغة العربية" ج٢/١١٣.

([4]) ابن جني: "خصائص" جـ١/٢٤٩، ط/٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق محمد علي النجار. هذا التعليل يبدو متهافتاً لا قيمة له، إذ أنه يمكن في هذه الحال أن يصبح المذكر مؤنثاً والمؤنث مذكراً، فالدّار تذكّر على أنها بيت، والبيت يؤنث على أنه دار، وهكذا إلى مالا حدود له. فهذا ضرب من التعليل الضعيف الذي من شأنه أن يهدم اللغة.

([5]) سيبويه "الكتاب" ج١/٣٢، عالم الكتب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون.

جنيّ تعقيباً على رواية أبي عمرو بن العلاء السالفة الذكر فيقول: "أتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وقاسوا وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفلاً يعلّل هذا الموضوع بهذه العلّه... فلا يهتاجوا لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذل لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمّه"(١).

غير أنّ هذه العلل قد ظهرت في البداية ظهوراً طبيعياً، واتسمت بالسهولة والابتعاد عن التعقيد حتى كان عصر الخليل فشاع مبدأ العليّة بين النحاة على مختلف مذاهبهم، فلكلّ حكمٍ نحويٍّ عندهم علّة، ولكلّ ظاهرة نحوية كلية أو جزئية تعليل عقلي، وتجاوزوا في عللهم حدود السهل القريب منها إلى ما خفي ودقّ(٢).

ولقد استمرت العلة في الاندفاع حتى استفحل أمرها في القرنين الثالث والرابع الهجريين ولم يعد هناك نحويٌّ إلا واتخذها مبدأ له، ومما ساعد على ذلك تفشّي المنطق وامتزاجه بالنحو، وقد عدَّه السيرافي (المتوفي سنة ثلاثمائة وثمانٍ وستين) من وادٍ واحدٍ بالمشاكلة والمماثلة(٣)، وقد برز من هؤلاء الفراء والمبرِّد والزجاج وثعلب، وكان منهم أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنيّ الذي أكثر من التعليل، وتوسّع فيه، وأقرَّ له أبواباً متعدِّدة، وبلغت العلَّة مداها عند الرُّماني من علماء القرن الرابع الهجري، يدل على ذلك تأليفه كتاب "الحدود في النحو"(٤).

---

(١) ابن جنيّ: "الخصائص" ج١/٢٥٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق محمد علي النجار.

(٢) د.خديجة الحديثي "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" ص٣١٨، مطبوعات جامعة الكويت.

(٣) أبو حيان التوحيدي: (الامتاع والمؤانسة" ج١/١١٤.

(٤) انظر في هذا: "ظاهرة قياس الجمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين" ص٥٠، د.عبد الفتاح حسن البجّة، رسالة دكتوراه (مخطوطة) جامعة عين شمس/١٩٩٢.

وكما عني العلماء بالعلّة فقد عنوا بالتأليف فيها، ومن أشهر هذه المؤلفات: "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، و "أسرار العربية" لابن الأنباري، و "الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي، وإن لم تكن هذه الكتب شيئاً واحداً(١).

وبالرغم من اعتقاد بعض النحاة أن فصحاء العرب كانوا على وعي بعلل ما يقولون إلاّ أنهم كانوا يرون أنَّ ما حاك في نفوس العرب من هذه التعليلات – على قلتها – ملكة وسليقة وأنَّ تعليلات النحاة هي تجريد وصنعة ووصف لهذه الملكة، وهم يقصدون من وراء هذه التعليلات أن يجعلوا نقل الحكم من الأصل إلى الفرع أمراً يقبله العقل ويرتاح إليه.

ولعلَّ مبدأ العلية. والأخذ به قد شاع وانتشر، وتعمّق في نفوس علماء اللغة العربية بعامة بعد القرن الرابع الهجري حتى ليخيّل إلى الدارس أنَّ متأخري النحاة قد أغلق أمامهم باب التجديد في النحو والتوسع فيه، ولم يبق لهم عمل إلا التفسير، واستنباط العلل والتزيّد فيها، يدل على ذلك ما يستشفّه المرء من المتون المطوّلة، والشروح والحواشي. وبعبارة أخرى فإنّه قلّما يجد الدارس نحويّاً لم يعلّل للمسائل النحوية، ولم يأخذ بها، بل يتبدّى للباحث من أوّل وهلة أنّ العلّة كانت مقصداً لهم، ومطلباً حتى غدت واحدة من سمات الناحين المتأخرين، اللهم ما كان من أمر صيحات كانت تظهر من هنا وهناك، تنطق من أفواه بعض علماء الظاهرية من أمثال ابن مضاء القرطبي (المتوفي سنة خمسمائة واثنتين وتسعين) الذي ثار على مبدأ العلية في كتابه الشهير "الرد على النحاة" والذي هاجم فيه نظرية العامل، وطالب بإلغائها ورفض القياس ومبدأ التعليل، المبني على التمرين العقلي الذي لا جدوى فيه.

---

(١) الواقع أن هذه الكتب الثلاثة ليست شيئاً واحداً، فكتاب "الإيضاح" خصّص للعلة بضع صفحات، وكتاب "أسرار العربية" لابن الأنباري لم يتحدّث فيه صاحبه عن العلّة، ولكنه علّل لأحكامه النحوية تعليلاً تطبيقياً، قد يقبله العقل وقد لا يقبله، أما الكتاب الذي يدور حول العلة فهو كتاب "الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي، وهو كتاب ذو قيمة في هذا الموضوع (أي العّلة).

ولعلّ عالمنا السخاوي وهو من العلماء المتأخرين (المتوفي سنة ستمائة وثلاث وأربعين) كان واحداً من الذين أقرّوا العلة، ولهجوا بها، وتفننوا في إيراد الأحكام القياسية المبنية على العلة، يدل على ذلك ما شاع في تآليفه التي وصلت إلينا، ولا عجب، فالإمام السخاوي قد استقى علمه من مشربين كانا يذكيان فيه مبدأ العلية، وهما:

الأوّل: الفقه

ولعلّ هذا المنحى فيه، له الأثر الكبير في توجيه أنظاره النحوية فهو – كما تورد كتب الطبقات– فقيه مقرئ، جلس عقوداً من الزمن يفتي ويقرئ في دمشق، والفقه كان له أثر واضح في توجيه النحاة نحو التعليل، وقد أشار ابن جني إلى ذلك بقوله: "لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية ألبتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقيهة..."، ويرى أن علل النحويين تقع بين علل المتكلمين وعلل المتفقهين فيقول: "فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإنْ تقدمت علل المتفقهين"([1])، كما يورد في كتابه الخصائص أن النحاة يأخذون عللهم من الفقهاء، ويضرب لذلك مثلاً حين يذكر أن النحاة يأخذون عللهم من كتب محمد بن الحسن، فيقول: "وكذلك كتب محمد بن الحسن إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والملاطفة..."([2]).

مما تقدم من أقوال ابن جني نستشرف ما يلي:

١– اتجاه النحاة نحو التعليل في تفسير الظواهر النحوية.

٢– أنّ النحاة متأثرون بعلماء الكلام.

([1]) ابن جني: "الخصائص" ج١/١٤٥، ط/٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق محمد علي النجار.

([2]) المصدر السابق ج١/٦٣.

٣- أنّ علل الفقه قد سبقت علل النحو، وأنّ الأخيرة قد انتزعت من كتب الفقهاء.

٤- لا بُدّ للسخاوي، وهو رجل فقه، أن يتأثر بعلل الفقهاء، ويطبق ذلك على تعليله في النحو.

وليؤكّد الباحث هذه الظاهرة (العلة) في منهج السخاوي، فقد اختار الأمثلة التالية للتدليل من كتبه وتصانيفه، فعن اسم الله تعالى (الله) وما جاء فيه من أقوال، يقول في كتابه "سفر السعادة وسفير الإفادة" بعد أن يورد قول ابن دريد: "وقال أبو بكر بن دريد: "فأما اشتقاق اسم الله – عزّ وجلّ – فقد أقدم قوم على تفسيره، ولا أحب أن أقول فيه شيئاً، وهذا الذي حكيناه عن الفقهاء ومن وافقهم هو الذي يعول عليه ويجب المصير إليه، لأنّ ما تقدّم من الأقوال ظن وتخمين لا دليل عليه، ألا تراهم يقولون: هو كذا بل هو كذا، ثمّ إنّ سيبويه قال غير القول الأوّل فأجاز أن يكون أصله لاه...، قلت: (أي: السخاوي) وليس قوله الأول فيه كقول العرب في النجم؛ لأنّ ذلك معلوم فيه الحالان، وليست الحال الأولى التي ادّعاها سيبويه في اسم الله – عز وجل – بمعلومة ولا يعرف ذلك ولا يقوم عليه دليل، وليس ما قاله سيبويه في الناس مما يوافق هذا الاسم العظيم، لأن (الناس) و (الأناس) بمعنى واحد، وليس (الله) و (الإله) بمعنى واحد، لأن الله – عز وجلّ- عَلَمٌ لا يُراد به ما يُراد بالإله"([1]).

يعرض السخاوي في اسم الله تعالى (الله) أقوال العلماء في اشتقاقه وعدم اشتقاقه فمنهم من قال: إنه عَلَمٌ لا يُطلق إلا على المعبود بحق خاص لا يشركه في غيره، مرتجل غير مشتق، ومن هؤلاء أبو بكر بن دريد الذي لا يريد أن يقول فيه شيئاً، ويرى أنّ قوماً أقدموا على تفسيره، ولم يكن تفسيرهم إلا ضرباً من الظن والتخمين الذي لا

([1]) السخاوي: "سفر السعادة وسفير الإفادة"، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق محمد الدالي ١٩٨٣.

يُعوّل عليه، لأنّه يراهم يقولون: هو كذا بل هو كذا، ثم إنَّ سيبويه قال غير القول الأوّل فأجاز أن يكون أصله (لاه).

ويقصد هنا بالقول الأوّل، قول سيبويه الذي رواه عن الخليل: أنَّ أصله (إله) مثل كتاب، ثم دخلت عليه الألف واللام فقالوا: (الإله) ثم نقلوا حركة الهمزة إلى اللام، ثم أدغموا اللام في اللام، فقالوا: الله، تبارك وتعالى قال: ومثل هذا قولهم: (أناس) ثم أدخلوا الألف واللام فقالوا: (الأناس) ثم قالوا: (الناس).

ومنهم من قال: إنه مشتق، وإلى ذلك ذهب سيبويه، وللعلماء في اشتقاقه أقوال منها:

١- أصله إلاه على وزن فِعال من أقوالهم: أَلِهَ يألَهُ إلاهةً، أي عُبد عبادة، ثم حذفوا الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم أدخلت الألف واللام للتعظيم تمييزاً له عن أصنامهم وطاغيتهم التي يؤلهونها من دون الله.

٢- قيل أن أصله لاهَ يليه إذا تستَّر، ثم أدخلت الألف واللام عليه، فكأنه - سبحانه - سمي بذلك لاستتاره واحتجابه عن أن تدركه الأبصار.

بيدَ أنَّ السخاوي يعترض على سيبويه فيقول: إلا أن قوله في الأوّل (أي أصله إله) ليس كقول العرب في النجم، ويُعلّل هذا النفي بقوله: لأن ذلك معلوم فيه الحالان، أي: كونه معرفة علماً للثريا، ونكرة يطلق على كل نجم، ثم يقول السخاوي: وليست الحال الأولى التي ادّعاها سيبويه في اسم الله - عز وجل - بمعلومة ولا يُعرف ذلك ولا يقوم عليه دليل. ثم نراه يدعم رأيه قائلاً: وليس ما قاله سيبويه في (الناس) مما يوافق هذا الاسم العظيم، ويعلّل هذا النفي بقوله، لأن (الناس) و (الأناس) بمعنى واحد، وليس (الله) و (الإله) بمعنى واحد، ويعلّل هذا النفي بقوله: لأنَّ الله عزَّ وجلّ عَلَمٌ لا يُراد به ما يُراد بالإله.

ويقول السخاوي في موضع آخر من كتاب "سفر السعادة وسفير الإفادة": "متى كانت الهمزة في أوّل الكلمة ومعها أربعة أحرف من الأصول فهي أصلٌ، عُرف الاشتقاق أو لم يُعرف، والكلمة بها من الخماسي، وكذلك إن كانت حشواً أو طرفاً، وذلك لكثرة كونها أصلاً في ذلك إلا أن يمنع مانعٌ أو يدل على الزيادة دليل".

فإن كانت الهمزة أوّلاً وبعدها أحرف أُصول قُضي بزيادتها سواءٌ كان معها في الكلمة زيادة أخرى أو لم يكن، وسواءٌ عُرف الاشتقاق أو جُهل إلا أن يدلّ على أصالتها دليل، أو يمنع من زيادتها مانع، وإنما قضوا بذلك لأن زيادتها كثرت في هذه الحال، فيُحمل ما جُهل على ما عُلِم([1]). يقطع السخاوي في هذه المسألة بأصالة الهمزة في أوّل الكلمة ومعها أربعة أحرف من الأصول، ويعتدها كلمة خماسية، ومثال ذلك الهمزة في (إبراهيم) و (إسماعيل) ونحو ذلك، ويعلّل ذلك بقوله: لأنّها جاءت في أوّل الكلمة وبعدها أربعة أحرف أصول([2]).

كما يقطع بزيادة الهمزة في أوّل الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصول، ومثال ذلك: الهمزة في (إسحق) ويعلّل زيادتها بقوله: لأنها أوّل وبعدها ثلاثة أحرف أصول، ومثلها

([1]) السخاوي: "سفر السعادة وسفير الإفادة" ج١/٢١، ٢٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق محمد الدالي ١٩٨٣.

([2]) جاء في كتاب "سفر السعادة وسفير الإفادة": "فعلى هذا قالوا: الهمزة في (إبراهيم) و (إسماعيل) ونحو ذلك أصل؛ لأنّها أوّلُ وبعدها أربعة أحرفِ أصول، وتكون الهمزة في (إسحاق)، على ما قرَّر. زائدة، لأنها أوّلٌ وبعدها ثلاثة أحرف، وكذلك (إدريسُ). وقال أبو عليّ الفارسي: والقياس في همزة (أيوب) ألا تكون زائدة؛ لأنه لا يخلو أن يكون (فيعُولاً) أو (فَعَّولاً)، فإن قدرناه (فيعُولاً) كان قياسُهُ – لو كان عربياً – أن يكون من الأوب مثل (قيّوم) وإن قدرتَهُ (فعَّولاً) كان مثل سفُّودٍ وكلُّوبٍ، إن لم يُعلم في الأمثلة مثلُ هذا؛ لأنه لا يُنكرُ أن يجيء العجميُّ على مثال لا يكونُ في العربيّ.

ولا يكون مِنَ الأوب، وقد قُبلت الواَو فيه إلى الياء، لأنّ مَن يقولُ: (صُيَّم) في (صُوَّم) لا يقلبُ إذا تباعدت من الطّرَفِ ولا يقولُ إلا (صُوَّام)، وكذلك هذه العينُ إذا تباعدت من الطرف وحجزت الواوُ بينها وبين الآخر لم يُجز فيها القلبُ".

انظر: السخاوي: "سفر السعادة وسفير الإفادة" ج١/٢٠-٢٢. مجمع اللغة العربية بدمشق – سوريا، ١٩٨٣، تحقيق محمد الدالي.

كلمة (إدريس)، وإنما قضوا بذلك؛ لأن زيادتها كثرت في هذه الحال فيُحمل ما جُهل على ما عُلم.

الثاني: المنطق:

يكاد الباحثون يجمعون على أنَّ المنطق قد استقرَّ أمرهُ في أذهان النحاة منذ القرن الثالث والرابع الهجريين، حتى إنهم يرون أنَّ أحداً لم يسلم من استخدامه في التدليل على رأي أو إثبات وجهة نظر، والعلة – كما هو معلوم – ركن مهم في المنطق وطريقة من طرائقه المعتمدة، والمتتبع لما ورد عن السخاوي من آراء يدرك أن الرجل لم يكن بمنأى عن المنطق، وأنَّ المنطق لم يكن غريباً عليه، ولعلّ خير دليل على ذلك تعريفه (الحرف).

يقول السخاوي: "أقول إنَّ الحرف لفظ يصحب الاسم والفعل وليس بواحد منها لإفادة معنى لم يكن، واشتقاق الحرف من الحرف الذي هو طرف الشيء؛ لأنّه وقع طرفاً من أجل أنَّ الكلام يكون من الأسماء وحدها، ومن الأسماء والأفعال، ولا يكون من الأسماء والحروف، فلمّا لم يكن قطّ أحد جزئي الجملة سموه حرفاً"(١).

يعلل السخاوي هنا سبب تسمية الحرف حرفاً، مُتَّخذاً من المنطق طريقاً، فهو يضع مقدِّمة ويرتِّب عليها نتيجة، ويمهد لها بقوله: واشتقاق الحرف من الحرف الذي هو طرف الشيء، لأنه لا يكون من الأسماء والحروف، وعلى هذا لم يكن الحرف قطّ أحد جزئي الجملة، بمعنى أنه ليس ركناً أساسياً في تركيب الجملة سواء كانت اسمية أم فعلية. ومن هذا سمّوه حرفاً.

---

(١) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ٣٠ب.

ويقول السخاوي في "شرح المفصّل": "قال الخليل: أوّل الحركات الضمة، لأنها من الشفة، وأوّل ما يقع في الكلام الفاعل، فكان حق الكلام إذا حُمل على المشاكلة أن يقسم أوّل الحركات لأوّل الأشياء"([1]).

ينقل السخاوي في هذه المسألة عن الخليل بن أحمد، الذي يقرّر أوّل الحركات الضمة، لأن الإنسان يتكلف في إخراجها إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، ويرى أوّل ما يقع في الكلام الفاعل، ثم يرتّب على ذلك نتيجة هي حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسّم أوّل الحركات لأوّل الأشياء، فهو في هذا القول يخضع للمنطق، من حيث تقسيم أول الحركات وهي (الضمة) لأول الأشياء التي هي المرفوعات وأوّلها الفاعل.

ويقول السخاوي في "تنوير الدياجي": "انحط اسم الفاعل عن مترلة الفعل في أشياء، لأنه فرع في العمل والفرع لا يُساوى بالأصل، فمما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له، نحو: هند زيد ضاربته هي، ولو كان في مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل"([2]).

يتناول السخاوي في هذه المسألة قاعدة نحوية مؤادها: الفرع أحط رتبة من الأصل، ومن ثمَّ لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد، لأنّه فرع من الفعل في العمل، والفرع لا يُساوى بالأصل، ويورد السخاوي مثالاً على ما انحطّ فيه اسم الفاعل عن الفعل، وهو بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له، نحو هند زيد ضاربته هي، فبرز هنا ضمير اسم الفاعل (هي) ولو كان في مكان ضاربته (وهو اسم الفاعل) تضربه (وهو الفعل) لم يبرز الضمير لقوة الفعل.

([1]) السيوطي: "الأشباه والنظائر في النحو" ج١/٢٠٤، ط/١، دار الكتاب العربي ١٩٨٤، بيروت – لبنان.

([2]) السيوطي: "الأشباه والنظائر في النحو" ج١/٣١٧، ط/١، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان. ١٩٨٤.

وانظر إليه (أي السخاوي)، كيف يناقش المسائل النحوية مناقشة المنطيق التي تربط السبب بالمسبب، فبعد أن يورد في كتابه "سفر السعادة وسفير الإفادة" قول أبي بكر محمد بن عبد الملك النحوي: "إنما يردُّ الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الردّ، لا لإجل الإضمار، فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه، مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه، ولا يحتاج إلى تعليل إلاّ أن يخالف الاستعمال"([1]).

فيعقب على ذلك بقوله: "قوله إنما يردُّ الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد، لا لأجل الإضمار" كلام متناقض يقتضي أنَّ الإضمار يردُّ ولا يردّ. وقوله: "مع أنَّ الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه" فأقول: بلى فيه سؤال؛ لأن قولنا: (بِك لآفعَلَنّ) قد جاء على أصله، وفيه من السؤال: لِمَ لم يجز أن نقول: وَك، ولا تك؟ فاختصاص الباء بهذا لا بُدَّ له من سبب، ولا سبب إلا أنّ الباء الأصل، ولهذا تقول: أقسم بالله، ولا تقول أقسم والله ولا أقسم تالله"([2])

وواضح أن السخاوي يؤكد قاعدة متفقاً عليها وهي أن الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها. وأن الباء أصل حروف القسم والواو والتاء بدل منها، ولهذا لا تجرّان إلا الاسم الظاهر، فإذا أُدخلتا على المضمر رُدّتا إلى الأصل وهي الباء فيقال بك لأفعلن، ولا يقال وك لأفعلن ولا تك لأفعلن؛ لأنّ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها. والأصل في حروف القسم هو الباء.

وانظر إليه في كتابه "المُفَضَّل في شرح المفصّل" كيف يذكر العلّة ويورد قول الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم يقول رأيه حين يقول فهو شاذ. يقول السخاوي: "... وأمّا المثال الثالث وهو فَعُل يفْعُلُ فهو على طريقة واحدة في الماضي والمستقبل بضم العين... وإنّما كان ذلك؛ لأنَّ هذا المثال للخصال التي تكون للتعيين في الغالب وهي

([1]) السخاوي: "سفر السعادة وسفير الإفادة" ج٢/٧٢٧، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق محمد أحمد الدالي ١٩٨٣.

([2]) المصدر السابق ح١/٧٢٧-٧٢٨.

لازمة غير مفارقة، فخُصّت ببناء تلزم فيه العين حركتها في الماضي والمستقبل وهو غير متعدٍّ، وحكى صاحب العين – أرحُبَكم هذا الأمر، فإن كان هذا منقولاً عن موثوق بفصاحته فهو شاذّ"([1]).

هذه المسألة تتعلق بأبنية الفعل الثلاثي المجرد حسب حركة عينه وهي ثلاثة أبنية: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وكلام السخاوي هنا عن البناء الثالث وهو فَعُل يفعُل بضم العين ماضياً ومستقبلاً، ويبين سبب ذلك بأنَّ هذا المثال (أي: البناء) هو للخصال التي تكون للتعيين مثل كرُم، قبُح، عظُم، شرُف، لؤُم، ومنها رحُب، وهو بناء لازم (أي: لا يطلب مفعولاً به، وجاء في الأثر كلمة شاذّة تُحكى عن نصر بن سيّار: "أرَحُبَكُمُ الدُّخُول في طاعة ابن الكِرمانيّ"([2]) أي أوَسِعكُم، فعدّى فَعُل وهي ليست متعدِّية عند النحويين، (إلا أنّا أبا علي الفارسي حكى أن هذيلاً تُعدِّيها إذا كانت قابلة للتعدية بمعناها؛ كقوله:

ولم تبصُرِ العينُ فيها كِلاباً

وفي الصّحاح: لم يجئ في الفعل الصحيح فَعُل بضم العين متعدياً غير ذلك([3]) ويورد السخاوي نقلاً عما حكاه صاحب العين قوله: "أرحُبَكُمُ هذا الأمر أي أوَسِعكُم، ثم يعقّب عليه قائلاً، إن كان هذا القول منقولاً عن موثوق به فهو شاذّ" وذلك لأنّه عدَّى فعُل المضمون العين الذي لا يكون إلا لازماً.

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضل في شرح المفصل" الورقة ٤أ.

([2]) ابن منظور "لسان العرب" ج٣/١٦٠٦. طبعة جديدة، دار المعارف – مصر.
ما يدور حول (رحُب) المتعدية كلام لا قيمة له وغير دقيق؛ لأنَّ (رَحُبَ) فعل لازم بمعنى اتسع، ومثله شرُف، وقبُح أمّا ما ورد عن نصر بن سيّار فهو ليس حجّة؛ لأن القاعدة لا تقوم على مثال واحد، وكلامُه لا يعدو أن يكون شذوذاً، وليس من الحكمة والمنطق أن يُعتمد عليه؛ لأن نصر بن سيّار لم يكن لغوياً. حتى يُسلّم بقوله.

([3]) ابن منظور "لسان العرب" ج٣/١٩٠٦ طبعة جديدة، دار المعارف – مصر.

ولعلّ هذا القدر من الأمثلة السالفة الذكر ينهض دليلاً واضحاً وبرهاناً ساطعاً على أن السخاوي – وهو من علماء النحو المتأخرين – قد أخذ بمبدأ العلّة، ولهج به، وأكثر من مواضع التعليل، التي توافرت في تآليفه، ومنها مخطوطه "المفضّل في شرح المفصّل" الذي جاء حافلاً بقضايا اللغة والنحو المبنيّة على مبدأ التعليل، وبإمكان الدارس الشادي أن ينظر الكثير من هذه الأمور التي تعدُّ العِلّة الركن الرابع من أركان القياس – وهي ما يراه النحاة من أشياء استحقّ بها المقيس حُكمَ المقيس عليه – وحيث يجد السخاوي يستخدم ألفاظاً صريحة دالة على العلّة كأن يقول: لأنّ ذلك، ولأنّه، ودليل ذلك، وهذا لا يتفق مع كذا وغير ذلك من الألفاظ والعبارات التي تبيّن العلة أو السبب في الظاهرة اللغوية أو النحوية.

الفصل الثاني

موقفه من العامل

العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب([1])، من حيث الرفع والنصب والجر والجزم، وقد اختلطت فكرة العامل بفكرة العلّة النحوية، والعوامل قسمان: لفظية ومعنوية([2]) والعوامل اللفظية قسمان: عوامل لفظية سماعية،

([1]) علي بن محمد الشريف الجرجاني "كتاب التعريفات" ص١٠٥ مكتبة لبنان.

([2]) العوامل اللفظية قسمان: لفظية سماعية ولفظية قياسية.

أما العوامل اللفظية السماعية: فهي واحد وتسعون عاملاً، وثلاثة عشر نوعاً وهي:

أولاً – الأحرف وتقسم إلى:

أ– حروف تجرّ الاسم فقط وهي: من، إلى، في، اللام، ربّ، عن، على، الكاف، مذ، منذ، حتى، واو القسم، تاء القسم، باء القسم، حاشا، عدا، خلا.

ب– الأحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر، وهي إنَّ، أنّ، كأنّ، لكنَّ، ليت، لعلّ.

ج– حرفين يرفعان الاسم وينصبان الخبر وهما: لا، وما المشبّهان بليس.

د– حروف تنصب الاسم المفرد فقط وهي: واو المعية، ولا الاستثنافية، ويا، وأي، وهيا، والهمزة للنداء.

هـ– حروف تنصب الفعل المضارع، وهي: أن، لن، إذن، كي.

و– حروف تجزم الفعل المضارع وهي: لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية.

ثانياً : الأسماء – وهي أقسام منها:

أ– أسماء تجزم الأفعال على معنى الشرط والجزاء وهي: مَن، أي، متى، مهما، أينما، أنّـى، حيثما، إذما.

ب– أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز وهي: كم، كأيّن، كذا، وعشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة.

ج– أسماء الأفعال وتقسم إلى قسمين:

١– أسماء الأفعال الناصبة وهي: رُوَيْد، بله، ها، دونك، عليك، حَيهَل.

٢– أسماء الأفعال الرافعة وهي: هَيهاتَ، شَتّان، سرعان.

ثالثاً – الأفعال وهي:

أ– الأفعال الناقصة وهي التي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر وهي: كان، صار، أصبح، أضحى، أمسى، ظلّ، بات، مازال، مابرح، ما فتئ، ما انفكّ، مادام، ليس.

ب– أفعال المدح والذم وهي: نعم، بئس، ساء، حبّذا، لا حبّذا.

ج– أفعال الشك واليقين وأفعال القلوب وهي: علمت، رأيت، حدث، ظنّ، وهي لليقين، وحسبت، وخِلتُ وظننت للشك وزعمت متوسطة بين الستة.

أما العوامل اللفظية القياسية فهي: الفعل بأنواعه ماضٍ ومضارع وأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم التام مثل رافود خلا.

أما بخصوص العوامل المعنوية، وهي أمران: العامل في المبتدأ والخبر والثاني العامل في الفعل المضارع الرفع. = =

وعوامل لفظية قياسية. وإن ما قصده النحاة بقولهم لفظي ومعنوي هو أنّ الإعراب أثر يجلبه العامل، وهو لفظي ومعنوي، فاللفظي الذي يتمثّل باللفظ مذكوراً أو مقدّراً، والمعنوي الذي لا يمثله اللفظ.

وقد لازمت فكرة العامل الدرس النحوي منذ بدايته، فقد ظن العلماء أن الذي يؤثر في المعمول هو العامل فيتولد الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، ولقد أدرك علماء العربية الأقدمون حقيقة أن المتكلّم هو العامل وليس العامل اللفظي أو المعنوي كما توهم علماء النحو، ومن أوائل من أدرك هذه الحقيقة أبو الفتح ابن جني في كتابه "الخصائص" بعد أن تكلّم عن العوامل اللفظية والمعنوية، فقال: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح... ثم قال: إن ضرب انتهت بمجرد النطق بها، فلا يمكن أن تكون عاملاً في زيد أو عمرو(١).

وقد أفاد ابن مضاء القرطبي من كلام ابن جني فحمل على النحويين مطالباً بإلغاء العامل والاعتداد فقط بطواهر النصوص، ولقد صادفت هذه الفكرة هوًى في نفسه، لأنه ظاهري العقيدة، وأياً كان الدافع إلى دعوته فقد راجت هذه الدعوة حيناً من الزمن، ولكنها لم تستطع أن تستقطب لها مؤيدين فما تت صرخته ولم يكتب لها الحياة.

أما علم الدين السخاوي فلم تجد هذه الصيحة في نفسه أدنى ارتباط أو تعلق، إذ نراه في جملة مؤلفاته يأخذ بمبدأ العامل ولا يحيد عنه.

= = وهذه العوامل المعنوية الفعلية هي التي أدّت إلى التوعّر والتأويل، وهي التي كانت السبب في الجدال والنقاش بين النحاة.

(١) ابن جنيّ: "الخصائص" ج١/١٠٠-١١١، ط/٤، الهيئة المصرية العاملة للكتاب، تحقيق محمد علي النجار.

وللتدليل على موقفه هذا، يورد الباحث الأمثلة المختارة التالية، من أقواله في العامل وما كان له من مداخلات مع علماء اللغة والنحو حول موضوع العامل.

انظر إليه وهو يورد مجيء (ما) عوضاً عن كان حيث لا يجتمع العوض والمعوض عنه، فيقول في كتابه "تنوير الدياجي": "(ما) في قولك: أما أنت منطلقاً انطلقت عوض من كان، إذ الأصل لئن كنت منطلقاً، ولهذا لا يجوز إظهار الفعل معها عند سيبويه؛ وإن جعلت (ما) توكيداً لم يمتنع إظهار الفعل وهو قول المبرد([1]).

يتناول السخاوي في هذه المسألة مجيء (ما) عوضاً عن (كان) حيث لا يجتمع العوض والمعوض عنه؛ وفي الوقت نفسه يشير إلى أن العامل في (منطلقاً) هو (كان)؛ إذ الأصل لئن كنت (منطلقاً) فيكون (منطلقاً) خبراً (لكان) التي جاءت (ما) عوضاً عنها، كما أنه يوافق قول المبرد بجواز إظهار الفعل (كان) إن جعلت (ما) توكيداً.

ومسألة أخرى عن العوض والمعوض عنه، يقول السخاوي: "أما قولهم: أما زيد فمنطلق جعلت عوضاً عن مهما يكن من شيء؛ ولهذا لا يذكر الفعل بعدها"([2]).

فهو يأخذ بالقاعدة التي تنص على أن العوض والمعوض منه لا يجتمعان، ويرى أن (أما) هنا جاءت عوضاً عن مهما يكن من شيء، وهو العامل في (أما زيد فمنطلق)([3]).

وفي مكان آخر من كتابه "تنوير الدياجي" يقول: (إما) في قولهم أفعل هذا إما لا، عوض عن جملة إذ الأصل إن كنت لا تفعل غيره، حذفت الجملة وصارت (إما) عوضاً منها فلا يجمع بينهما([4]).

([1]) السيوطي: "الأشباه والنظائر في النحو" ج١/١٦٤، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

([2]) المرجع السابق ج١/١٦٤.

([3]) جاءت (أمّا) هنا لِتَكون عوضاً عن (مهما يكن من شيء)، وفيها معنى الجزاء، فكأنه يقول: زيد مهما يكن من أمره فمنطلق، ولهذا جاءت الفاء لازمة لها أبداً، ومن المعلوم أن الفاء تقع في جواب الشرط (الجزاء) وهذا ما يدل على أنّها فيها معنى الجزاء. أنظر سيبويه: "الكتاب" ج٤/٢٣٥.

([4]) السيوطي: "الأشباه والنظائر في النحو" ج١/١٦٥.

واضح قول السخاوي هنا أن (إما) جاءت عوضاً عن جملة: إنْ كنت لا تفعل غيره، ولكن يمتنع الجمع بينهما انطلاقاً من قاعدة أن العوض والمعوض منه لا يجتمعان.

ويرى السخاوي كما يرى غيره من النحاة واللغويين أن كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية، يقول في كتابة: "المفضَّل في شرح المفصَّل": "هم يغيرونه الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في لم أُبَل، وربما ألحقوا فيه كقولهم أمهات وكقولهم اللهم، ويا أبت، ويا أمت([1])".

يورد السخاوي قولاً مأثوراً هو (لم أُبَل) متخذاً منه مثالاً على أن كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية، وهذا القول هو موضع خلاف بين النحو واللغويين، قال الجوهري: "فإذا قالوا: لم أُبَل حذفوا الألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء من قولهم لا أدْرِ"([2])، وقال ابن برى: لم يحذف الألف من قولهم: لم أُبَل تخفيفاً، وإنما حذفت لالتقاء الساكنين"([3]).

وابن بري يقصد بالتقاء الساكنين: الألف واللام، لأن الأصل: لم أُبَالْ.

وابن سيده: قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولهم لم أُبَلْ فقال: هي من باليتُ ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف لئلا يلتقي ساكنان؛ وإنما فعلوا ذلك بالجزم لأنه موضع حذف فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم بمنزلة نون (يكن) حيث أسكنت، فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن، وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثر في كلامهم حذف النون والحركات، وذلك نحو مُذْ ولَدُ؛ وإنما الأصل منذ ولدن، وهذا من الشواذ وليس مما يقاس عليه ويطرد"([4]).

([1]) المرجع السابق ج١/٣٣٤.

([2]) ابن منظور "لسان العرب" ج١/٣٥٧.

([3]) المرجع السابق ج١/٣٥٧.

([4]) ابن منظور "لسان العرب" ج١/٣٥٧. الأصل (أبالي) مضارع (بالى)، وحينما دخلت عليها (لم) الجازمة صارت (لم أبال)، حذفت الياء لأنّ الفعل معتل الآخر، والفعل المعتل الآخر تُحذف الألف أو الواو أو الياء في حالة الجزمَ، نحو: لم أسعَ، لم أدعُ، لم أرمِ. وهذا هو القياس النحوي، غير أنّ قولهم: = =

وأما أمهات فقد زادزا الهاء، وقال بعضهم: الأمهات فيمن يعقل، والأمات بغير هاء فيمن لا يعقل، فالأمهات للناس والأمات للبهائم. قال ابن بري: "الأصل في الأمهات أن تكون للآدميين، وأمات تكون لغير الآدميين"([1]).

وأما (اللهم) فقد عوضوا عن حرف النداء بالميم المشددة وكثر استعمالها، وفي يا أبت ويا أمت فقد جاءت التاء فيهما عوضاً عن ياء الإضافة فكثر استعمالها وقد سبقت الإشارة إليهما.

ويقول في "المفضّل في شرح المفصّل": "ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة إلاّ الظرف نحو مررت بالذي عندك أو خلفك"([2]).

فهو في قوله هذا يؤكّد ضابطاً في النحو هو: لا توجد جملة في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف، والظرف الذي جاء هنا هو كلٌّ من (عندك) و (خلفك) وهما شبه جملة ظرفية جاءا كلمة واحدة بعد الاسم الموصول (الذي) حيث يعربان شبه جملة ظرفية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول، والسخاوي يطلق جملة على شبه الجملة سواء كانت جاراً ومجروراً أو ظرفاً.

وفي التفريق بين حتى الجارة وإلى يقول في "تنوير الدياجي": "حتى إذا كانت جارة وافقت (إلى) في أنها غاية وخالفتها في ثلاثة أشياء:

الأوّل – أنها لا تدخل على المضمر([3]) فلا يقال: حتّاه كما يُقال إليه.

= = (لم أبال)، جرت عليها تغييرات أخرى لغوية سماعية، فقد أسكنوا اللام لسبب أو لآخر فصارت (لم أبال)، ثم حذفت الألف منعاً لالتقاء الساكنين.

([1]) المرجع السابق ج١/١٣٥.

([2]) السيوطي: "الأشباه والنظائر في النحو" ج٢/٣١.

([3]) القول بأن حتى لا تدخل على المضمر مسألة خلافية فقد سبق أن ذكرنا بأنّ السخاوي يأخذ برأي الكوفيين والمبّرد في دخول (حتى) على المضمر وذلك قياساً على غيرها من الحروف، غير أنّه هنا يذكر أنّ من مواضيع التفريق بين (حتى) (وإلى) أنّها لا تدخل على المضمر بينما تدخل (إلى) وهذا ما يؤيد قولنا إنها موضع خلاف، وابن عقيل يقرر شذوذها في الدخول على المضمر.

الثاني – أنَّ فيها معنى الاستثناء ([1]) وليس ذلك في إلى.

الثالث – أنَّ إلى تقع خبراً للمبتدأ كقوله تعالى: (والأمر إليك)([2]) وحتى لا تكون كذلك"([3]).

ويقول في "المفضّل في شرح المفصّل": "وتكون اللام أيضاً لفائدة أخرى وهي تعدّي الفعل، ويجوز حذفها كقولك: نصحته، ونصحت له، وعجبت من ضربي لزيد ومن ضربي زيداً، وتأتي ولا يجوز حذفها وذلك نحو: ما أضربك لزيد! وأنا أضرب منك لعمرو؛ لأنَّ فعل التعجّب لا يتعدَّى بنفسه، وأفعل التفضيل لا يعمل إلا بحرف الجرّ([4])".

يتحدث السخاوي هنا عن لام الجر (لام الإضافة)، فيذكر أنّ لها فائدة أخرى غير إفادتها معنى الملك والاستحقاق، فهي تأتي لتعدّي الفعل، أي لتوصله للمفعول به، ومع جواز حذفها نحو: نصحت له، ونصحته، وعجبت من ضربي لزيد([5])، ومن ضربي زيداً، وتأتي لتعدية الفعل ولا يجوز حذفها، وقد خصّ ذلك في فعل التعجب حيث لا يتعدى بنفسه وإنما يحتاج إلى واسطة حرف الجر نحو: أنا أضرب منك لعمروٍ.

وانظر إليه وهو يستشهد بأقوال علماء اللغة في العامل، فبعد أن يورد قول أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد في ربَّ المتصلة بما واعتبرها غير زائدة في قول الشاعر:

([1]) لم يشر أحد إلى أن (حتى) تفيد معنى الاستثناء بل إنها تفيد الغاية فنقول: قدم الحجّاج حتى المشاة، فالمشاة داخلة في القدوم. ولعلّ كلمة الاستثناء هنا جاءت خطأ والأوجه أن تكون (الاستئناف)، لأنَّ حتى تأتي لهذا المعنى.

([2]) سورة النمل آية رقم ٣٣.

([3]) السيوطي: "الأشباه والنظائر في النحو" ج٢/٢٣٥.

([4]) السخاوي: مخطوطة "المفضل في شرح المفصّل" الورقة ١٤٢أ.

([5]) هذان مثالان مختلفان وليسا من واد واحد. فنصحت له ونصحتُه قضية سماعية، لا علاقة لها بالنحو واللام فها حرف جر أصيل، وأما قولنا: عجبت من ضربي زيداً، فاللام هنا هي لام التقوية أي حرف زائد؛ لأنه يجوز الاستغناء عنه بدليل قولنا: عجبت من ضربي زيداً، ولام التقوية هي لام يؤتى به عند الإحساس بضعف العامل في نحو قولنا: هو فعّال لما يريد فالأصل فعل ما يريد فلما صيغ من الفعل صيغة مبالغة ضُعف العامل فجيئ باللام لتقويته، وهذا كثير.

لقد رُزِئَت كعبُ بنُ عَــوفٍ وَرُبَّمــا فَتًى لم يَكُن يَرضَى بِــشيءٍ يُــضيمُهَا

حيث يقول أبو علي: ويجوز أن ينتصب برُزِئت هذا الظاهر (أي: الفتى)، كأنه قال: رزئت كعب فتى وربما لم يكن يرضى.

ثم يعقب السخاوي على ذلك بقوله: "ومثل هذا الفصل الأجنبي قوله:

ومــا مِثْلُــهُ في النَّــاسِ إلاّ مُمَلَّكــاً أبــو أُمِّــه حــيٌّ أَبُــوهُ يُقارِبُــه

ويجوز أن يكون مرتفعاً بفعل كأنه قال: ربما لم يرضَ فتى"([1]).

واضح من قول أبي علي وتعقيب السخاوي أن رب إذا اتصلت بها (ما) يمكن اعتبارها غير زائدة فتبقى تدخل على الجملة الاسمية، ولكنَّ أبا علي يستدرك بقوله: ويجوز أن ينتصب (فتى) بالفعل (رزئت) فتكون ربما عندما اتصلت بها (ما) قد دخلت على الجملة الفعلية، حيث أصبح تقدير الكلام: رزئت كعب فتى وربما لم يكن يرضى، وهذا يقودنا إلى القول بأن (ما) تدخل في رب على وجهين:

الأول: أن تكون كافة: لأنها من عوامل الأسماء ومعناها يصح في الفعل وفي الجملة فإذا دخلت عليها (ما) كفتها عن العمل كما تكف إن وأخواتها عن العمل.

الثاني: ملغاة تفيد التأكيد، كقولنا: ربما رجل عندك ويكون دخولها كخروجها.

والسخاوي يعتبر أن كلمة (فتى) جاءت فاصلة بين ربما والجملة الفعلية، واستشهد على ذلك ببيت الشعر: وما مثله في الناس.

إذ الأصل في تركيبه هو: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكاً أبو أمه أبوه، ويرى السخاوي أن كلمة (فتى) يجوز أن يكون العامل فيها هو الفعل يرضى، فتكون فاعلاً لهذا الفعل.

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٤٤أ.

وعن واو رب يقول: "وإنما ذهب أبو العباس (المبرد) إلى أن الواو بدل من رب خافضة كرب، وقد ردَّ النحاة هذا عليه بأنه لو كان بدلاً من ربَّ، كان في نحو قوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

أن يدخل عليه واو العطف، فيقال: ووقاتم الأعماق، كما أن واو القسم لما كان بدلاً من الباء جاز أن يدخل عليه واو العطف، فيقال: ووالله، فهو مجرور بربَّ والتقدير وربَّ قاتم الأعماق لابالواو...([1])".

فهو هنا يورد قول المبرد في واو رب واعتبارها بدلاً من رب، ثم يذكر رد النحاة عليه، حيث يخطئون رأي المبرد. ويدعمون موقفهم بأنه لو كانت الواو هي العاملة لجاز أن تدخل عليها واو العطف إلا أن ذلك لا يستقيم بينما نجد واو القسم البديلة من الباء يجوز دخول الواو عليها.

والسخاوي هنا يأخذ برأي النحاة في أن (قاتم) مجرور برب المحذوفة وليس بالواو، والتقدير: وربَّ قاتم الأعماق.

ثم يضيف السخاوي قائلاً: "ومما يدل على أن رب هي العاملة لا الواو أن المجرور قد جاء من غير الواو وليس ذلك بدلاً من رب عند أبي العباس وغيره، قال الشاعر:

فإمـــا تـــذهبنَّ، أمـــيم، عنِّـــي ... وتنـــزعكِ الوشـــاة أولـــو النبـــاط

فحـــورٍ قـــد لهـــوت بهـــنَّ عـــينٍ ... نـــواعمَ، في المـــروط، وفي الرِّيـــاط

أي فرب حورٍ([2])".

([1]) المصدر السابق الورقة ٤٤ب.

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٤٤ب.

أُميم: منادى مرخم فهو ترخيم لـ أُميمة، الوشاة: النمّامون، النباط: أخلاط الناس وعوامّهم، الحور: البيض من النساء، عين: ذوات العيون الواسعة، المروط: كساء من صوف ونحوة يؤتزر به، الرياط: مفردها: ريطة وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ونسجاً واحداً.

يسوق السخاوي بعد ذلك شاهداً على أن واو ربّ ليست هي العاملة في الاسم الواقع بعدها وإنما العامل هو ربَّ المحذوفة، ودليل ذلك مجيء الاسم مجروراً من غير واو، كما هو في قول الشاعر: فحورٍ والتقدير فربَّ حورٍ، وهو قول صحيح ورأي وجيه.

وانظر إليه وهو يورد قول "الجرمي: "بأنَّ ربّ حرف جرّ ولكنه لا يحتاج إلى عامل لأنه حرف نفي لا يحتاج إلى عامل"([1]).

فيعقّب السخاوي على ذلك بقوله: "وهذا لا يستقيم لأنَّ مضارعته حرف نفي لم تخرجه عن كونه حرف جر وعن أحكام حروف الجر، وإنما مضارعته حرف النفي أوجبت له صدر الكلام – كما أن حرف النفي له صدر الكلام – فهو وإن كان كذلك فليس بخارج عن حقيقة حرف الجر أن يكون متعلّقاً بعامل"([2]).

يخالف السخاوي هنا (الجرمي) في قوله: بأنَّ ربّ حرف ولكنّه لا يحتاج إلى عامل لأنه حرف نفي.

وأقول: أما كونها حرف نفي فلمضارعتها حرف النفي من حيث لها صدر الكلام وحرف النفي لا يكون إلا في أوّل الكلام([3]) وهي من الحروف العوامل ولا تعمل إلا في النكرة، نقول: ربّ رجل أكرمته، وربّ فرس ركبته.

والسخاوي يرى أن مضارعتها حرف النفي من حيث تصدّرها للكلام لا يخرجها عن كونها حرف جر وعن أحكام حروف الجر، ويرى أيضاً أن مضارعتها حرف النفي أوجبت لها صدر الكلام – كما أن حرف النفي له صدر الكلام – فهو وإن كان

([1]) هذا كلام مضطرب لسببين:
أ– قال: إن (رب) ليست بحاجة إلى عامل وهي نفسها عامل.
ب– قال: إن (رب) حرف نفي، وهي ليست كذلك وقد بيَّن السخاوي هذا الاضطراب وصححه.

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ٤٦ب، ٤٧أ.

([3]) المقصود بوقوعها في صدر الكلام أو وقوعها في أول الكلام هو أنها لا تقع بعد معمولها، وإنما تسبق معمولها فتتصدّره وتقع في أوّله.

كذلك فليس بخارج عن حقيقة حرف الجر أن يكون متعلّقاً بعامل، وهذا يعني أن ربّ كحرف جرّ تكون متعلقة هي ومجرورها بعامل مذكور في جملتها.

ويعرض السخاوي لمسألة خلافية في العامل بين البصريين والكوفيين فيقول: "ولا يجوز أن نقول عند البصريين: إنَّ زيداً وعمرو قائمان برفع عمرو؛ لأنّ قولك قائمان يكون خبر إنّ وخبراً للابتداء، وهو قولك وعمرو، ذلك أنَّ إنّ تعمل في الاسم والخبر جميعاً والابتداء عامل في الخبر وقد اجتمعا في كلمة واحدة وهي قائمان ولا يعمل في كل واحدة عاملان، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء فإنه لم يجزه إلا إذا كان اسم إنَّ لا يظهر فيه الإعراب كقولك: إنّ هذا وزيد قائمان، وإنّ الذي عندك وعمرو قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وإنّهم وأخوك منطلقون، ونحو ذلك من الأسماء، وأما الكسائي فإنه يجيز ذلك مطلقاً كقولك: إنَّ زيداً وعمرو قائمان..."([1])

فالكوفيون يذهبون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إنَّ" قبل تمام الخبر، واختلفوا فيما بينهم بعد ذلك، فأبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء يذهب إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما يظهر فيه الإعراب كالأسماء المبينة نحو: هذا، الذي، الضمير المتصل بإنَّ، وأما الكسائي وهو شيخ الكوفيين فيذهب إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) على كل حال سواء ظهر في اسمها الإعراب أو لم يظهر، وأما البصريون فيذهبون إلى أنه لا يجوز العطف على موضع قبل تمام الخبر، ويحتجون قائلين: "الدليل على إنَّ ذلك لا يجوز أنّك إذا قلت (إنّك وزيد قائمان) وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد) وتكون (إنَّ) عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قلنا: "إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر" لأدّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال"([2]).

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٨٧ أب.

([2]) أبو البركات الأنباري: "الإنصاف في مسائل الخلاف" ج١/١٨٧، دار الجيل ١٩٨٢.

والحقّ أنّ (إنّ) لا تركب مع الاسم بعدها، فيجتمع في الخبر عاملان، على هذا يكون رأي البصريين أوجه وأظهر من رأي الكوفيين.

ويقول عن إعمال إنّ المخفّفة: "ومن الإعمال في حال التخفيف قوله عز وجلّ: (وإن كلاًّ لما ليوفينهم)([1]) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر عن عاصم([2]).

فالسخاوي هنا يورد شاهداً من القرآن الكريم على إعمال إنّ المخففة، وهو قوله تعالى: (وإن كُلاًّ لما ليوفينهم) في قراءة من قرأ بسكون نون (إن) وتخفيف ميم (لما).

والأكثر في لسان العرب إهمالها إذا خُفّفت، فنقول: (إن زيدُ لقائم) إذا أُهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين (إن) النافية، ويقلُّ إعمالها فنقول: (إن زيداً قائمٌ) وحكى الإعمال سيبويه، والأخفش، رحمهما الله تعالى، فلا نلزمها حينئذٍ اللام، لأنها لا تلتبس، والحالة هذه بـ (إن) النافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنْ تلتبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها، فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام([3]).

وانظر إليه وهو يتحدث عن عمل الحرف "لعل"، يقول: "ولكنها في كلامه عزّ وجلّ على معنى ترجّي العباد كقوله عز وجل: "لعله يتذكر أو يخشى)([4])، قال سيبويه: المعنى: اذهبا أنتما على رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وأما قول الحسن: إنّه إخبار من الله عز وجل عن قول هارون، قال: لأنّ الله تعالى لما قال لهما فقولا قولا ليّناً، قال هارون لموسى: لعلّه يتذكر، فلا يصح على الاعتبار وما يصنع في غيرها من الآيات نحو: (لعل الساعة قريب)([5]) وغير ذلك، والقول ما قال سيبويه"([6]).

([1]) سورة هود آية رقم ١١١.

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٨٩ب.

([3]) ابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك"، ج١/٣٧٨-٣٧٩، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

([4]) سورة طه آية رقم ٤٤، وتمام الآية: (فقولا له قولاً ليّنا لعلّه يتذكّر أو يخشى).

([5]) سورة الشورى آية رقم ١٧، وتمام الآية: (وما يدريك لعل الساعة قريب).

([6]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ١٠١ أب.

يتحدث السخاوي هنا عن مجيء لعلَّ على معنى ترجّي العباد، وفيه يظهر ميله وتأييده لقول سيبويه، وأما قول الحسن: إنه إخبار من الله عز وجلّ عن قول هارون فلا يصح على الاعتبار، لأنه لا يستقيم مع مفهوم الآيات الأخرى مثل قوله تعالى: (لعل الساعة قريب) فهذا ليس إخباراً وإنما هو على معنى الترجي في اقتراب يوم القيامة.

ويقول عن مجيء: (لّما) ظرفاً منصوباً له شرط وجواب: "وتكون لّما ظرفاً منصوباً انتصاب الظروف، كقولك: لما قام قمتُ، ولا بُدَّ من فعلين أحدهما جواب الآخر، لو قيل: لما قام فقط لم يجز؛ لأنك جعلت قيامك كالجزاء لقيامه؛ لأنّك علمت وقوعه بوقوعه، والعامل في لّما هو الجواب، فلو لم يأت به لكان كقولك: يوم الجمعة من غير أن تأتي بذهب ونحوه"([1]).

يتحدث السخاوي هنا عن (لّما) الحينية أو الظرفية، حيث تأتي شأنها شأن غيرها من الظروف – في محل نصب على الظرفية الزمانية – وهي تتضمن معنى الشرط فلا بُدّ لها من فعل شرط وجواب شرط ولا يُكتفى بفعل شرطها، فلا بُدّ من جواب الشرط الذي هو العامل فيها، وواضح من المثال الذي أورده أن قيام من يخاطبه كان شرطاً في قيامه هو، ولولا المجيء بجواب لكان شبيهاً بقولنا: يوم الجمعة دون أن نتبع ذلك بذهب أو أي فعل يدل على وقوع الظرف فيه.

ويقول عن عوامل الأفعال: "وكان علي بن سليمان (الأخفش الأصغر) لا يجيز زيداً لن أضرب – لا لأنه صار إلى قول الخليل والتزم ذلك على مقتضى مذهبه، لكن لأنَّ عوامل الأفعال يتقدم عليها معمول معمولها".

هذه المسألة تتعلق بتقديم معمول مضارع (لن) عليها، وقد أجاز النحاة ذلك، ومنه قول الشاعر:

([1]) المصدر السابق الورقة ١٢٠ب.

مَــه عــاذلي، فهائمــاً لــن أَبرحــا بِمثلِ أَو أحسَنَ من شمــس الــضُّحا

فكلمة: (هائماً) خبر للمضارع المنصوب بِ (لن) وقد تقدمت على الناصب وأمَّا عدم إجازة الأخفش الأصغر لِ: زيداً لن أَضرب والاستنادَ إلى قول الخليل بن أحمد، فإنَّ الذي عليه جمهرة النحاة أنَّ (لن) حرف غير مركب، وما يعرض له النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيته، وأن أصله (لا أن) وغير ذلك فلا يصح الوقوف عنده ولا الالتفات إليه، لعدم جدواه(١).

وانظر إليه في معرض كلامه عن الخلاف في العامل الذي يجزم جواب الشرط ورأيه في ذلك حيث يقول: "اتفق النحاة على أنّ الفعل الأوّل الذي هو الشرط إذا كان مستقبلاً كان مجزوماً بإن، واختلفوا في الفعل الثاني الذي هو الجزاء، فذهب جماعة منهم إلى أنَّ (إنْ) هي الجازمة لهما: جزمت الجزاء كما جزمت الشرط، كما يعمل الفعل في الفاعل والمفعول جميعاً، وذهب الخليل إلى أنّ (إنْ) تعمل في فعل الشرط، وأما الجزاء فالعامل فيه إن والفعل جميعاً لضعف كل واحد منهما عن الاستقلال بالعمل من أنهما في العمل كشيء واحد؛ لأنَّه باجتماعهما حصل معنى الشرط؛ ولأنَّ حرف الشرط وهو إن مع الفعل ليس بكلام مستقل، وإن كان قولك: إن يقم زيد، فيه إن والفعل والفاعل؛ لأنَّ الثلاثة لا تفيد شيئاً دون الجزاء، فقد أشبه الجميع حرفاً واحداً في عدم الاستقلال وظهور معناه في غيره وافتقاره إلى ما بعده، فلذلك عمل هو وإن جميعاً في الجزاء، لأنّهما بمنزلة الحرف الواحد وذهب إلى هذا القول أيضاً أبو العباس

---

(١) ملخص هذه القضيّة أنَّ النحاة يجيزون تقديم معمول مضارع (لن) وهو المفعول به – عليها أي (على أن)، كقولنا: صديقاً لن أخون، إلا أنَّ الأخفش الأصغر يخالف النحاة في هذه القضية، ولم يكن في موقفه هذا مسايراً للخليل بن أحمد والالتزام بمذهبه، ولكن لأنَّ عوامل الأفعال لا يتقدَّم عليها معمول معمولها. أمّا موقفه من كون (لن) مفردة أو مركبة، فهذا الموضوع لا علاقة له بالقضية السابقة، وهو يرى أنه لا يصح الوقوف عنده ولا الالتفات إليه لعدم فائدته.

محمد[1] وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال الأخفش: الشرط مجزوم بإن والجزاء مجزوم بالفعل الذي هو الشرط، قال: وإنّما كان فعل الشرط جازماً للجزاء؛ لأنه تقوّى بإن، فإن أراد أنَّ الفعل وحده جزم الجزاء فاسد من قبل أن الفعل لا يعمل في الفعل، إنما يعمل فيما هو حديث عنه، وهو حديث عن الاسم وليس بحديث عن الفعل، ومع هذا فالجزم إنما هو بحروف مخصوصة موضوعة له، فلا يتعدَّاها كعوامل النصب"[2].

يعرض السخاوي هنا مسألة خلافية تتعلق بجازم جوانب الشرط، بينما يتفق النحاة على أنَّ إن هي الجازمة لفعل الشرط. وذهب بعض النحاة إلى أن إن هي الجازمة أيضاً لجزاء الشرط، فهي جزمت الجزاء كما جزمت الشرط، كما يعمل الفعل في الفاعل والمفعول جميعاً، وذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أَنَّ إِنْ هي الجازمة لفعل الشرط، وأما الجزاء فالفاعل فيه إن والفعل جميعاً لضعف كل واحد منهما عن الاستقلال بالعمل من أنهما في العمل كشيء واحد؛ لأنه باجتماعهما حصل معنى الشرط؛ ولأن حرف الشرط وهو (إِنْ) مع الفعل ليس بكلام مستقل، وإن كان قولك: إن يقم زيد، فيه إن والفعل والفاعل؛ لأنَّ الثلاثة لا تفيد شيئاً دون الجزاء، فقد أشبه الجميع حرفاً واحداً في عدم الاستقلال وظهور معناه في غيره وافتقاره إلى ما بعده، ولذلك عمل هو وإن جميعاً في الجزاء، وذهب إلى هذا القول أبو العباس محمد، وهو ظاهر كلام سيبويه. وذهب الأخفش إلى أن الشرط مجزوم بإن والجزاء مجزوم بالفعل الذي هو الشرط، ويرى أن فعل الشرط إنما كان جازماً للجزاء؛ لأنه تقوَّى بإِنْ.

وهنا يخالف السخاوي رأي الأخفش إن كان أراد أن الفعل وحده (فعل الشرط) جزم الجزاء ويعتبره فاسداً من قبل أن الفعل لا يعمل في الفعل، إنّما يعمل فيما هو

---

(1) هو المبرّد.

(2) انظر: عباس حسن "النحو الوافي" ج٤/٢٩٩.

حديث عنه، ويكون حديثاً عن الاسم وليس بحديث عن الفعل، ويضيف السخاوي قائلاً: ومع هذا فالجزم إنما هو بحروف مخصوصة موضوعة له، أي: يكون الجزم بحروف محدّدة تجزم الفعل ولا تتجاوزه، وأما عوامل النصب فتكون في الأسماء كما تكون في الفعل المضارع بمعنى أن الاسم يأتي منصوباً بعوامل مخصوصة هي حروف النصب، ويرى الباحث أن رأي الخليل وأبي العباس محمد وسيبويه هو الرأي الأصوب والأوجه وهو الذي عليه جمهرة النحاة.

ويُعقّب السخاوي على كون الشرط له صدر الكلام بقوله: "فلا يجوز أن تقول: زيداً إن تضرب أضرب عند البصريين؛ لأنّك إن نصبت زيداً بتضرب الذي هو فعل الشرط كنت كأنك قدمت فعل الشرط؛ لأنَّ المعمول إنما يقع حيث يقع العامل فيه ولا يجوز أن يقدم فعل الشرط على إن لما ذكرته"([1]).

ومن أحكام الجملة الشرطية والجملة الجوابية أنَّ أداة الشرط لها الصدارة في جملتها، فلا يصح أن يستبقها شيء من جملة الشرط، ولا من جملة الجواب، ولا متعلقاتهما، وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها، وعلى هذا لا يجوز عند البصريين أن تقول: زيداً إن تضرب أضرب؛ لأنّ نصب زيد بتضرب الذي هو فعل الشرط – كأننا قدمنا فعل الشرط([2])؛ لأنَّ المعمول وهو هنا (زيداً) إنما يقع حيث يقع العامل وهو هنا (تضرب) ولا يجوز أن يُقدّم فعل الشرط على إن. وهذا هو الذي عليه رأي جمهرة النحاة.

نخلص مما تقدم من الأمثلة المختارة عن العامل وأثره في المعمول، إلى أَنَّ السخاوي كان واحداً من علماء النحو الذين يرون أنَّ الذي يؤثر في المعمول هو العامل، فيتولد عنه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، كما أنّه لا يقف من الخلاف بين العلماء حول

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ١٦٥أ.

([2]) لأنّ تقديم (زيداً) وهو معمول تضرب على (إن) الشرطية ممتنع، لامتناع تقدم فعل الشرط على أداته؛ لأنّ المعمول يقع حيث يقع العامل.

الظاهرة النحوية المتولدة عن العامل، موقف المتفرج أو موقف الناقل لأقوال النحاة فحسب، وإنما يتدخل في الظاهرة النحوية التي تكون قيد الشرح والتوضيح ويقول رأيه، فعلى سبيل المثال يورد الشاهد الشعري التالي:

لِميَّـــــةَ مُوحِـــــشاً طَلَـــــلٌ يَلـــــوحُ كَأَنَّـــــهُ خِلَـــــلُ

وبعد أن يذكر رأي الأخفش وسيبويه في العامل في الحال (موحشاً)، يقول معقّباً: "والذي ينبغي أن يُقال: العامل في الحال الجار والمجرور (يقصد لميَّة) وصاحب الحال الضمير الذي في الجار والمجرور"([1]).

([1]) من المسلّم به أنه لا يجوز تقدّم النعت على المنعوت وبقاء إعرابه نعتاً، فإذا تقدَّم زال عن كل منهما اسمه، فإن كانا معرفتين، وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل وجب عند تقدّمه إعرابه على حسب حاجة الجملة ويصير – في الغالب – (مبدلاً منه) ويُعرب المنعوت بدلاً، ففي مثل: استعنت بمحمد الماهر في تذليل العقبات، فأعانني، نجد أنّ كلمة (الماهر) نعتاً وهي متأخرة عن منعوتها، فإذا تقدّمت وقلنا: استعنت بالماهر محمد....، صارت كلمة محمد (بدلاً) وكلمة (ماهر) (مبدلاً منه).

فإذا كانا تكرتين فالغالب – إن لم يوجد مانع آخر – نصب النعت على الحال عند تقدّمه ويزول عنه اسم النعت؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ويصير اسمه الجديد صاحب الحال، ففي مثل: فاح عطرٌ جميل. نقول: فاح جميلاً عطرٌ. انظر: عباس حسن "النحو الوافي" ج٣/٤٠٣.

والبيت المُستشهد به في هذه المسألة رُوي نصف بيت من مجزوء الوافر فجاء في بعض مصادره: لميّة موحشاً طَلَلٌ، وفي بعضها الآخر جاء بيتاً تامّاً من (الوافر) على الرواية التالية: لميّة مُوحشاً طَلَلٌ يَلُوحُ كأنّه خِلَلُ، وهي رواية سيبويه. وقد اختلفت في نسبته، فنسبه بعضهم لكثيّر عزّة، ونسبه آخرون لذي الرمة، و (ميّة) اسم امرأة، و (موحشاً) اسم فاعل من أوحش المكان بمعنى خلا ممن فيه، و (الطلل) ما بقي شاخصاً من آثار الديار، و (خِلَل) – بكسر الحاء وفتح اللام – جمع خِلّه – بكسر الخاء – وهي بطانة تُغشّى بها أجفان السيوف.

وروى جماعة هذا البيت على النحو التالي:

لميّة موحشاً طَلَلٌ قديمٌ – عَفَاهُ كلُّ أسحَمَ مُستَديمُ

و (الأسحم) السحاب الأسود، (المستديم) الدائم.

وجاء في بعض مصادره (لعزّة) في موضع (لميّة)

والشاهد فيه: قوله: (موحشاً) فإنّه حال من قوله (طلل) وهو نكرة، والذي سوّغ مجيء الحال من النكرة تقدّمه عليها، وأما الرواية الأخرى فالمسوّغ غير قاصر على التقدّم، بل الوصف بقوله (قديم) وبالجملة التي بعده.

وجاء في "كتاب سيبويه": "وهذا الكلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقلّ ما يكون في الكلام. وأعلم أنه لا يقال: قائماً فيها رجل: فإن قال قائلٌ: أجعلُه بمنزلة راكباً مرّ زيدٌ. وراكباً مرَّ الرّجل، قيل له: فإنه مثله ==

= = في القياس؛ لأنَّ فيها بمنزلة مرَّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أُنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرَتهُ العربُ واستحسنت "انظر" كتاب سيبويه ج١٢٤/٢.

قال أبو رجاء عفا الله عنه: "هكذا قالوا، وفي كلامهم قصور من وجهين، الوجه الأوّل: أنه لا يأتي الاستشهاد بهذا البيت إلاّ على أحد قولين، أولهما: قول سيبويه: إن مجيء الحال من المبتدأ جائز، وثانيهما قول الكوفيين: إن الضمير الذي يعود إلى النكرة مثلها، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال في مثل هذا البيت من الضمير المستكن في الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أنّ مرجعه – وهو المبتدأ – نكرة، فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت، القصور الثاني: أن النكرة – وهي (طلل) – في بيت سيبويه موصوفة بجملة (يلوح – الخ) فلنا أن ندّعي أنّ المسوّغ هنا وصف النكرة، لا تقدّم الحال عليها انظر: "أوضح المسالك" ج٨٢/٢-٨٤. وجاء في "خزانة الأدب للبغدادي" ج٢٠٩/٣-٢١١: "على أنّهم استشهدوا به لتقدم الحال على صاحبها المُنكر. وفيه ما بيّنه الشارح المحقّقُ، قال. ابن الحاجب في أماليه على أبيات المفصّل: يجوز أن يكون (موحشاً) حال من الضمير في (لميّة)، فَجَعلُ الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة متقدّمة عليها، لأن هذا هو الكثير الشائع، وذلك قليل، فكان أولى.

وممّن استشهد بهذا البيت، على ما ذكره الشارح، ابن جنّي في شرح الحماسة عند قوله:

وهـــلاً أعـــدُّوني لمثلـــي، تفاقـــدوا وفي الأرض مبثوثـــاً شـــجاعُ وعقـــربُ

قال: مَن نصب مبثوثاً فلأنّه وصفُ نكرة تقدَّم عليها، فنُصب على الحال منها، كقوله: لعزّة موحشاً طلل قديم. ومنهم صاحب الكشاف، وأورده عند قوله تعالى: (وجعلنا فيها فِجاجاً سُبلا) سورة الأنبياء آية رقم ٣١، على أن فجاجاً كان وصفاً لقوله سبُلاً، فلما تقدّم صار حالاً منه. وقد تكلم السخاوي علي هذا البيت في "سفر السعادة" بما يشبه كلام الشارح، إلا أن فيه زيادة تتعلق بمذهب الأخفش، وهذا ملخّصه: قال النحاة: انتصب موحشاً على الحال من (طلل)، والعامل الجار والمجرور. وهذا كلام فيه نظر، لأنّ الجار والمجرور إمّا أن يقال فيه ما قال سيبويه أو ما قال الأخفش – وبيّن مذهب سيبويه وما يرد عليه من اختلاف العامل في الحال وصاحبها – ثم قال: وإن قلنا بقول الأخفش فارتفاع (طلل) على أنّه فاعل والرافع له الجار والمجرور، ولا مزيّة على قول الأخفش أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فإن كان العامل غير متصرف لم تتقدم الحال عليه ولا على صاحب الحال، ألا ترى أنّه لا يجوز هذا قائماً زيد ولا قائماً هذا زيد والذي ينبغي أن يُقال: العامل في الحال الجار والمجرور، وصاحب الحال الضمير الذي في الجار والمجرور".

فالسخاوي في هذه المسألة الخلافية يخالف صاحب المفصل ويرى أنّ صاحب الحال هو الضمير في (لميّة) والضمير كما نعلم معرفة، وهو رأي أخذ به ابن الحاجب وغيره من علماء النحو.

الفصل الثالث

موقفه من الاحتجاج والاستشهاد

مصادر الاستشهاد:

من المعلوم لنا أننا نتكلم اللغة العربية أو نكتب بها إذا حاكينا طرائق العرب اللغوية، وحملنا كلامنا على كلامهم، وإن لم يكن ما تكلمنا به أو كتبناه قد سمع منهم أو نقل عنهم.

فما الكلام الذي نحكيه أو نحمل عليه؟

يقول السيوطي: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وبعدها إلى أن فسدت الآلسنة"([1]).

وسنتحدث عن هذه الأنواع بشيء من الإيجاز:

أولاً – القرآن الكريم:

القرآن الكريم/ هو كلام الله المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المنزَّل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، والمبدوء بالفاتحة والمنتهي بالناس، المحتوي على مئة وأربع عشر سورة باللغة العربية.

والقرآن الكريم مقصد البلغاء حين ينشدون الكلام في أبهى صوره، والنحاة حين يتطلعون إلى العبارة الصحيحة في أقوى أشكالها، ولا شك في أنَّه – وهو أفصح وأبلغ البيان – أولى بالاحتجاج من غيره – قال الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر([2])"، وقال ابن خالويه: "وقد أجمع الناس جميعاً على أنَّ الكلمة إذا وردت في

([1]) السيوطي: "الاقتراح" ص٥٦-٥٧.

([2]) الفراء: "معاني القرآن" ج١/١٤.

القرآن فهي أفصح مما في غيره([1])، وقال الرازي: "إذا جوَّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن أولى"([2]).

القرآن والقراءات:

يقول الزركشي: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزَّل على محمد (صلى الله عليه وسلم) للبيان والإعجاز. والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها"([3]).

وقال ابن الجزري: "علم القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو ناقليه"([4]).

وقال الغزالي: "القرآن هو ما نُقل إلينا بين دفتي المصحف تواتراً، ومن ثمّ فما لم ينقل متواتراً ليس قرآناً قطعاً، كالذي اختص به مصحف أبيّ وابن مسعود مما نُقل بطريق الآحاد"([5]).

الأحرف السبعة:

عن ابن عباس "رضي الله عنه" أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: "أقرأني جبريل على حرفٍ فراجعته، فلم أزل أستزيد حتى انتهى إلى سبعة أحرف"([6]).

وقد اختلف العلماء في معنى الحرف من حديث الرسول "صلَّى الله عليه وسلم" على أربعين قولاً – كما قال السيوطي – وهي أقوال متداخلة ومتضاربة"([7]).

([1]) السيوطي: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" ج١/٢١٣.

([2]) الرازي: "تفسير الرازي" ج٣/١٩٣.

([3]) السيوطي: "الإتقان في علوم القرآن" ج١/٢٧٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب / تحقيق محمد أبو الفضل ١٩٧٤.

([4]) ابن الجزري "منجد المقرئين" ص٦١، مكتبة النهضة المصرية.

([5]) عبد الوهاب حموده "القراءات واللهجات" ص٤، ٦١.

([6]) الطبري: "جامع البيان" ج١/٢١، ٦٧.

([7]) السيوطي: "الإتقان في علوم القرآن" ج١/١٦٤.

والقول الذي يختاره السيوطي. هو أنَّ المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب متفرقة في القرآن كلّه، قال أبو عبيد: "اللغات متفرقة فيه وبعض اللغات أسعد من بعض وأكثر نصيباً"([1]).

وهناك خلاف وتضارب في تسمية اللغات المقصودة بالأحرف السبعة، ولكننا لو تتبعنا اللهجات التي نزل بها القرآن وجدناها تزيد على سبع؛ لأنَّ لغات العرب أكثر من سبع، يقول السيوطي: "في القرآن من اللغات خمسون لغة: لغة قريش وهذيل وكنانه..."([2]).

والقول المختار في عدة هذه القبائل قول ابن عطية: "فأصل ذلك وقاعدته قريش، ثم بنو سعد بن بكر؛ لأنَّ النبي قرشي، واسترضع في بني سعد ونشأ فيهم، ثم ترعرع ونمت تمائمه وهو مخالط في اللسان كنانة وهذيلاً وثقيفاً وخزاعة وأسداً وضبّة وألفافها، لقربهم من مكة وتكرارهم عليها، ثم بعد هذه تميماً وقيساً ومن انضاف إليهم وسط جزيرة العرب "ويقول ابن عطية في اختيار هذه القبائل: "وهذه الجملة هي التي انتهت إليها الفصاحة وسلمت لغاتها من الدخيل، وسبب سلامتها أنها في وسط الجزيرة في الحجاز ونجد وتهامة فلم تطرقها الأمم"([3]).

ويتضح لنا أنَّ الحكمة من نزول القرآن على الأحرف السبعة المشار إليها في حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم): "نزل القرآن على سبعة أحرف" هو التسهيل والتيسير، ولفظ السبعة كما يقول ابن الجزري: "يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يُطلق السبعون في العشرات والسبعمائة في المئين، ولا يراد حقيقة العدد، بحيث لا يزيد ولا ينقص بل المراد السعة والتيسير"([4]).

([1]) المصدر السابق ج١/١٦٩.
([2]) المصدر السابق ج٢/١٢٢.
([3]) جفرى: "مقدمتان في علوم القرآن" ص٢٦٩.
([4]) ابن الجزري: "النشر في القرءات العشر" ج١/٢٥.

وجوه الخلاف في القراءات:

وهذا أمر تضاربت فيه آراء العلماء، ولعلّ أقصدها وأدناها إلى البحث اللغوي ما ذكره ابن قتيبة، يقول: "وقد تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءات – وهو يقصد الصحيح منها والشاذ – فوجدتها سبعة أوجه"([1]).

أوّلها – الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها، بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها، نحو قوله تعالى: (هؤلاء بناتي هنّ أطهرُ لكم)([2])، (وأطهرَ لكم)، يقول ابن حيان: قرأ الحسن وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي (أطهرَ) بالنصب. وقال سيبويه هو لحن، ورُويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم، وخُرّجت هذه القراءة على أن نصب أطهر على الحال، فقيل هؤلاء مبتدأ وبناتي هنّ مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء وروي هذا عن المبّرد..."([3]).

الثاني – أن يكون الخلاف في إعراب الكلمة، وحركات بنائها، بما يُغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: (ربَّنا باعِد بين أسفارنا)([4]) و (ربُّنا باعَدَ بين أسفارنا).

يقول أبو حيان: "وقرأ جمهور السبعة (ربَّنا) بالنصب على النداء (باعِد) طلب، وابن كثير وأبو عمرو وهشام كذلك إلاّ أنّهم شدّدوا العين – وابن عباس وابن الحنفية وعمرو بن قائد (ربُّنا) رفعاً (بعّد) فعلاً ماضياً مشدّد العين... وقرأ أبو صالح وابن أبي ليلى والكلبي ومحمد بن علي وسلام وأبو حيوة (باعَدَ) بألف بين الباء والعين..."([5]).

([1]) ابن قتيبة: "تأويل مشكل القرآن" ص٣٦–٣٨.
([2]) سورة هود آية رقم ٧٨.
([3]) أبو حيان التوحيدي: "البحر المحيط" ج٥/٢٤٧.
([4]) سورة سبأ آية رقم ١٩.
([5]) أبو حيان الأندلسي "البحر المحيط" ج٧/٢٧٢–٢٧٣.

الثالث – أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يُغيِّر معناها، ولا يزيل صورتها، نحو قوله تعالى: (وانظر إلى العظام كيف نُنْشِزُها)([1]) و (نَنْشُرها)، قال أبو حيان: وقرأ الحرميان وأبو عمرو (نُنْشرُها) بضم النون والراء المهملة، وقرأ ابن عباس والحسن أبو حيوة وإبان عن عاصم بفتح النون والراء المهملة وهما من أَنْشَرَ، ونشر، بمعنى أحيا... وقرأ باقي السبعة (نُنْشزُها) بضم النون والزاي المعجمه"([2]).

الرابع – أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها، نحو قوله تعالى: (إن كانت إلاّ صيحة)([3]) و (رقية) بدل (صيحة) وبالثانية قرأ ابن مسعود كما يقول ابن خالويه"([4]).

الخامس – أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، نحو قوله تعالى: (وطلع منضود)([5]) في موضع (طلح منضود)، وقرأ (طلع) بالعين على بن أبي طالب، كما يقول ابن خالويه"([6]).

السادس – أن يكون الاختلاف في مكان الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، نحو قوله تعالى: (وجاءت سكرة الموت بالحق)([7]) وفي موضع آخر: (وجاءت سكرة الحق بالموت) ونسبت الثانية إلى أبي بكر الصديق وأُبيّ رحمه الله"([8]).

السابع – أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: (وما عملت أيديهم)([9])، يقول أبو حيان: "وقرأ الجمهور (وما عملته) بالضمير، فإن كانت ما

([1]) المصدر السابق ج٢/٢٩٣.
([2]) المصدر السابق ج٢/٢٩٣.
([3]) سورة يس آية رقم ٥٣.
([4]) ابن خالويه: "مختصر شواذ القراءات" ص١٢٤.
([5]) سورة الواقعة آية رقم ٢٩.
([6]) ابن خالويه: "مختصر شواذ القراءات" ص١٥١.
([7]) سورة ق آية رقم ١٩.
([8]) ابن خالويه: "مختصر شواذ القراءات" ص١٤٤.
([9]) سورة يس آية رقم ٣٥.

موصولة فالضمير عائد عليها، وإن كانت نافية فالضمير عائد على الثمر، وقرأ طلحة وعيسى وحمزة والكسائي وأبو بكر بغير ضمير مفعول عملت على التقديرين محذوفة وجوّز في هذه القراءة أن تكون (ما) مصدرية أي وعمل أيديهم وهو مصدر أُريد به المعمول فيعود إلى معنى الموصول"([1]).

القراءات واللهجات:

تُعدُّ القراءات القرآنية المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربية، وهي أصل المصادر التي يمكن الرجوع إليها في تسجيل هذا الواقع، وقد كان منهج القرّاء في التحرّي والتدقيق ظاهراً نافعاً لكل دارسٍ للقراءات وعلاقتها باللهجات.

والذي يعنينا هنا موقف النحاة من القراءات إذْ انقسموا في موقفهم إلى فريقين: فريق سلّم بكلّ ما جاءَ في القرآن بقراءاته المتعددة المتواترة وغير المتواترة، كما أنّ بعضهم سلّم كذلك بالقراءات الشاذة واعتمدها في الاستشهاد، ودافع عنها بالاحتجاج لها وتوثيقها من لغات العرب الفصحاء.

وفريق آخر عارض بعض القراءات على اختلاف درجاتها، ولم يفرّق بين المتواترة أو الأحادية أو الشاذة من باب أولى؛ لأنَّ المبدأ عنده هو الدفاع عن القاعدة النحوية حينما تصطدم بقراءة من القراءات أيّاً كانت هذه القراءة.

ولا شك أن موقف الفريق الأوّل ترتاح له نفس المؤمن، لأنَّه موقف سليم غاية السلامة من حيث التسليم بكل ما جاء في كتاب الله العزيز، وبخاصة في قراءاته المحكمة المتواترة.

ومن تمام الفائدة هنا أن نعرض إلى أقوال بعض من علماء اللغة في القراءات: يقول ابن خالويه (المتوفى سنة ثلاثمائة وسبعين): "قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا

([1]) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ج٣٣٥/٧.

وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"([1])، ويقول أبو عمرو الداني (المتوفى سنة أربعمائة وأربع وأربعين): "وأئمة القراءة لا تعمل من القرآن في شيء على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشوُّ لغة، لأنَّ القراءة سنَّة متبعة، فلزم قبولها والمصير إليها"([2]).

ويقول ابن حزم (المتوفى سنة أربعمائة وست وخمسين) متعجباً من موقف النحاة من القراءات: "لا عجب أعجب ممن إن وَجَد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرمّاح، أو الأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو في نثر جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض عليه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأصلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويُحرّفه عن موضعه، ويتحيّل في إحالته عما أوقعه الله عليه"([3]).

ويقول الحريري (المتوفى سنة خمسمائة وست عشرة) معقّباً على المبرّد حيث عارض قراءة محكمة([4]): "وهذا من جملة سقطاته، وعظيم هفواته، فإن هذه القراءة من السبعة المتواترة، وقد وقع في ورطة وقع في مثلها بعض النحاة بناءً على أن القراءات السبع عندهم غير متواترة، وأنه يجوز أن يقرأ بالرأي، وهو مذهب باطل، وخيال فارغ"([5]).

ويقول ابن المنير: (المتوفى سنة ستمائة وثلاث وثلاثين) "وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة"([6]).

([1]) السيوطي: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" ج١/٢٥٧، طبعة الحلبي.
([2]) الجزري "منجد المقرئين" ص٢٤٣.
([3]) ابن حزم "كتاب الفصل في الملل والأحوال والنّحل" ص٢٩ طبع سنة ١٩٢٨م.
([4]) المبرد: "الكامل" ج٢/٧٤٩.
([5]) الحريري: "درة الغواص" ص٩٥، ط/١.
([6]) ناصر الدين أحمد الإسكندراني: "الإنصاف على الكشاف" ج١/٤٧١، ط/٢.

ويقول الإمام ابن تيمية (المتوفى سنة سبعمائة وثمانٍ وعشرين): "ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالماً بها، أو لم تثبت عنده، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإنَّ القراءة سنة، يأخذها الآخر عن الأوّل، ولكن ليس له أن ينكر على من علم مالم يعلمه من ذلك"([1]).

ويقول أبو حيان (المتوفى سنة سبعمائة وخمس وأربعين): "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون"([2]).

ويقول الدماميني (المتوفى سنة ثمانمائة وسبع وعشرين): "لا يكون نقل القراء أقل من نقل ناقلي العربية والأشعار والأقوال، فكيف يطعن فيما نقله الثقات بأنه لم يجئ مثله؟ ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه، فقبول هذا أولى"([3]).

ويقول ابن الجزري (المتوفى سنة ثمانمائة وثلاث وثلاثين): "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندها في القراءة الصحيحة لا يجوز ردّها ولا يصح إنكارها"([4]).

ويقول السيوطي (المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشرة) في كتاب "الاقتراح": "فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً، أم أحاداً، أم شاذاً"([5]).

وفي العصر الحديث في تفسير المنار للشيخ رشيد رضا، يقول: "نحن لا يروعنا ما يراه المفسرون من الصعوبة في إعراب بعض الآيات، أو في حكمها، لأنّ لهم مذاهب في النحو والفقه يزنون بها القرآن، فلا يفهمونه إلا منها، والقرآن فوق النحو والفقه

([1]) الجزري: "منجد المقرئين" ص١٢٩ فما بعدها.
([2]) أبو حيان الأندلسيّ: "البحر المحيط" ج١٥٦/٣ فما بعدها.
([3]) "المواهب الفتحية" ج٥٤/١.
([4]) الجزري "منجد المقرئين" ص٢٤١.
([5]) السيوطي: "الاقتراح" ص٤٨.

والمذاهب كلّها، فهو أصل الأصول، ما وافقه فهو مقبول، وما خالفه فهو مردود مرذول، وإنما يهمنا ما يقوله علماء الصحابة والتابعين فيه، فهو العون الأكبر لنا على فهمه"([1]).

وبقي موقف هؤلاء العلماء من نظريتهم وهو لا يكاد يتجاوز الإحساس بها والتعاطف معها والشعور بأهميتها ومهما اختلفت مشاعرهم في الدرجة، أما إدراك حقيقتها وكيفية تكوينها، واستنباط عناصرها، وإبراز مقوماتها واستخراج خصائصها فكل ذلك ليس له وجود عندهم على الإطلاق.

موقف السخاوي من القرآن والقراءات:

السخاوي كغيره من النحاة اتخذ القرآن الكريم مصدراً أوّلَ في شواهده حيث يكثر من الإتيان بالآيات القرآنية على المسألة النحوية الواحدة، ويذكر ما ورد فيها من قراءات مختلفة.

وليؤكد الباحث هذا الاتجاه عند السخاوي، فقج اختار الأمثلة التالية للتدليل على ذلك من خلال تصانيفه. يقول في كتاب" المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٣٢ب

([1]) رشيد رضا: "تفسير المنار" عند قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم) سورة المائدة آية رقم ١٠٦.

وتكون من للبدل كقوله تعالى: (لجعلنا منكم ملائكة)([1]) أي بدلاً منكم، وقوله عزّ وجلّ: (فرحوا بما عندهم من العلم)([2]) أي بدلاً من العلم.

ويقول أيضاً في كتاب "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٣٤أ: "إلى: لانتهاء الغاية، ومعنى انتهاء الغاية انقطاع الفعل كقوله عز وجلّ: (أتمّوا الصيام إلى الليل)([3]).

فإلى هنا تفيد انتهاء الغاية. أي انقطاع الفعل أتموا باستخدام إلى التي أفادت الانتهاء بقدوم الليل.

ويضيف، وقال بعض أهل اللغة: "إنها تأتي بمعنى مع، كقوله عز وجلّ: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم)([4])، وكقوله سبحانه: (لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه)([5])

([1]) سورة الزخرف آية رقم ٦٠، جاء في كتاب "التبيان في إعراب القرآن" قوله تعالى (لجعلنا منكم ملائكة) (من) في هذه الآية للبدل، أي، لجعلنا بدلاً منكم ملائكة.
انظر الكعبري "التبيان في إعراب القرآن" ج١١٤١/٢، تحقيق محمد علي البيجاوي.
وجاء في كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" قوله تعالى: (ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون) (من) فيها وجهان:
أحدهما: أن تكون بمعنى البدل، وتقديره: ولو نشاء لجعلنا بدلاً منكم.
والثاني: أن تكون زائدة، وتقديرهم: لجعلناكم.
انظر: أبو البركات بن الأنباري "البيان في غريب إعراب القرآن" ج٣٥٥/٢، الناشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا.

([2]) سورة غافر آية رقم ٨٣، جاء في كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" قوله تعالى: (فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم) (من) (للتبيين) وفيه وجهان: أحدهما: أنه تبين ل (ما) أي، فرحوا بالشيء الذي عندهم من العلم.
الثاني: تبين للبينات. وفي الآية تقديم وتأخير، فلما جاءتهم رسلهم بالبينات من العلم فرحوا بما عندهم، والأكثرون على الوجه الأوّل.
انظر: أبو البركات بن الأنباري "البيان في غريب إعراب القرآن" ج٣٣٥/٢.

([3]) سورة البقرة آية رقم ١٨٧.

([4]) سورة النساء آية رقم ٢.

([5]) سورة ص آية رقم ٢٤.

وقوله عز وعلا: (من أنصاري إلى الله)(١)، وكقوله تبارك وتعالى: (وأيديكم إلى المرافق)(٢)(٣).

ذهب بعض النحويين إلى أنّ (إلى) تكون بمعنى مع كقول العرب: الذّودُ إلى الذّود(٤) إبلٌ أي مع الذّود. وحملوا على هذا القول قوله تعالى في الآيات السابقة.

وهذا الكلام منسوب إلى الكوفيين؛ لأنهم يرون جواز إنابة حروف المعاني بعضها عن بعض، أما البصريون فيخالفون الكوفيين ويرون أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض، وإنما يرونها من باب التضمين ويعنون به إشراب فعل معنى فعل آخر مثال ذلك قوله تعالى: (أُحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)(٥)، فلا يُقال: رفث الرجل إلى امرأته، وإنما يقال: رفث بها، وإنما لّما كان الرفث بمعنى الإفضاء عدّاه بالحرف نفسه الذي يُعدّى به الإفضاء. ويقول في كتابه "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٤٠أ: "وتكون الباء زائدة مع المنصوب والمرفوع والمجرور، فزيادتها مع المنصوب في نحو قوله تعالى: (بأيّكم المفتون)(٦) قيل هي زائدة أي: أيّكم المفتون فنصب أي على أنها هي الموصولة أي: ستبصر ويبصرون الذي هو المفتون ثم زيدت الباء فقيل بأيكم هو المفتون، كما حذف في قوله تعالى: (لننزعن من كل شيعة أيّهم أشد)(٧) فيمن قرأ بالنصب"(٨).

---

(١) سورة آل عمران آية رقم ٥٢.

(٢) سورة المائدة آية رقم ٦.

(٣) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٣٤أ.

(٤) الذود: ثلاثة أبعرة إلى العشرة، وقيل غير ذلك.

(٥) سورة البقرة آية رقم ١٨٧.

(٦) سورة القلم آية رقم ٦.

(٧) سورة مريم آية رقم ٦٩.

(٨) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٤٠أب، قال أبو البقاء: "قولهم أيهم أشدّ يُقرأ بالنصب شاذّاً والعامل فيه لننزعن وهي بمعنى الذي ويُقرأ بالضم وفيه قولان: أحدهما أنّها ضمّه بناء وهو مذهب سيبويه وهي بمعنى الذي وإنما بنيت ها هنا لأنّ أصلها البناء لأنّها بمعنى الذي ومن الموصولات إلاّ أنّها أُعربت حملاً على كل أو بعض فإذا وُصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب وإذا حُذف العائد = =

ويقول: "ومن زيادة الباء في المنصوب زيادتها في خبر ليس وما، كقوله عز وجل: (ألست بربكم)(١)، (وما أنا بطاردٍ المؤمنين)(٢).

جاءت الباء في هاتين الآيتين الكريمتين زائدة للتأكيد، وقد جاءت زيادتها في المنصوب، والتقدير في الآية الأولى هو: ألست ربّكم، وفي الثانية وما أنا طارداً المؤمنين.

ويقول وأما زيادتها في المرفوع فأن تُزاد مع الفاعل كقوله عز وجلّ: (كفى بالله شهيداً)(٣)، أي وكفى الله شهيداً.

جاءت الباء هنا زائدة داخلة على الفاعل وهو لفظ الجلالة (الله).

ويقول: "وأن تُزاد مع المبتدأ كقولك: بحسبك زيد، أي: حسبُك زيد، وأن تُزاد مع الخبر، لأنه كالمبتدأ، لأنّ الخبر هو المبتدأ واحتج بقوله تعالى: "وجزاء سيئةٍ سيئةٌ مثلها)(٤) وزيادتها في المرفوع قليل في كلامهم"(٥).

= = عليها بُنيت لمخالفتها بقية الموصولات فرجعت إلى حقّها من البناء بخروجها عن نظائرها وموضعها نصب بنزع الخافض، والقول الثاني هي ضمّة الإعراب وفيه خمسة أقوال أحدها أنها مبتدأ وأشد خبره وهو على الحكاية والتقدير لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يُقال أيهم فهو على هذا استفهام وهو قول الخليل، والثاني كذلك في كونه مبتدأ وخبراً واستفهاماً إلا أنّ موضع الجملة نصب بننزعن وهو فعل معلّق عن العمل ومعناه التمييز وهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه كقولك علمت أيهم في الدار وهو قول يونس، والثالث أنّ الجملة مستأنفة وأي استفهام ومن زائدة أي لننزعن عن كل شيعة وهو قول الأخفش والكسائي وهما يجيزان زيادة من في الواجب، والرابع أنّ أيهم مرفوع بشيعة؛ لأنّ معناه تشيع والتقدير: لننزعن من كل فريق يشيع أيهم وهو على هذا بمعنى الذي وهو قول المبرد، والخامس أن ننزع علّقت عن العمل؛ لأنّ معنى الكلام معنى الشرط والشرط لا يعمل فيما قبله والتقدير لننزعنهم تشيّعوا أم لم يتشيّعوا أو إن تشيّعوا ومثله لأضربن أيهم غضب أي إن غضبوا أو لم يغضبوا وهو قول يحيى عن الفراء وهو أبعدها عن الصواب". انظر: محيي الدين الدرويش "إعراب القرآن الكريم وبيانه" ج١٦/١٤٠.

(١) سورة الأعراف آية رقم ١٧٢.

(٢) سورة الشعراء آية رقم ١١٤.

(٣) سورة النساء آية رقم ٧٩ وآية رقم ١٦٦، وسورة الفتح آية رقم ٢٨.

(٤) سورة الشورى آية رقم ٤٠.

(٥) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٤١ب.

جاءت الباء هنا زائدة، حيث دخلت على الفاعل، وهي تزاد مع المبتدأ، وتزاد مع الخبر، لأن التقدير حسبك زيد، وجزاء سيئةٍ سيئةٌ مثلُها، إلا أن السخاوي يرى أن زيادتها في المرفوع قليل في كلام العرب.

ويقول في موضع آخر من كتاب "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٤٢أ: "اللام على ضربين: ما أفادت معنًى، وكانت زائدة، فالأوّل (لام) الإضافة التي تفيد الملك أو الاستحقاق كقولك المال لزيد، فهذه لام الملك، وكقولك: السَّرج للدّابة، فهذه للاستحقاق، وكقوله عز وجلّ: (فسحقاً لأصحاب السعير)(١) وأما الزائدة فكقوله تعالى: (قل عسى أن يكون ردف لكم)(٢) أي ردفكم الذي تستعجلون واللام مزيدة لتأكيد الفعل(٣).

ويقول: "وتدخل عليها (أي على إنّ) ما الكافة فتكفها عن عملها وتصلحها للدخول على الجملة الفعلية والاسمية(٤)... (إنّما الهكم إله واحد)(٥)".

من شروط إعمال إنَّ وأخواتها ألا تتصل بها (ما) الزائدة، فإن اتصلت بها (ما) الزائدة – وتسمّى (ما) الكافة(٦) – منعتها من العمل وأباحت دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية. إلا: (ليت) فيجوز إهمالها وإعمالها عند اتصالها بكلمة (ما) السالفة ولا تدخل على الجمل الفعلية.

---

(١) سورة الملك آية رقم ١١.

(٢) سورة النمل آية رقم ٧٢.

(٣) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٤٢أ.، اللام على ضربين: أصلية، وزائدة. فالأصلية تفيد معنى الملكية والاستحقاق وغير ذلك، أما الزائدة فتفيد معنى وهو التوكيد، والمقصود بالزيادة هو الجانب اللفظي الإعرابي فهي تفيد معنى وليست حشواً.

(٤) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٧٣أ.

(٥) سورة الأنبياء آية رقم ١٠٨.

(٦) لأنها كفت (أي: منعت) الحرف الناسخ من العمل ولذا يكتفي بعض القدماء في إعراب مثل: (إنما) بقوله: "كافة ومكفوفة" أي أنها كفّت الحرف الناسخ، وهو قد كفها أيضاً أن تكون نوعاً آخر غير الزائدة.

ويقول: "... وذلك أنَّ لو تقتضي الفعل كما تقتضيه إذا ها هنا وقع بعدها اسم محمول على إضمار فعل، كقوله عزَّ وجلَّ: (إذا السَّماءُ انشقت)([1]) التقدير إذا انشقت السماء، فالسماء فاعل لهذا الفعل المقدَّر والفعل الذي بعدها يفسّره"([2]).

يبيّن السخاوي هنا أنَّ (لو) لا يليها إلا الفعل مُظهراً أو مُضمراً، وهي حرف فيه معنى الشرط يفيد امتناع الشيء لامتناع غيره، وذلك نحو قولك: لو جاءني زيد لأكرمته.

وما قيل عن (لو) يُقال عن (إذا) فهي كذلك لا يليها إلا الفعل مظهراً أو مضمراً، فإذا وقع بعدها اسم يكون هذا الاسم فاعلاً لفعل مضمر بعد (إذا) ويكون الفعل الذي بعدها مفسّراً لهذا الفعل المضمر.

ويقول: "وأما قوله عز وجلّ: (لكنّا هو الله ربي ولا أُشرك بربي أحداً)([3])، فالأصل لكن أنا فأُلقيت حركة الهمزة عن النون قبلها وطرحت، ثم أُسكنت النون للإدغام فصار لكنّا"([4]).

أوضح الآراء في (لكنّا) أنَّ تقدير الكلام: لكن (بسكون النون) أنا هو الله ربي، فحذفت الهمزة تخفيفاً([5]) وأُدغمت النون في النون فصارت: لكنَّا – (بنون مشدّدة بعدها ألف (و) لكنّ – مشدّدة النون – هي التي تُعدُّ من أخوات (إنّ) في العمل. أما: (لكن) مخففة النون (أي الساكنة النون) فليست من أخوات (إنّ) ولا من النواسخ. بالرغم من أن معناها (الاستدراك) أيضاً.

([1]) سورة الانشقاق آية رقم ١.

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٧٨ أب.

([3]) سورة الكهف آية رقم ٣٨.

([4]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٨١ب.

([5]) أما صلة هذا بالقراءات، لأنه يترتب على ذلك، أنه إذا لم تكن (لكن) المخففة من أخوات (إنّ) فإنها تكون في هذه الحالة حرف عطف. فإذا اقترنت بحرف العطف نحو قولنا: لم يجئ زيد ولكن عمر قيل في إعرابها (لكن) المخففة عن لكنّ لا عمل بها، ويفضل النحاة في هذه الحالة ألا تقترن بالواو فنقول: لم يجيء زيد لكن عمرو.

ويقول السخاوي في دخول اللام على اسم (إنَّ): "وتدخل اللام على الاسم إن فصل بينه وبين إن فاصلٌ، لأنّ الممنوع اجتماعها، فإن فُصل بينهما جاز وصار ذلك بمنزلة دخولها على الخبر كقولك: إنَّ في الدار لزيداً، قال تعالى: ﴿إِنَّ في هذا لبلاغاً﴾[1]..."[2].

يتحدث السخاوي هنا عن دخول (اللام) على اسم (إنّ) فمن المعروف أنه يشترط في خبرها إذا كان مفرداً أو جملة – أن يتأخر عن اسمها فيجب مراعاة الترتيب بينهما في هاتين الحالتين، بتقديم الاسم وتأخير الخبر، نحو: إن الحقَّ واضحٌ، إنَّ كبار النفوس تتعب في مرادها الأجسام. أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة، بأن كان شبه جملة: (ظرفاً أو جارّاً مع مجروره) فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط، فيتوسط بينه وبين الحرف الناسخ عند عدم وجود مانع، نحو إنَّ في القصّة سرّاً، فإن وجد مانع لم يجز تقدّمه (أي: تقدم الخبر على الاسم) كوجود لام الابتداء في الخبر نحو: إنَّ الشجاعة لفي قول الحق حيث لا يجوز تقديم الخبر وفيه لام الابتداء، وهذا ما أشار إليه السخاوي بقوله: وتدخل اللام على الاسم إن فصل بينه (أي: بين الاسم) وبين إنَّ فاصل، لأنَّ الممنوع اجتماعهما أي – اجتماع إنَّ واللام لإفادتهما التأكيد، ومن هنا وجب الفصل بينهما بشبه الجملة (ظرفاً أو جاراً مع مجروره) وصار دخول اللام على الاسم بمنزلة دخولها على الخبر.

---

(1) سورة الأنبياء آية رقم ١٠٦.

(2) السخاوي: مخطوطة "المفصَّل في شرح المفصَّل" الورقتان ٨٢ب، ٨٣أ. إذا كان اسم (إنَّ) نكرة وخبرها شبه جملة وجب تقديم الخبر وتأخير اسمها، فنقول: إنَّ في يدي كتاباً، أمّا إذا كان لاسم معرفة والخبر شبه جملة جاز تقديم أي منها وتأخيره فنقول: إنَّ الكتاب في يدي، أو إنَّ في يدي الكتاب.

وعن إفادة (كأنَّ) ويراد بها سرعة ذهاب الشيء وتغيّره يقول السخاوي: "وقد تأتي (كأنَّ) ويراد بها سرعة ذهاب الشيء وتغيّره وانقلابه فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: (كأنّهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا ساعة من نهار)([1])"([2]).

كأنَّ من الحروف العوامل ومعناها التشبيه، وقد أفادت في هذه الآية سرعة ذهاب الشيء وتغيره.

وبعد أن يذكر أنّ (الفاء) للتعقيب والترتيب يقول: "وكذلك ثمَّ في قوله تعالى: (ثم اهتدى)([3]) هي على معناها من الترتيب، لأنَّ المعنى ثم دام على الهدى ويجوز أن يكون المعنى ثم ازداد هدى، كما قال تعالى: (فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى)([4]) وكما قال تعالى: (ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً)([5])، وقوله تعالى: (والذين اهتدوا زادهم هدى)([6])"([7]).

الفاء العاطفة تدل على أن المعطوف بها قد وقع بعد المعطوف عليه مباشرة فتفيد الترتيب والتعقيب بلا مهلة، والسخاوي هنا يذكر أن (ثم) تأتي بمعنى الفاء من حيث الترتيب، إلا أنها تختلف عنها من حيث أن (ثم) العاطفة. تدل على وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه ولكن على معنى التراخي والمهلة. مثل: قام زيد ثم عمرو، والمعنى أنَّ عمراً قام بعد زيد وبينهما تراخ ومهلة.

([1]) سورة النازعات آية رقم ٤٦ – وقد ورد خطأ في هذه الآية، والصواب: كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشيّة أو ضحاها.

([2]) السخاوي: مخطوطة: "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٩٨ ب.
الذي يفيد سرعة ذهاب الشيء وتغيره هو مضمون الجملة، لا (كأنّ)، ولا لكن. يمكن القول أن وجود (كأنّ) هنا ساعد على هذه السرعة، ومع ذلك يبقى كلام السخاوي موضع تساؤل.

([3]) سورة طه آية رقم ٨٢ وتمام الآية: وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى.

([4]) سورة الكهف آية رقم ١٣.

([5]) سورة النساء آية رقم ١٣٧.

([6]) سورة محمد آية رقم ١٧.

([7]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ١٠٧ب. من المعلوم أن (ثمَّ) تختلف عن الفاء، فالفاء تفيد الترتيب مع التعقيب، في حين تفيد (ثمَّ) الترتيب مع التراخي أو المهلة.

ويضيف السخاوي أنّ (ثم) في قوله تعالى: (ثمَّ اهتدى)، يجوز أن يكون المعنى ثم ازداد هدى.

وبعد أن يقول: "وذكر النحاة لِ (لا) اثنى عشر وجهاً فيوردها وجهاً وجهاً، يقول: "والعاشر – مجيئها بمعنى لم، قال: وذلك كقوله عز وجلّ: (فلا اقتحم العقبة)(١)، وقوله عز وجل (فلا صدَّق ولا صلَّى)(٢)، وكما جاء في الحديث: "أيودى من لا شرب ولا أكل ولا صاح ولا استهل... والثاني عشر – مجيئها لتغيير (لو) عن حالها، إذا قلت: لولا مجيئك لأكرمتك، فقد غيَّرت (لا) لو عن معناها في قولك: لو جئت لأكرمتك، لأن الإكرام الذي انتفى لانتفاء المجيء صار منفياً لوجود المجيء، وذهب بعض النحاة إلى أنها تكون اسماً بمعنى غير، قال: وذلك نحو ذولك: خرجت بلا زادٍ، وغضب من لا شيء، وزعم أنها اسم لدخول حرف الجر عليها، وكذلك قوله عز وجلّ: (لا فارض ولا بكر)(٣)، (لا شرقية ولا غربية)(٤)، (لا بارد ولا كريم)(٥)"(٦).

يذكر النحاة لِ (لا) اثني عشر وجهاً، ويوردها السخاوي وجهاً وجهاً، وفي الوجه العاشر يذكر أنها تجيء بمعنى لم في إفادة نفي وقوع الفعل في الزمن الماضي كما هو الحال في قوله تعالى: (فلا تصدّق ولا صلّى) بمعنى لم يُصدّق ولم يُصلّ، وفي الوجه

---

(١) سورة البلد آية رقم ١١.
(٢) سورة القيامة آية رقم ٣١.
(٣) سورة البقرة آية رقم ٦٨.
(٤) سورة النور آية رقم ٣٥.
(٥) سورة الواقعة آية رقم ٤٤.
(٦) السخاوي: "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ١١٨ب، ١١٩أب.
من الواضح أن السخاوي يورد كلمة (زعم) في كلامه عن مجيء (لا) اسماً، فهو لا يُسلم بذلك، وهذا ما يجعلنا نقول: (لا) في عبارة: خرجتُ بلا زادٍ هي أقرب أن تكون حرف نفي من أن تكون اسماً، لأنّ مضمونها ينفي خروج المتكلم بزادٍ، وقد دخل حرف الجر على كلمة زاد فجرّه، أما (لا) فهي حرف نفي ويستبعد أن تكون اسماً.

الثاني يذكر أنها تجيء لتغيير (لو) عن حالها، إذ أن المعنى الذي تجيء له هو امتناع الجزاء لامتناع الشرط كقولك: لو جئت لأكرمتك، امتنع الإكرام لامتناع المجيء، ولكن إذا لحقتها (لا) غيَّرت معناها، كقولك: لولا مجيئك لأكرمتك، حيث انتفى الإكرام لوجود المجيء. وذهب بعض النحاة إلى أنها تكون اسماً بمعنى غير، كقولك: خرجت بلا زاد، وغضب من لا شيء، ويقول السخاوي ويزعم هؤلاء النحاة أنها اسم لدخول حرف الجر عليها، لأن حرف الجر يدخل على الأسماء فيجرّها.

ويقول عن زيادة (لا): "وتُزاد لا لمعانٍ، أحدها أن تُزاد توكيداً كقوله تعالى: (لئلاّ يعلم أهل الكتاب)([1])، أي: ليعلم، لأنَّ الكلام قبلها وبعدها يدل على زيادتها، وإنما تُزاد حيث لا يكون إشكال ههنا في زيادتها، وتزاد لتأكيد القسم كقوله تعالى: (فلا أقسم بمواقع النجوم)([2])، وقوله: (لا أقسم بيوم القيامة)([3])، وقوله تعالى: (لا أقسم بهذا البلد)([4])"([5]).

من معاني (لا) أنها تُزاد لتأكيد الكلام كقوله تعالى: لئلا يعلم أهل الكتاب، والمعنى لأن يعلم.

([1]) سورة الحديد آية رقم ٢٩، وتمام الآية: لئلا يعلم أهل الكتاب ألاّ يقدرون على شيء من فضل الله. قوله تعالى: (لئلا يعلم)، قيل: لا زائدة، والمعنى: لئلاّ يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين.
انظر: الكعبري "إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن" ج٢/٢٥٧، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٩٧٩.
وجاء في "تفسير البحر المحيط": (لئلاّ يعلم)، لا زائدة وأن واجبة الذكر وإن كانت ناصبة للفعل كراهة اجتماع لام الجر ولا الزائدة.
انظر: أبو حيان الأندلسي "تفسير البحر المحيط" المجلد الثامن ص٢٢٧، ط/٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
وزيادة الحروف في الكلام كثيرة، وغالباً ما يكون زيادتها لتأكيد المعنى، ومنه قوله تعالى: (لست عليهم بمسيطر) سورة الغاشية الآية ٢٢، والباء هنا جاءت داخلة على خبر ليس وزيادتها لتوكيد المعنى.
([2]) سورة الواقعة آية رقم ٧٥.
([3]) سورة القيامة آية رقم ١.
([4]) سورة البلد آية رقم ١.
([5]) السخاوي: مخطوطة: "المفضل في شرح المفصل" الورقة ١٣٨ ب.

ويرى السخاوي بأنّ (لا) تُزاد لتوكيد القسم كقوله تعالى: (لا أقسم بهذا البلد). إلا أنّ هنالك من يخالفه من علماء النحو، فيذكر بعضهم أنّ (لا) في قوله تعالى: (لا أقسم بهذا البلد) فيه ثلاثة أقوال: أحدهما: أن (لا) زائدة، كأنه قال: أقسم بيوم القيامة، وهذا القول فيه نظر، أنَّ (لا) لا تُزاد أوَّلاً أي: في أوّل الكلام.

والثاني: أنها بمعنى (ألا) وفيه نظر أيضاً لأنّه لا يُعرف له نظير.

والثالث: وهو الوجه أن (لا) ردّ لكلامهم. وذلك أن القرآن كالشيء الواحد والسورة الواحدة، فيأتي الجواب عمّا في سورة أخرى فكان (لا) ردًّا لما تكرّر من إنكار البعث. ثم قال: أقسم بيوم القيامة، فأعلم الله تعالى أنه يقسم بيوم القيامة، ولا يقسم بالنفس اللوامة([1]).

وفي كلامه عن فعلي الشرط والجزاء يقول: "... فإن رأيت الفاء في الجواب مع الفعل المستقبل فهو على حذف المبتدأ، كقوله تعالى: (ومَن كفر فأمتّعُهُ قليلاً)([2])، أي: أنا أُمتعه، وقوله تعالى: (فمن يؤمن بربّه فلا يخاف)([3]) أي: فهو لا يخاف"([4]).

يريد السخاوي هنا أن يقول أن الفاء الداخلة على جواب الشرط إذا كان فعلاً مضارعاً للمستقبل، فلا بد من رفع هذا الفعل، وإنّما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ محذوف وتكون جملة الفعل المضارع الواقعة في الجواب في محل رفع خبراً للمبتدأ المحذوف، كقوله تعالى: (ومن كفر فأمتّعه قليلاً) فيكون الفعل المضارع (أمتّعِه) في محل رفع خبراً للمبتدأ المحذوف.

([1]) انظر الرّماني: "كتاب معاني الحروف" ص٨٤ دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة. تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

([2]) سورة البقرة آية رقم ١٢٦.

([3]) سورة الجن آية رقم ١٣.

([4]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ١٦٠أ.

وعن اللام الواقعة في جواب لو ولولا يقول: "اللام في جواب لو ولولا عند جماعة من النحاة (لام) التأكيد وعند جماعة منهم لام القسم، تقول: لو جاء زيد لأكرمتك، والمعنى أنَّ إكرامي إياك إنما امتنع لامتناع زيد من المجيء، فهاتان جملتان مرتبطتان، ودخول اللام لتأكيد هذا الارتباط، وكذلك إذا قلت: لولا زيد لجئت، أي: امتناع مجيء المتكلّم لوجود زيد، فهاتان أيضاً جملتان مرتبطتان، ودخلت اللام لتأكيد ارتباطهما عند قوم، ومن هذه اللام قوله عز وجل: (لو كان فيهما آلهة لفسدتا)([1]) وقوله عزل وجلّ (ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان)([2]) وهو كثير في القرآن والكلام والشعر، قال تعالى عزّ وجلّ (لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته)([3]) وقوله تعالى: (لو تزيّلوا لعذبنا)([4])، (ولو نشاء لجعلنا)([5])، (ولو شاء الله لذهب)([6])، (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي إذا لأمسكتم)([7])، (لولا أنتم لكنا مؤمنين)([8])، (ولولا أجل مسمى لجاءهم العذاب)([9])، (ولولا رهطك لرجمناك)([10])..."([11]).

يرى بعض النحاة أنَّ (اللام) الواقعة في جواب (لو) و (لولا) تفيد التأكيد فهما يدخلان على جملتين مرتبطتين وتأتي اللام لتأكيد هذا الارتباط.

([1]) سورة الأنبياء آية رقم ٢٢.
([2]) سورة النساء آية رقم ٨٣.
([3]) سورة الحشر آية رقم ٢١.
([4]) سورة الفتح آية رقم ٢٥.
([5]) سورة الزخرف آية رقم ٦٠ الآية هي (ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون).
([6]) سورة البقرة آية رقم ٢٠ (لو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم).
([7]) سورة الإسراء آية رقم ١٠٠ (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق)
([8]) سورة سبأ آية رقم ٣١.
([9]) سورة العنكبوت آية رقم ٥٣.
([10]) سورة هود آية رقم ٩١.
([11]) السخاوي: مخطوطة: "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ١٨٧أ.

وعند جماعة منهم أنها (لام) القسم، ولا شك أن مجيئها لتأكيد الارتباط بين الجملتين أصوب وأوجه من مجيئها لإفادة القسم، لأن (لو) حرف يتضمن معنى الشرط يفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط، وتفيد التعليق في الماضي وهو أكثر استعمالاً وعندما تدخل (اللام) على جوابها تكون قد أفادت وأكدت الربط بين الشرط والجواب، وكذلك لأن (لولا) حرف يتضمن معنى الشرط يدل على امتناع شيء لوجود غيره وهو مختص بالجمل الاسمية، وعندما تدخل (اللام) على جوابها فإنها تؤكد الربط بين الجملتين([1]).

وعن (لام) الابتداء يقول: "سميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ لتحقيق ما أخبرت به وتأكيده... قال الله تعالى: (لأنتم أشد رهبة)([2])، (ولعبد مؤمن خير من مشرك)([3])..."([4]).

(لام) الابتداء هي حرف ابتداء، لأنها لا تقع إلا في ابتداء الكلام، وهي حرف تأكيد وتحقيق؛ لأنها تؤكد ما بعدها وهو ما أخبرت به. وهي لا تلحق بالكلام أي أثر إعرابي، وهذه اللام هي التي يطلق عليها أيضاً اسم اللام المزحلقة، لأنها (تزحلقت) من المبتدأ إلى الخبر، عند دخول "إنَّ" على المبتدأ وذلك كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، نحو إن في القصة لسراً، وإن الساعة لآتية.

ويعقب السخاوي على ما يقوله الزمخشري في كتاب "المفصّل": "ومما يحكى من جراءة الحجاج على الله تعالى أن لسانه سبق في مقطع والعاديات إلى فتح أنّ فأسقط

([1]) وتعقيباً على ما أورده السخاوي عن اللام الواقعة في جواب (لو) و (لولا) واعتبارها (لام) التأكيد عند جماعة أخرى، نقول: إنّ الذي عليه جمهرة النحاة هو أنها حرف جواب وربط، ولعلّ إفادتها معنى التأكيد جاء من كونها رابطة لجواب الشرط ففي قولنا: لولا رحمةُ الله لهلكنا. تعرب (اللام) حرف جواب وربط لا محل له من الإعراب.

([2]) سورة الحشر آية رقم ١٣.

([3]) سورة البقرة آية رقم ٢٢١.

([4]) السخاوي: مخطوطة (المفضّل في شرح المفصّل) الورقة ١٨٩أ.

اللام..." حيث يقول السخاوي عن قراءة الحجاج لقوله تعالى: (إن ربهم بهم يومئذ لخبير...)([1])... "وأما الحجاج فالحكاية عنه غير صحيحة بل هي قراءته وقراءة جماعة معه أن ربهم يومئذ خبير بفتح الهمزة وإسقاط اللام"([2]).

يرد السخاوي هنا على الزمخشري فيما يحكى عن جراءة الحجاج على الله تعالى أن لسانه سبق في مقطع من سورة والعاديات ضبحا" حين فتح همزة إنَّ وأَسقط اللام من خبرها. فيقول السخاوي إن الحكاية المنسوبة إلى الحجاج بهذا المعنى غير صحيحة، وإنما هي وجه من وجوه القراءة التي قرأ بها جماعة من القراء وهي فتح همزة إنَّ على اعتبار أن (اللام) المسماة بالمزحلقة لا تكون إلا في خبر (إنَّ) المكسورة الهمزة([3]).

وبعد أن يورد السخاوي عدة أقوال لأكثر من عالم لغوي عن حركة الاسم الواقع بعد تمام خبر إن، يقول: "وقالوا ذلك في قوله عز وجل: (قل إنَّ ربي يقذف بالحقِّ علاَّم الغيوب)([4]) والأمة تقرأ بالرفع والنصب في (علاّم) فتجوّز في وجهيها جميع ما تقدم وتجوّز في الرفع أيضاً أن يكون بدلاً من اسم إنّ على الموضع([5]).

للنحاة أقوال في الاسم الواقع بعد تمام خبر إنّ. فمنهم من قرأ هنا كلمة (علام) بالنصب على اعتبار أنها نعت لاسم إنّ (ربي) ومنهم من ذهب إلى قراءتها بالرفع على وجهين:

الوجه الأوّل هو أنّ (علام) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو علاّمُ الغيوب.

([1]) سورة العاديات آية رقم ١١.

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ١٩١أب.

([3]) إنّ ردّ السخاوي على الزمخشري فيما حكاه عن جراءة الحجاج على الله تعالى مسألة فيها نظر، فمن المعروف أنَّ الحجاج لم يكن من أصحاب القراءات حتى يؤخذ بقراءته، ولا شكَّ أنَّ الزمخشري محقٌّ في وصفه للحجاج بالجرأة على الله تعالى حين فتح همزة (إنّ) الداخلة (اللام) المزحلقة على خبرها.

([4]) سورة سبأ آية رقم ٤٨.

([5]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٨٦أب.

والوجه الثاني هو أنّ (علام) بدل من موضع اسم (إنَّ) وهو الرفع على الابتداء قبل دخول إنَّ عليه.

وعن إعمال إنَّ المخففة يقول: "ومن الإعمال في حال التخفيف قوله عز وجلّ (وإن كلا لما ليوفينهم)([1]) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر عن عاصم"([2]).

وبمناسبة تخفيف (إنَّ) يعرض النحاة للقراءات التي في قوله تعالى (وإنَّ كُلاًّ لَّما ليوفّينَّهم ربُّك أعمالهم) وتوجيه كل قراءة، وإليك بعض ذلك:

١- (وإنّ كُلاًّ لما ليوفّينَّهم ربُّك أعمالهم) بتشديد النون في (إنَّ) وتخفيف (ما) في (لما) فيكون الإعراب: (كلا) اسم إنَّ، (لما) اللام لام الابتداء، (ما) زائدة، لتفصل بين اللامين، (ليوفّينَّهم) اللام لام الابتداء، لتوكيد الأولى، والجملة بعدها خبر إنَّ.

ويصح إعراب آخر: (كُلاّ) اسم إنَّ المشددّة، (لما) اللام لام الابتداء (ما) اسم موصول خبر (إنّ) مبني على السكون في محل رفع. (ليوفّينَّهم) اللام للقسم. والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صله (ما) والتقدير: (لما والله لنوفّينَّهم) وجملة القسم وإن كانت إنشائية. هي لمجرد التأكيد وجملة جوابه هي الصلة في الحقيقة أي: (وإنَّ كلا للذين والله ليوفينّهم) لهذا لا يُقال إن جملة القسم هنا إنشائية مع أنَّ جملة الصلة لا تكون إلا خبرية.

٢- (وإن كُلاًّ لما ليوفّينَّهم ربُّك أعمالهم) بتخفيف (إن) و (ما) مع إعمال (إن) كأصلها، والإعراب لا يختلف عما سبق فيصح هنا ما صح هناك. وهذه هي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر عن عاصم.

([1]) سورة هود آية رقم ١١١، (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم).

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٨٩ب.

٣- (وإنْ كل لما ليوفّينَّهم ربُّك أعمالهم) بتخفيف (إن) و (ما) وكلمة (إن) مهملة. كل مبتدأ. وما بعد ذلك يصح فيه الأوجه السالفة في الصورة الأولى مع ملاحظة أن الأخبار هنا تكون للمبتدأ.

٤- (وإنْ كل لّما ليوفّينَّهم ربُّك أعمالهم) بتخفيف (إن) وتشديد (لّما) والإعراب يجري على اعتبار (إن) حرف نفي و (لّما) أداة استثناء بمعنى (إلاّ) و (كُلاّ) مفعول لفعل تقديره: أرى - مثلاً - محذوف، و(ليوفّنّهم). اللام للقسم، والجملة بعدها جوابه أي: ما أرى كُلاًّ إلاّ والله ليوفّينّهم.

٥- (وإنَّ كُلاً لّما ليوفّينَّهم ربُّك أعمالهم) بتشديد (إنّ) و (ولّما) والأحسن اعتبار (لما) حرف جزم، والمجزوم محذوف، والتقدير: (وإنَّ كُلاًّ لّما يُوَفّوا أعمالهم..) ليوفّينَّهم اللام للقسم، والجملة بعدها جوابه، والقسم وجوابه كلام مستأنف([1]).

وعن مجيء أَنَّ المفتوحة بمعنى لعلَّ (وتأتي أنَّ المفتوحة بمعنى لعلَّ)، قال الله عز وجل: (وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون)([2]) في قراءة الفتح أي لعلّها، قال الخليل: "هي بمنزلة قول العرب: إيتِ السوق أنَّك تشتري لنا شيئاً([3])، أي لعلّك، ويشهد لقول الخليل، قول الشاعر: (من الرجز)

قلتُ لشيبانَ: ادنُ مِن لِقائِه

أنَّا نُغدِّي مِن شِوائِه([4])

أي: لعلَّنا"([5])

([1]) أنظر عباس حسن "النحو الوافي"، ج١/٦٧٦-٦٧٧، ط/٤، دار المعارف، مصر.

([2]) سورة الأنعام آية رقم (١٠٩).

([3]) انظر السيوطي: "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، ج٢/١٥٤، مؤسسة الرسالة، تحقيق وشرح د.عبد العال سالم مكرّم.

([4]) البيتان من الرجز وهما لأبي النجم العجلي في سيبويه والشنتمري، ج١/٤٦٠، والإنصاف ٣١١، والخزانة ج٣/٥٩١، ج٤/٢٨٧، والمعاني الكبير ٣٦٣، وبلا نسبة في اللامات ومجالس ثعلب ١٥٤، اللغة، شيبان هو ابنه، يقول: قلت له اركب في طلبه لعلنا نصيده فنغدّي القوم به مشويًّا.

([5]) السخاوي: مخطوطة "المفضل في شرح المفصل" الورقتان ٩٥ب، ٩٦أ.

مجيء (أَنَّ) مفتوحة مشددَّة بمعنى (لعلَّ) لغةٌ مشهورة معروفة قد جاءت في كتاب الله تعالى، وكلام الفصحاء من العرب. قال سيبويه: قلت للخليل: ما تأويل من قرأ: (قُل إنما الآياتُ عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) بالفتح؟ قال: تأويله لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون، ولا يجوز أن تكون منصوبة بإيقاع يشعركم عليها، لأنه يصير عذراً للقوم في طلبهم الآيات. قال: والعرب تقول: امضِ إلى السوق أنّا نشتري غلاماً. يريجون: لعلنا نشتري غلاماً[1]. وأنشد الخليل وسيبويه:

قلت لشيبان: ادنُ من لقائه ... أَنَّا نغدِّي القَوم من شوائِه

يريد لعلّنا[2]. وزاد الفراء في معنى أنَّ في هذه الآية وجهاً آخر، قال: يجوز أن يكون تأويله، وما يشعركم أنَّها إذا جاءت يؤمنون أو لا يؤمنون. فيكون في الكلام حذف يدلُّ عليه ما قبله، وتكون أن منصوبة بما قبلها، وأكثرُ القرّاء على كسر إنَّ على الابتداء والقطع مما قبله، وهو الوجه المختار[3].

وعن القراءة الشاذة يقول: "وقال أبو الفتح: وأن يتمُ الرضاعة بالرفع فتلك من الغرائب وحملها على أنَّ في يتم ضميراً يرجع إلى معنى مَنْ أولى من حملها على ما حملها عليه من تشبيه أن بما"[4].

---

(1) قال سيبويه: "وسألته عن قوله عز وجلّ: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموقع إنما قال: "وما يشعركم" ثم ابتدأ فأوجب فقال: "إنها إذا جاءت لا يؤمنون" ولو قال: وما يشعركم أنها، كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون: أنها، فقال الخليل، هي بمنزلة قول العرب: ايتِ السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي: لعلّك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون" انظر: "الكتاب" ج١/٤٦٢-٤٦٣. وانظر معاني القرآن للفراء، ج١/٣٥٠، والمغني، ج١/٤٠ و ٢٧٨.

(2) والبيت الثاني يُروى: (كما نغدّي) في موضع (أنّا نغدّي) في الإنصاف المسألة ٨١، وفي تفسير القرطبي: أنَّ نغدّي، ج٧/٦٤.

(3) الزجاجي: "كتاب اللامات" ص١٣٧، دار الفكر، تحقيق مازن المبارك.

(4) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ١٤٦أ.

بعض القبائل العربية يهمل (أن)، فلا ينصب بها المضارع، برغم استيفائها شروط نصبه، كقراءة من قرأ قوله تعالى: (والوالداتُ يُرضِعنَ أولادَهُنَّ حَولين كاملين لِمن أرادَ أن يتمَّ الرِّضاعة)([1]) برفع المضارع (يتمُّ) على اعتبار (أن) مصدرية مهملة. والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها، والاقتصار على الإعمال؛ حرصاً على الإبانة، وبُعداً عن الإلباس.

ويرى السخاوي هنا حملها على أنَّ في (يتم) ضميراً يرجع إلى معنى (مَن) التي هي اسم موصول بمعنى الذي. أولى من حملها عليه من تشبيه (أَن) (بما) النافية.

وعن حذف الهمزة يقول: "قد تحذف الهمزة وهي مرادة، إذا كان في الكلام عليها دلالة كقوله تعالى: (أنك لأنت يوسف)([2]) في قراءة ابن كثير، وكذلك قال الأخفش في قوله عز وجلَّ: (وتلك نعمة تمنّها) ([3])" ([4])، همزة الاستفهام قد تحذف إذا دلَّ عليها من السياق دليل كما هو الحال في قوله تعالى: (قالوا ائنك لأنت يوسف)، فقد قرأ ابن كثير هذه الآية بحذف همزة الاستفهام؛ لأن سياق الكلام عند حذفها يدلّ عليه وعي مرادة وكذلك الأمر في قوله: (تلك نعمة تمنها عليَّ إن عبدت بني إسرائيل)، فسياق الآية هنا على نية إرادة الهمزة، والتقدير وتلك نعمة أتمنّها عليّ.

وعن حذف نون التوكيد يقول: "وحذف النون في القسم ضعيف نصَّ على ذلك سيبويه، ووجه ضعفه ما تقدَّم ذكره من زوال الفرق، وقد حكى سيبويه عنهم، والله لأضربه، وعلى هذه اللغة قراءة ابن كثير (لا أقسم بيوم القيامة) عند قوم"([5]).

حذف النون – أي: نون التوكيد – من القسم ضعيف، نقول: والله لأضربنَّك، وأما قولنا: والله لأضربك، بحذف النون (نون التوكيد) من جواب القسم، وجه

([1]) سورة البقرة آية رقم ٢٣٣.
([2]) سورة يوسف آية رقم ٩٠، (قالوا أئنك لأنت يوسف).
([3]) سورة الشعراء آية رقم ٢٢، (وتلك نعمة تمنها عليَّ أن عبدت بني إسرائيل).
([4]) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ١٥٧ أ.
([5]) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ٢٠٨.

ضعيف وقد نصَّ على ذلك سيبويه، وقد حكى سيبويه عنهم، والله لأضربك بهذا الوجه الضعيف في حذف النون من جواب القسم، وعلى هذه اللغة، جاءت قراءة ابن كثير في قوله: (لا أقسم بيوم القيامة) عند قوم من العرب([1]).

مما تقدَّم يصل الباحث إلى أنَّ المنهج الذي اتبعه السخاوي وأخذ به في القراءات. هو المنهج القائم على اعتماد ثبوت القراءة بسند نقلي صحيح؛ ولذلك كان يبيّن لكل قراءة من القراءات الثابتة وجهها الموافق للقياسات العربية وأوضاعها، وهناك مجموعة من الحقائق تقررت من خلال موقف السخاوي من الاحتجاج بالآيات القرآنية والقراءات، وهي حقائق تُحدِّد موقفه من القراءات المنكرة والصحيحة والشاذّة وهي:

أولاً: أنَّ القراءة التي تتفق مع قواعد النحو الشائعة والصحيحة أقوى من القراءة التي تخالفها.

ثانياً: أنَّ الظاهرة اللغوية المؤكدة بالقراءة القرآنية أمر واقع لا يجوز ردّه.

ثالثاً: أنَّ الآيات القرآنية مصدر من مصادر الاستشهاد عند السخاوي.

رابعاً: أنَّ القراءة الصحيحة والشاذة مصدر من مصادر الاستشهاد عنده.

وجملة القول كان السخاوي يعتد بالقرءات القرآنية صحيحها وشاذها مما يحتج به على قواعد اللغة والنحو، متبعاً بذلك أبا عمرو الداني الذي قال: "إنَّ القراءة سنّة متّبعة، فلزم قبولها"([2]).

([1]) تأكيد المضارع المثبت المستقبل، في حال وقوعه جواباً للقسم، واجب. ولذلك فإنَّ قولنا: والله لأضربك، بحذف النون فيه خروج عن القاعدة، والصحيح والله لأضربنَّك. أما إذا كان الفعل المضارع منفياً نحو: (والله لا أفعل) أو حالاً نحو (والله لتفعله الآن)، فلا يؤكد بها.

ومن هنا كانت قراءة ابن كثير صحيحة على أساس هذه القاعدة؛ لأن تقدير الآية هو: والله لا أقسم بيوم القيامة، فيكون الفعل المضارع (لا أقسم) منفياً واقعاً في جواب القسم فلا يؤكد بنون التوكيد، وقول السخاوي: "وعلى هذه اللغة قرأ ابن كثير" ينقصه الدقة والصحّة.

([2]) الجزري: "منجد المقرئين"، ص ٢٤٣.

ثانياً – الحديث النبوي الشريف والاستشهاد به:

الحديث الشريف: هو ما أُثِر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة سواءً أكانت الصفة خُلقية أو خَلقية، وهو السنة النبوية، ولا خلاف بين السنة النبوية والحديث النبوي في الاصطلاح الفقهي([1]).

وقد لقي الحديث عناية فائقة بعد القرآن الكريم، من حيث الجمع والتبويب، والدراسة والتصنيف، كما حرص الرواة على روايته، كما قاله الرسول صلّى الله عليه وسلم دون زيادة أو نقصان، فها هو طاووس من شدة حرصه على الحديث كان يعدّه حرفاً حرفاً، وكذلك فعل إبراهيم بن ميسرة([2]).

وقد وقف النحاة من الاحتجاج بالحديث موقفاً فيه نوع من الحذر والتردّد، وكان عذرهم هو أنَّ الحديث كان يُروى بالمعنى.

وأما المستشهدون بالحديث النبوي الشريف، فقد بدءوا يستشهدون به متأخراً بعد أن استوى النحو عِلماً كامل الأصول مستوفى الأحكام، كما أنهم لا يستشهدون بالحديث وحده في الاستدلال على حكم من الأحكام أو على صحة استعمال، بل يجيء مصحوباً بشواهد من القرآن الكريم وقراءته ومن كلام العرب. هذا، ولا يوجد نحويٌّ يستشهد بالحديث على قاعدة ليس لها شاهد أو مثال في كتب النحاة المتقدمين، وغاية الأمر أنَّ السهيلي وابن مالك وابن هشام وغيرهم من النحاة المتأخرين وجدوا في الحديث ما يخالف ما استقرّ بين النحاة من قواعد وأحكام فاجتهدوا في توجيهه وتأويله، وردّه إلى المعروف من كلام العرب ومن شواهد النحو، ومن ذلك أثبتوا أنَّ الحديث النبوي الشريف جارٍ على كلام العرب فيما اطّرد من كلامهم وفيما شذَّ([3]).

([1]) ابن حجر: "هدى الساري في مقدمة فتح الباري"، ج١/٥، تحقيق إبراهيم عطوة.

([2]) سالم أبو زيد: "الزمخشري وجهوده في النحو"، ص٢٦٦، رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف، بيروت.

([3]) د.محمد حسين عبد العزيز "القياس في اللغة العربية"، ص٩٩.

ومن أمثلة الاستشهاد بالحديث على صحة الكلام ما أوضحه ابن مالك أنَّ الحديث أصل يعتمد عليه ويحتج به على صحة القول أو جوازه، ومن هذه المواضيع:

في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله". والقاعدة فيه أن تصحبه الفاء. نحو قوله تعالى: (فأما عاد فاستكبروا...)[1]، ثم يقول: وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث فعُلم بتحقيق عدم التضييق، وأنَّ مَن خصَّه بالشعر أو بالصورة المعيّنة من النثر مقصِّرٌ في فتواه، عاجز عن نصرة دعواه"[2].

من المعلوم أنَّ (أَمَّا) حرف قائم مقام أداة الشرط والفعل الذي يليها، ولذلك يقدِّرها النحويون بمهما يكن من شيء، وحق المتئل بها أَن تصحبه الفاء، نحو قوله تعالى: (فأمَّا عادٌ فاستكبروا في الأرض بغير الحق). ولا تحذف هذه الفاء غالباً إلا في الشعر، ومن حذفها في الشعر قول الشاعر:

فأمّـــا القِتـــالُ لا قِتـــالَ لـــديكمُ وَلكِنَّ سَيراً في عِراضِ المواكِـــبِ[3].

ويقول في عمر: "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب"، وقول أنس: "فما كدنا أن نصل إلى منازلنا"، وقول بعض الصحابة: "والبرمة بين الأثافيّ قد كادت أن تنضج"، وقول جبير بن مطعم: "كاد قلبي يطير". قلت: تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقروناً بأن، وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه

---

(1) سورة فصلت، آية رقم ١٥، (فأما عادٌ فاستكبروا في الأرض بغير الحقّ وقالوا من أشدُّ منَّا قوة..).

(2) ابن مالك: "شواهد التوضيح والتصحيح"، ص ١٣٧-١٣٨.

(3) البيت من بحر الطويل، الشاهد بلا نسبة في الدرر ج٦٢/٢، والهمع ج٥١/٢، والأشموني ج٢٦١/٢، والمحتسب ج٢٥٤/١، قال العيني: هذا البيت لما هجى به قديماً بنو أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس.

عراض الموكب: في شقها ونواحيتها، والمواكب جمع موكب: القوم الراكبون على الإبل المزيّنة. وكذلك جماعة الفرسان. الاستشهاد فيه في قوله: لا قتال، فإنه حذف منه الفاء التي تسمى فاء الجزاء التي تدخل بعد أما. وهذا الحذف للضرورة. انظر ابن مالك "شواهد التوضيح"، ص١٣٧-١٣٨.

في كلام لا ضرورة فيه. والصحيح جواز وقوعه، إلاّ أنّ وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن. نحو قوله تعالى: (وما كادوا يفعلون)([1]) ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً من استعماله قياساً ولو لم يرد سماع؛ لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع. فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة، تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل([2]).

موقف السخاوي من الحديث النبوي الشريف:

لم يغفل السخاوي الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف للتدليل على أمر من أمور اللغة والنحو، إلا أنه لم يُكثر من الاستشهاد به، كما أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وقد بلغ عدد الأحاديث النبوية المستشهد بها في القسم المحقق من كتاب "المفضَّل في شرح المفصَّل" تسعة أحاديث، ولعله قد وقف – كما وقف غيره من علماء اللغة والنحو – من الحديث النبوي الشريف موقفاً فيه نوع من الحذر والتردد، وكان عذرهم هو أنّ الحديث كان يُروى بالمعنى، كما كان السخاوي كغيره من النحاة المتأخرين حين بدءوا يستشهدون به متأخراً بعد أن استوى النحو عِلْماً كامل الأصول مستوفي الأحكام، كما أنه لا يستشهد بالحديث وحده، بل يجيء مصحوباً بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته ومن كلام العرب في الاستدلال على حكم من الأحكام أو على صحة استعمال.

فمن مواضع استشهاده بالحديث النبوي الشريف قوله عن مضارع الفعل (قلى): "وروى الكوفيون قلى يقلَى... و الأجود يقلي، كما قال:

يقلِي الغَواني والغواني تَقليه([3]).

([1]) سورة البقرة، آية رقم ٧١.

([2]) ابن مالك: "شواهد التصحيح"، ص ٩٨-١٠١.

([3]) البيت من الرجز، وهو لأبي محمد الفقعسي. انظر ابن منظور: "لسان العرب"، (قلا) ج٥/٣٧٣١. = =

ومن ذلك: اخبُر تَقلِه[1]..."[2].

رواية الكوفيين قلى يقلَى هي لغة طيِّيء، والأجود قَلَىَ يَقلي، وعليه جاء الشاهد السابق. ومنه حديث أبي الدرداء بكسر اللام في تَقلِه.

وقال: "وأمّا فَضِل يفضُل، فقد جاء له نظائر وذلك حضر يحضُر، .... وعن النبي صلى الله عليه وسلم: "يكفيك ما فضل من الوضوء في يدك أن تمسحَ به رأسك"[3].." [4].

فضِل يفضَلُ كحَذِر يحذَرُ، وفيه لغة ثالثة مركّبة منهما: فَضِلَ، بالكسر، يفضُل بالضمِّ، وهو شاذٌّ لا نظير لَه، وقال ابن سيده هو نادر جعلها سيبويه كمِتَّ تموتُ، قال الجوهري: قال سيبويه: هذا عند أصحابنا إنَّما يجيء على لغتين، قال: وكذلك نَعِم ينعُمُ، ومِتُّ تُموت وكِدتُ تكُودُ[5].

وعن (فاعَلَ) يقول: "فاعل موضوع لما يكون بين اثنين يفعل كل واحد مهما مع الآخر ذلك الفعل... ويجيء بمعنى أفعل نحو، عافاه الله وأعفاه الله، وطارق النعل بمعنى أطرقها ومنه الحديث: "كأن وجوههم المجانّ المطرقة" .. " [6]، يبيّن السخاوي هنا

= = والغواني مفردها غانية وهي المرأة الغنية بحسنها وجمالها عن الزينة.
قليه: نبغضه. والمعنى أن الغواني تبغضه وهو يبغض الغواني.

(1) في حديث أبي الدرداء: وجدت الناس أخبُر تقله. انظر ابن منظور "لسان العرب" (قلا) ج٥/٣٧٣١.

(2) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٥أ.
يقول: جرّب الناس، فإنّك إذا جرَّبتهم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن أسرارهم.
وتقليه: تبغض. لفظُهُ لفظُ الأمر ومعناه الخبر، أي من جرّبهم وخَبرهم أبغَضهُم وتركهم، والهاء في (تقله) للسكت، ومعنى نظم الحديث وجدتُ الناسَ مقولاً فيهم هذا القول، وقد تكرَّر ذكر القِلَى في الحديث.
انظر: ابن منظور "لسان العرب" مادة (قلا).

(3) لم أعثر له على مصدر.

(4) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٥أ.

(5) انظر: ابن منظور "لسان العرب" (فضل) ج٥/٣٤٢٩.

(6) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٢٠ب.
وانظر: ابن منظور "لسان العرب" (طرق) ج٤/٢٦٦٤.

مفهوم بناء (فاعل) ويورد بعضاً من المعاني التي تأتي لها، فمن معاني بنية (فاعل) المشاركة وذلك حين لا يقع الفعل إلا من طرفين مثل سابق، نافس، ويكون كل طرف منهما فاعلاً ومفعولاً به في المعنى إلا أنّ الأوّل منهما يكون فاعلاً والثاني مفعولاً به من حيث الموقع الإعرابي. كما أنَّ (فاعل) تجيء بمعنى أفعل، نحو: أعفاه الله، وطارق النعل بمعنى أطرقها. والذي جاء في الحديث: كأنَّ وجوههم المجانّ المطرقة، أي التِّراس التي أُلبستِ العقَبَ(١) شيئاً فوق شيء، أراد أنّهم عِراض الوجوه غلاظُها، ومنه طارق النعل إذا صيَّرها طاقاً فوق طاقٍ وركَّبَ بعضها فوق بعض، ورواه بعضهم بتشديد الراء في (المطرقة) للتكثير، والأوَّل أشهر(٢)، (بدون تشديد الراء).

وعن اللام في أل التعريف يقول: "وأهل اليمن يبدلون اللام التي للتعريف ميماً، وقال النمر بن تولب: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: "ليس من امبرّ امصيام في امسفر"(٣) ويجوز أن يكون النبي – صلى الله عليه وسلم – تكلم بذلك لمن كانت هذه لغته، أو تكون هذه لغة الرواي التي لا ينطق بغيرها، لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – أبدل اللام ميماً"(٤).

وبعد أن يأخذ بتعداد الوجوه التسعة عشر لِ (اللام) يقول: "والوجه السادس لِ (اللام) بمعنى بعد، كقوله عز وجلّ: (لدلوك الشمس)(٥) أي بعد دلوكها، وقوله – صلى الله عليه وسلم –: "صوموا لرؤيته"(٦) ..."(٧). والمراد صوموا بعد رؤية هلال شهر رمضان.

---

(١) العَقَبُ من كل شيء: عصب المتين، والساقين، ومؤخَّر القدم.
(٢) ابن منظور: "لسان العرب" (طرق)، ج٤/٢٦٦٤.
(٣) انظر: "في اللهجات العربية"، ص١٤٠، إبراهيم مؤنس. وانظر أيضاً: "شرح المفصل"، ج١٠/٣٣، لابن يعيش، وهو مروي عن النمر بن تولب.
(٤) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ١٨٥أ.
(٥) الآية رقم ٧٨ سورة الإسراء.
(٦) انظر: صحيح البخاري، ج٣/٣٥، دار الجيل، بيروت.
(٧) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ١٨٠ ب.

ثالثاً: الاستشهاد بكلام العرب:

وكلام العرب بقسميه: المنظوم والمنثور حجّة النحويين في قياسهم ومعتمد اللغويين في معاجمهم. يقول السيوطي: "وأما كلام العرب فيحتج به بما ثبت من الفصحاء الموثوق بعربيتهم "ثم يصرّح بأنه المنظوم والمنثور بقوله: "ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم"([1]).

وفي كتب النحاة – ولا سيما كتب المتقدمين كسيبويه والفرّاء – كثير من كلام العرب المنثور الموثوق بفصاحته، وما أكثر ما تجد في كتاب سيبويه من قوله: "سمعت من أثق به من العرب يقول: بُسِط عليه مرتان، وقوله: "سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ريح حرور، وهذه ريح شمال..."([2]) وأشباه ذلك من الأقوال، وهذا أوضح من أن يكثر من التمثيل عليه.

ومما هو جدير بالذكر أنَّ اعتماد النحويين واللغويين على الشعر كان أكثر، فقد وجدوا منه – حين أرادوا أن يقعِّدوا العربية ويحفظوا ألفاظها – قدراً كبيراً محفوظاً، يقول ابن رشيق: "ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من جيد المنثور عُشره، ولا ضاع من الموزون عُشره، وقد بقي من الشعر وضاع ما ضاع من النثر لأمرين:

أحدهما – أن الشعر كان ديوان العرب يحفظ تاريخهم، ويعرِّف بمآثرهم، ويدعو إلى فضائلهم.

وثانيهما – أنَّ العرب كانت أُمة أميّة فضاع نثرها الذي تحفظه الكتابة، وبقي شعرها الذي يحفظه الوزن والقافية لتتناقله الألسنة وتعيه الحوافظ([3]).

([1]) السيوطي: "الاقتراح"، ص٥٦–٥٧.

([2]) سيبويه: "الكتاب" ج١/٢٣ و ٣١٩.

([3]) د.محمد حسن عبد العزيز: "القياس في اللغة العربية"، ص١٠١.

والشعر ديوان العرب وحجّة النحاة، يقول ابن عباس: "إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب".

اعتمد النحاة إذاً في عملهم على كلام العرب منظومه ومنثوره، ولكنهم لم يأخذوه كلّه ولم يعتدوا به كلّه، وكان عليهم أن يضعوا مقياساً لما يأخذون ويدعون، ولما يفضلون، وما يستكرهون.

وكان هذا المقياس هو الفصاحة، وقد ربطوا الفصاحة، بالبداوة، بيد أن القبائل العربية لم تكن – كما يقول الأستاذ أحمد أمين – في درجة واحدة من السلامة، فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عربيتها لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد، ولذا لما جاء العلماء يروون اللغة تحرَّوا وفضلوا بعضاً على بعض. لقد حدا اجتهادهم، أن يحدِّدوا العرب الفصحاء في إطارين: المكان والزمان([1]).

وحسب الإطار الزماني فقد وضع العلماءُ الشعراءَ في طبقات وبيّنوا موقف النحاة من الاحتجاج بأشعارهم. يقول البغدادي في "الخزانة": قسم العلماءُ الشعراء على طبقات أربع:

الطبقة الأولى – الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى، وهذه الطبقة يستشهد بشعرها إجماعاً، وإن كان لم يسلم بعضهم من الطعن عليه، فكان عيسى بن عمر يقول: أساء النابغة في قوله:

فبتُّ كأنّي ساورتني ضئيلةٌ من الرُّقْشِ في أنيابِها السمُّ ناقِعُ،

ويقول: موضعه ناقعاً([2]).

([1]) أحمد أمين: "ضُحى الإسلام"، ج٢/٢٤٥، ٢٤٧.

([2]) د.محمد حسن عبد العزيز: "القياس في اللغة العربية"، ص١٠٥.

وساورتني: وثبت عليَّ، الضئيلة: الحيّة الدقيقة، الرُّقش: المنقّطة بسواد وبياض، السم الناقع: السم الزُّعاف القاتل.

= =

الطبقة الثانية – المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان، وهذه الطبقة – كالطبقة السابقة – يحتج بشعرها إجماعاً.

الطبقة الثالثة – المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والصحيح في هذه الطبقة – كما يقول البغدادي – صحة الاستشهاد بكلامها.

وكان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يُلحنون الفرزدق والكميت وذا الرُّمّة، وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولدين، لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب، وقصة عبد الله بن أبي إسحق مع الفرزدق مشهورة(١)، يقول ابن سلام: وأخبرني يونس أنَّ ابن أبي إسحق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمال الشام تضربهم ... بحاصبٍ كنديف القطن منثور

على عمائمنا يُلقى وأرجلنا ... على زواحف تُزجى مخها رير

قال ابن أبي إسحق: أسأت إنما هي (ريرُ) بالرفع وكذلك قياس النحو في هذا الموضع(٢).

الطبقة الرابعة – ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا: كبشار وأبي نواس، والاستشهاد بشعرهم موضع خلاف وفيه كلام طويل.

= = قول عيسى بن عمر إنَّ النابغة أساء في قوله: (في أنيابها السم ناقعُ) ليس دقيقاً؛ لأنَّ من النحاة من جوَّز أن تكون كلمة (ناقع) خبر لكلمة (السم) مع إلغاء الجار والمجرور، وفي الوقت نفسه لو نصب (ناقع) على الحالية مع جعل الجار والمجرور خبراً لجاز أيضاً.

ولمزيد من الإيضاح انظر: "كتاب سيبويه"، ج٢/٨٩.

(١) البغدادي: "خزانة الأدب"، ج١/٦.

(٢) ابن سلام الجمحي: "طبقات فحول الشعراء"، ج١/١٧. الحاصب: الريح الشديدة تحمل الحصى، ونديف القطن: هو القطن المندوف.

ينتهي نسب الشعراء الذين تصحّ نسبتهم إلى الشعر العربي المحض بابن هرمة. جاء في "الأغاني"([1]): كان الأصمعي يقول: خُتم الشعراء بابن هرمة، والحكم الخضري ١٥٠هـ، وابن ميَّادة ١٤٩هـ، وطفيل الكناني، ومكين العذري ١٦٠هـ، ويقول السيوطي: قال الأصمعي: خُتم الشعراء بابن هرمة، وهو آخر الحجج([2])، وعلى القول الراجح فقد توفي ابن هرمة بعد عام ١٥٠هـ، ويبدأ نسب الشعراء المولدين ببشار بن برد ١٦٧هـ، فهو كما يقول السيوطي، أوّل المحدثين.

وأما الإطار المكاني، أو بعبارة أخرى القبائل، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردّوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم، وإليك تصنيف أبي نصر الفارابي لهم في الاحتجاج:

١- كانت قريش أجود العرب انتقاءً([3]) للأفصح من الألفاظ فأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأبينها عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب وهم: قيس وتميم وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين أخذوا عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل([4]).

٢- وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم:

([1]) الأصفهاني: "الأغاني"، ج٤/٣٧٣.

([2]) السيوطي: "الاقتراح"، ص٧٠.

([3]) ابن فارس: "الصاحبي"، ص٢٣، المطبعة السلفية بالقاهرة.

([4]) ومع هذا لم تكن لغة هؤلاء بالمرضية دائماً، قال الحسن البصري يوماً: (توضيّت) فقيل له: (أتلحن يا ابا سعيد!!) فقال: "إنها لغة هذيل وفيها فساد"، انظر سعيد الأفغاني "من تاريخ النحو"، ص٢٠، دار الفكر، بيروت – لبنان.

لم يؤخذ من لخم ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بصلاتهم بغير العربية. ولا من تغلب ولا النمر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية. ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس. ولا من عبد القيس لأنهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنَّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب – قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم([1]).

وكأنَّ هذا التصنيف حاز القبول وجرى عليه العمل وكان الخروج عليه مدعاة إلى النقد، ولما اعتمد ابن مالك على لغات لخم وجذام وغسان تعقَّبه باللوم أبو حيان، فقال في شرح التسهيل: "ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن"([2]).

موقف السخاوي من الاستشهاد بالشعر:

إنَّ المتتبع للسخاوي في مؤلفاته ومن بينها "المفضَّل في شرح المفصَّل" يدرك أنَّه يكثر من الاستشهاد بالشعر للاستدلال على حكم من الأحكام، أو على صحة استعمال. وممّا يلفت النظر أيضاً أنه يورد عدة شواهد شعرية على قضية لغوية أو نحوية، وذلك للتدليل على ما يراه أحد من النحاة أو يراه هو، وفي الوقت نفسه يلاحظ أنّ موقفه من الاستشهاد بالشعر هو موقف الزمخشري صاحب كتاب "المفصّل" في الاحتجاج بشعر المولدين ممّن لا يحتج بشعرهم، فهو لا يقف عند حدّ عصر الاستشهاد والمجمع عليه من قبل النحاة، بل يتجاوزه جرياً واقتداءً بمنهج صاحب

([1]) ابن فارس: "الصحابي"، ص٢١-٢٢.

([2]) السيوطي: "الاقتراح"، ص٢٤.

"المفصَّل" حيث يستشهد بشعر شعراء محدثين مولدين كأبي تمّام وليؤكد الباحث هذا المنهج عند السخاوي يورد الأمثلة المختارة التالية:

يقول عن النطق بالفعل المعتل: "واعلم أنَّ طيئاً تقول في المعتل نحو بَقِي بَقَى، وفَنِيَ فَنَى، وكذلك تقول دُعِيَ ودُنَى في بُنِيَ طلباً للتخفيف؛ فراراً من الكسر إلى الفتح، قال الشاعر:

تَسْتَوقِدُ النَّبْلَ بالحَضيضِ ... وتصطادُ نُفُوساً بُنَت عَلَى الكَرَم"(١)

لغة طيّء بقَى يبْقَى وكذلك لغتهم في كل ياءٍ انكسر ما قبلها، يجعلونها ألفاً نحو بقَى ورَضَى وفَنَى.

وقوله بُنت: أي: بُنيت، يعني إذا أخطأ يوري النار.

وفي إفادة الفعل معنى المطاوعة. وهو قبول المفعول به فعل الفاعل. يقول: "جلببته فتجلبب أي: ألبسته الجلباب "ثم يأتي بالشاهد الشعري على معنى الجلباب وهو المِلْحَفَة:" وقالت امرأة من هذيل ترثي قتيلاً: (من البسيط).

تَمشِي النُّسُورُ إليهِ وهي لاهِيَةٌ ... مَشيَ العذَارى عَلَيهِنَّ الجَلابِيبُ"(٢)

وعن المعاني التي تأتي عليها تفعَّل يقول: "وتفعَّل تأتي على وجوه هذا أوّلها (المطاوعة)، والثاني أن تكون بمعنى التشبّه بالشيء كقوله رُؤبة:

وَقَيسُ عَيْلاَنَ وَمَن تَقَيَّسا

---

(١) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل"، الورقة ٢٠ب. والشاهد لرجل من بولان من طيء في: المرزوقي ١٦٥، و "لسان العرب" (بنى) ج٢٦٥/١، وشرح شواهد الشافية، ص٤٨.

(٢) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل)، الورقة ١٢أ.

والشاهد لجنوب أخت عمرو ذي الكلب ترثيه، ومعنى: وهي لاهية، أنّ النّسور آمنةٌ منه لا تفرقُهُ لكونه ميّتاً، فهي تمشي إليه مشي العذارى. والجلابيب مفردها: جلباب: القميص، وقيل هو الخمار، وقيل هو ما تغطّي به المرأة الثياب من فوق كالملحفة.

أي يُشبِّه بقيس ويُمثل منها"([1])

وقيس هو أبو قبيلة من مضر. قال سيبويه: تقيَّسَ الرجل انتسب إليه. ويُقال: تقيَّس فلان إذا تشبّه بهم أو تمسّك منهم بسبب، إمّا بحلف، أو جوارٍ، أو ولاء.

وعن المعنى الذي يفيده افعوعل وافعنلل، يقول: "افعوعل وافعنلل يفيدان زيادة المعنى والمبالغة، فاخشوشن أزيد من خشن وكذلك اعشوشب أتمّ من عشب، واحلولى أبلغ من حلا، وقد جاء متعدّياً في قول حميد بن ثور:

فلمـــا أتـــى عامـــانِ بَعـــدَ انفِـــصالِه عن الضّرع واحلولى دماثاً يرودها"([2])

بنية افعوعل وافعنلل تفيدان القوة والكثرة والزيادة على أصل معنى المجرد، كما في: اعشوشب، واخشوشن، واحلولى، وهذا البناء يجيء من اللازم والمتعدّي، كما في احلولى في قول الشاعر حميد بن ثور.

ويورد السخاوي الشاهد الشعري التالي:

بَكَر العَوَاذِلُ بالضُّحيَ يَلُحنني وَأَلُومُهنَّه

وَيَقُلنَ شيبٌ قَد عَلاكَ وَقَد كَبِرتَ فَقُلتُ إِنَّه([3])

ثم يعقّبُ عليه بقول النحاة عن مجيء إِنَّه بمعنى نعم وفي الوقت نفسه يذكر رأيه الخاص فيقول: "فقال النحاة: معناه، نعم، ويحتمل أن تكون الهاء اسم إِنَّ والخبر محذوفاً لدلالة الكلام عليه، وإنما الذي يتعين أن تكون بمعنى نعم. قول الراجز:

يَـــا عُمَـــرَ الخَـــيرِ جُزيـــتَ الجَنّـــة اكـــسُ بُنيَّـــاتي وَأُمَّهُنَّـــــه

وَقُـــــلْ لَهُـــــنَّ إِنَّ إِنَّـــــه أُقْـــــسِمُ بـــــاللهِ لَتفعَلُنَّـــــه([4])

وقول الآخر:

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ١٢ ب.

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٢٣ ب

([3]) البيتان من مجزوء الكامل وهما لعبيد الله بن قيس الرقيات. وبكر: جاءه بُكرة. والعواذل هم اللائمون، ويلحنني: يلمنني.

([4]) الأبيات من الرجز، وهي منسوبة في العقد الفريد لبعض الأعراب، ج١٦/٤.

قُلتُ لها والثَّوبُ عَنها لَم يَبِن
أنتِ أُسَيماءُ فَقَالت لِي إِن[1]"[2]

مجيء إنَّه بمعنى نعم هي مسألة خلافية بين النحاة، فقد قرأ المدنيون والكوفيون إلاّ عاصماً (إِنَّ هذان لساحران)[3]، ورُوي عن عاصم أنه قرأ: إِن هذان. بتخفيف إن، ورُوي عن الخليل: إِن هذان لساحران؛ قال: وقرأ أبو عمر: إنَّ هذين لساحران، بتشديد إنَّ ونصب هذين، قال أبو إسحق: والحجة في إنَّ هذان لساحران بالتشديد والرفع، أنَّ أبا عبيدة روى عن أبي الخطاب أنَّه لغة لبني الحارث بن كعب، قال: وقال النحويون القدماء: ههنا هاء مضمرة، والمعنى: إنَّه هذان لساحران، قال: وقال بعضهم إنَّ في معنى نَعَم، وأنشدوا لابن قيس الرقيات:

بكـــرت علـــيَّ عـــواذلي يَلْحـــنني وألومَهُنَّـــه
ويقُلـــن شـــيبٌ قـــد عَـــلاَك وقـــد كـــبرتَ فقلـــتُ: إنَّـــه

أي إنَّه كان كما تقُلن، قال أبو عبيد: وهذا اختصار من كلام العرب يكتفي منه بالضمير لأنّه قد عُلِم معناه[4].

ومن الواضح أن السخاوي قد أخذ بهذا الرأي، وترجيحه لِ (إنَّه) في قول ابن الرقيات أنّ الهاء هنا اسم (إنّ) والخبر محذوف لدلالة الكلام عليه، ويرى أن الذي يتعين أن يكون بمعنى نعم هو قول الراجز:

يا عُمَرَ جُزيتَ الجَنَّة.....

---

(1) البيتان من الرجز، ولم أعثر على قائلهما فيما توفّر لديّ من مراجع ومصادر.
(2) السخاوي: مخطوطة "المفضل في شرح المفصل"، الورقة ٢٧ أب.
(3) سورة طه آية رقم ٦٣.
(4) ابن منظور: "لسان العرب" (أنن)، ج١/١٥٦.

فقلت لها والثوب عنها ....

والرأي الذي أخذ به السخاوي والنحويون القدماء هو الأوجه والأقرب إلى واقع الاستعمال.

وعن مجيء (إلى) بمعنى (في) يقول: "وقال بعض أهل اللغة في قوله عزّ وجلّ: (إلى أن تزكى)(١) أنّ إلى بمعنى (في) أي: هل لك، بمعنى أدعوك إلى أن تزكى، وكذلك قوله عز وجلّ: (ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)(٢) لما كان الرفث بمعنى الإفضاء كان محمولاً على المعنى، قال: (أُحلّ لكم ليلة الصيام الإفضاء إلى نسائكم)، ولا يُقال رفثت إلى المرأة، وإنما يقال رفثت بها، واستدلّ أولئك على أن المعنى فيها، قول النابغة:

فَـــلا تتـــركنيّ بالوعيـــد كـــأنّني إلى الناس مطليٌّ بِهِ القَار أَجـــرَبُ(٣)

قالوا: يريد في الناس، وكقول طرفة:

وإن يلتـــقِ الحـــيُّ الجميـــع فَلاقِـــني إلى ذَروَة البيت الرفيـــع المُـــصمّدِ(٤)

ويُروى (وجدتني) في موضع (فلاقني)(٥).

ما يقوله السخاوي عن مجيء (إلى) بمعنى (في) هو ما يذكره النحاة من بين المعاني التي تفيدها (إلى).

---

(١) سورة النازعات، آية رقم ١٨.

(٢) سورة البقرة، آية رقم ١٨٧.

(٣) الشاهد من بحر الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص٧٨، مطلي، مدهون، القار: مادة سوداء يُطلى بها السفن وقيل هو الزفت.

(٤) الشاهد من بحر الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه، ص٢٥.
الذروة: العلو والمكان المرتفع، المصمد: الذي يكثر قصده.

(٥) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل"، الورقة ٣٥أ.

وعن قيام حروف الخفض بعضها مقام بعض، يقول السخاوي عن مجيء على بمعنى الباء: "قالوا ويجيء على معنى الباء في قولهم: ركب على اسم الله، أي باسم الله، وقال الشاعر:

شدّوا المطيَّ علـى دليـل دائـب من أَرْضِ كاظمةٍ وسيفِ الأبْحُـرِ(١)

قيل: معناه بدليل وقيل هي بمعنى مع أي دليل دائب يواصل السير، وقول أبي ذُؤيب:

وكـأنهنَّ ربابَـةٌ وكأنّـه يَسَرٌ يفيضُ على القِداحِ ومَـصدَعِ(٢)"(٣)

والربابة في بيت أبي ذؤيب: هي الخرقة التي تجمع فيها قداح الميسر، واليسر هو المقامر صاحب الميسر، ومعنى يفيض: يدفع، ومعنى على القداح: بالقداح، ويصدع يفرق ويفصل الحكم، وقيل يصدع يخرج القداح. وقال الأصمعي: قوله وكأنه يسرٌ يفيض على القداح أي يكب عليها وهو يفيض، كما سكر على الخمر، أي سكر وهو يشرب الخمر، يقول الحمار يصكها كما يصك اليسر القداح.

شبه الأُتن في اجتماعها وتصريف الحمار لها على حكمه بقداح يلعب بها يسر ويصرفها كيف شاء (٤).

وعن مجيء (عن) اسماً يقول: "وتكون عن اسماً في قولك جلست من عن يمينه، وكذلك قول ذي الرمة:

---

(١) الشاهد من بحر الكامل، وهو لعوف بن عطية. وصف قوماً رحلوا فشدّوا مطيّتهم للرحيل ومعهم دليل دائب، أي يواصل السير ويديمه، يريد أنهم لا ينفكون من السفر، وتقدير البيت شدّوا المطيّ ومعهم دليل دائب وكاظمة: اسم بئر، والسيف: ساحل البحر.

(٢) الشاهد من بحر الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي يصف أُتناً وحماراً.

(٣) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ٥٧ب، ٥٨أ.

(٤) انظر ابن قتيبة الدينوري: "الاقتضاب" ج٣/٣٧٨-٣٧٩، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ورفيقه.

وهيفٍ تهيجُ البينُ بَعْدَ تجاوُرٍ إذا نَفَحت مِن عَن يمينِ المشارِقِ(١)

فدخول حرف الجر دليل الاسمية، وصورة (عن) لا تتغير في حال كونه حرفاً إذا كان اسماً، إلاّ أنه إذا كان اسماً معناه: الجهة، أو الجانب، كأنه قال: من جانب يمين المشارق، وكذلك قول الشاعر:

فقلتُ للركبِ أن عَلاَ بِهِم مِن عَن يَمينِ الحُبيَّا نظرةٌ قِبَلُ(٢)

وقول الآخر:

فقلتُ اجعلي ضَوءَ الفراقِدِ كُلّها يميناً وَمهوى النَّجمِ مِن عَن شمالِك(٣)

أي من ناحية الشمال...."(٤).

وعن مجيء (كأنَّ) يُراد بها سرعة الشيء وتغيّره وانقلابه، يقول السخاوي: "وقد تأتي كأنَّ ويُراد بها سرعة ذهاب الشيء وتغيّره وانقلابه، فمن ذلك قوله عز وجلّ (كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا ساعة من نهار)(٥)، وقول امرئ القيس:

كأني لَم أركَب جَواداً وَلَم أَقُل لِخيْلي كُرّي كَرَّةً بعد إجفَالِ(٦)

---

(١) الشاهد من بحر الطويل، وهو لذي الرمة، الهيف: ريح حارة ذات سموم. ومعنى نفحت هبت. وهذه الريح إذا هبت أعطشت الناس والإبل، وغيرها. فكان ذلك سبباً لرحيلهم وطلبهم الكلأ.

(٢) الشاهد من بحر البسيط، وهو للقطامي، والركب جمع راكب. والحُبيّا: موضع بالشام، والنظرة القبل: المستأنفة التي لم تتقدمها نظرة، وعلا بهم جعلهم يعلون وينظرون.

(٣) الشاهد من بحر الطويل، وهو بغير نسبة في المفصل، والشاهد فيه مجيء (عن) اسماً بمعنى الجهة أو الناحية بدلالة دخول حرف الجر عليها. الفراقد: مفردها فرقد وهي النجوم، ومهوى النجم: موضع سقوطه.

(٤) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان: ٦١ب، ٦٢أ.

(٥) سورة الأحقاف الآية رقم ٣٥.

(٦) الشاهد من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٧، وكُرّي: تقدّمي. أجفال: نُفور وشرود وهُروب.

وقول الآخر:

فَلَمَّـــا تَفَرَّقنـــا كَـــأَنّي ومَالِكـــاً لِطُولِ اجتماع لم نَبت لَيلـــةً معـــاً(١)

وفي كلام الحسن: "كأنك بالدنيا لم تكن وكأنّك بالآخرة لم تزل(٢)...(٣).

وعن، إنَّ (أنَّ) وما عملت فيه تسدُّ مسدَّ خبر ليت، يقول: إنَّ أنَّ وما عملت فيه تسد مسدَّ خبر ليت كما سدَّ مسدَّ المفعولين في قولك: حسبت أنَّ زيداً منطلق.... والقياس لا يحذف خبر ليت ولعلّ؛ لأنَّ الحرف إنما يجيء لمعنى في غيره، فإذا حذفت الخبر كان مجيء ليت ولعلّ خالياً عن المعنى الذي جاءا له، ولكن قد جاء عنهم ليت أنَّ زيداً خارج، وذلك لأنَّ أنَّ وما عملت فيه سدّت مسدّ الخبر فهو بمثابة الملفوظ به، قال الشاعر:

فَيالَيـــتَ أَنَـــي أَلقـــى مَنـــيَّتي يَكونُ بِتلكَ الأَرضِ وَقتَ حِمَامي(٤)

وقال الحطيئة:

نَدِمت علـــى لِـــسانٍ كَـــانَ منِّـــي فَلَيتَ بِأَنَّهُ في جَـــوفِ عِكـــمِ(٥)..(٦)

---

(١) الشاهد من بحر الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص١١٢، رثى به أخاه مالكاً وكان خالد بن الوليد قتله في حروب الردّة، ومعنى لطول اجتماع: مع طول اجتماع، يقول: إذا مضى فكأنه لم يكن.

(٢) لم أعثر له على مرجع.

(٣) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٩٨أب.

(٤) الشاهد من بحر الطويل. لم أعثر عليه فيما اطلعت عليه من المصادر، منيّتي: موتي، حِمامي: موتي.

(٥) الشاهد من بحر الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه، ص٦١، العِكم: العدل، وقوله بأنّه الباء زائدة والوجه فليته.

(٦) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ١٠٠ب، ١٠١أ.

تختص (ليت) بأسلوب يلتزم فيه العرب حذف خبرها؛ هو قولهم: "ليت شعري.." ومع حذفهم الخبر فيه باطراد يلتمسون أن يذكروا اسمها، وأن يكون هذا الاسم كلمة (شعر) مضافة إلى ياء المتكلّم، وبعدها الخبر المحذوف وجوباً، ثم يذكر بعده جملة مصدّرة باستفهام؛ نحو: ليت شعري... أراغِبٌ صديقي في الزيارة أم كاره؟

وتختص (ليت) – كذلك – بالاستغناء عن اسمها وخبرها إذا دخلت على (أنَّ) (المفتوحة الهمزة المشدّدة النون) إذ يسد المصدر المؤوّل من (أنَّ) ومعموليها مسدَّ معمولي (ليت) مثل: ليت أن الصحة دائمة، وهذا ما يذكره السخاوي في الأمثلة الآنفة الذكر([1]).

وعن مجيء (أما) أداة استفتاح وتنبيه وتحقيق لما يأتي ومقدمة القسم ومفتاحه، يقول: "وأما أيضاً استفتاح وتنبيه وتحقيق لما يأتي ومقدمة القسم ومفتاحه كما قال النابغة:

أمَـــا واللهِ أن لَـــو كُنـــتَ حـــرّاً ... وَمَـــا بـــالحُرِّ أَنـــتَ وَلاَ العتيـــقِ([2])

وكما قال أبو صخر الهذليّ:

أمَا والَّذي أَبكَى وأضـــحَكَ والَّـــذي ... أَمَاتَ وَأحيَا والَّـــذي أَمـــرُهُ الأَمـــرُ
لقَد تركتني أَحـــسُدُ الطَّـــيرَ أَن أَرَى ... أَليفَينِ منها لاَ يَروعُهُما الذُّعرُ([3])..."

([1]) الصحيح أن يُقال: إنَّ المصدر المؤوّل من (أنَّ) وما بعدها في محل نصب اسم ليت، وأما خبر (ليت) فهو محذوف تقديره موجود، ويؤكّد هذا قول العرب: ليت شعري، شعري: اسم ليت، والخبر محذوف تقديره حاصل أو موجود.

([2]) الشاهد من بحر الوافر، وقد نسبه السخاوي إلى النابغة، وهو بلا نسبة في معاني القرآن، ج٢/٤٤، والعتيق: كريم الأصل، ويُقال لمن كان رقيقاً فخلص من الرِّق.

([3]) البيتان من بحر الطويل، وهما لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ج٢/٩٥٧.
أمره الأمر: أمر الله الذي بين الكاف والنون إذا أراد شيئاً أن يقول له: كُن فيكون. أليفين: حبيبين، عشيقين، يروعهما: يفزعهما، الذعر: الخوف والفزع.

(أما) أداة استفتاح للتبيه، فتكون في أوّل الكلام بقصد التنبيه إلى ما يليها، والاهتمام بما يجيء بعدها، كما أنها مقدمة القسم ومفتاحه، نحو قول الشاعر:

أَمَـــا واللهِ إنَّ الظُّلـــمَ لُـــؤمٌ وَمَـــا زالَ المُـــسيءُ هُـــوَ الظَّلُـــومُ

وعن لام التعريف، بقول: "ومن اللامات لام التعريف وهي تختص بالأسماء.. والموضع الثاني أن تكون عوضاً من ياء النَّسب، وذلك قولهم: المجوس واليهود والأصل: يهوديون، ومجوسيون، لأنَّ يهود ومجوس علمان فدخول الألف واللام فيهما في قولهم: اليهود والمجوس كان لما حذفت ياء النسب عوضاً منها، ويدل على ذلك قول الشاعر:

أصَـــاحِ تَـــرَى بُرَيقـــاً هَـــبَّ وَهنـــاً كَنَارِ مجـــوس تَـــستَعِرُ اســـتِعارَا(١)

وقال آخر:

فَـــرَّت يَهُـــودُ، وأســـلَمَت جِيرانَهـــا صَمِّي لِمَا فَعَلَت يَهُودُ صَـــمَامِ(٢)...(٣)

تأتي (أل) عوضاً على ضربين:

أحدهما – أن تكون عوضاً من الهمزة، وذلك في اسم الله عز وجلّ، الأصل فيه: إلاه، فحذفت الهمزة على غير قياس وعُوِّض منها (أل) هذا أحد قولي سيبويه، وكذلك

---

(١) الشاهد من بحر الوافر، وهو لامرئ القيس في ديوانه، ص١٤٧، والرِّواية في "لسان العرب"

أحَارِ أريكَ برقاً هَبْ وَهنا كنارِ مجوس تستعر استعارا.

قال ابن بري: صدر البيتَ لامرئ القيس، وعجزه للتوءم اليشكري. وخصّ نار مجوس لأنهم يعبدونها، وهبَّ: لمع، وهناً: منتصف ليل، تستعر استعاراً: تشتعل اشتعالاً.

(٢) الشاهد من بحر الكامل. وهو للأسود بن يعفر في ديوانه، ص٦١، يُقال للداهية: صمى صمام مثل قطام وهي الداهية أي زيدي.

(٣) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ١٨٣ب، ١٨٤أ.

قال الفرّاء، إلا أنه جعل الهمزة قياساً والأصل عنده: الإلاه، ثم ألقيت حركة الهمزة على اللام فصار اللاه، فالتقى المثلان، وهما اللامان فأُسكتت الأولى، وأُدغمت في الثانية، فقيل: الله.

والقول الثاني من قول سيبويه أن الأصل (لاهَ) ثم دخلت (أل) للتعظيم والتفخيم، واستدل على قول ذلك بقول بعضهم: لاه أبوك.

والثاني – أن تكون عوضاً من ياء النّسب. وذلك نحو قولهم: اليهود والمجوس، والأصل: يهوديون ومجوسيون، فحذفت ياء النسب، وعُوضت منها (أل) ويدل على ذلك أن يهود ومجوس معرفتان علمان. وهذا ما أشار إليه السخاوي آنفاً، وما أورده من شواهد على هذا الموضع.

وعن الوقف على المعرَّف باللام، يقول السخاوي: ".. ويقولون أيضاً في المعرَّف باللام هذا البكر، ومررت بالبكر، قال الشاعر:

قد نصر الله وسعد في القصِر(١)

وقال:

تحفزها الأوتارُ والأيدي الشُّعُر

والنَّبلُ ستون كَأنّها الجمُر(٢)

وقال بعض السعديين:

أنا ابن ماويَّ إذا جَدَّ النَّقُر(٣)

أي النَّقْر وهو صوت تسكّن به الخليل عند شغبها.

وقال الرَّاجز:

---

(١) الشاهد من الرجز، ولم أعثر على قائله فيما توفّر لدي من مصادر ومراجع.

(٢) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في المفصّل، ص١٨٨ وشرح المفصل، ج٩/٧٠.

(٣) الشاهد من الرجز، وهو لعبيد الله بن ماوية الطائي في اللسان (نقر) وفي مصادر أخرى.

أنَــا جَريــرٌ كُنــيتي أبَــو عَمِــر أَضرِبُ بالسَّيفِ وَسَعدٌ في القَــصِر(١)

وقال أبو عمرو: سمعتُ أبا سوَّار ينشد:

عَلَّمنــا إخوانُنــا بَنُــو عِجــل الشَّغرِبيَّ ثُمَّ اعتِقالاً بِالرِّجِــل(٢)..(٣)

ما يورده السخاوي عن الوقف على المعرَّف باللام، هو ما جاء في "الكتاب" لسيبويه"، عن باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيُحرَّك، لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُر، ومِن بَكِر. ولم يقولوا: رأيتُ البكَر، لأنَّه في موضع التنوين، وقد يُلحق ما يبيِّن حركته، والمجرورُ والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم، ومن ثَمَّ قال بعض السعديين:

أنا ابن ماويَّ إذا جدَّ النَّقُر

أراد: النَّقْرُ، إذا نُقِرَ بالخيل، ولا يُقال في الكلام إلا النَّقر، في الرفع وغيره. وقالوا: هذا عِدِل وغِسِل؛ فأتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأوّل؛ لأنه ليس من كلامهم فِعُل(٤).

وفي الاحتجاج بشعر المولدين ممن لا يحتج بشعرهم، ينهج السخاوي نهج الزمخشري، حيث جاء في "خزانة الأدب" للبغدادي ما نصّه: "وأما (الرابعة) – أي الطبقة الرابعة من تقسيم العلماء للشعراء في الاحتجاج بشعرهم – فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري، وتبعه الشارح المحقّق (أي: ابن يعيش)؛ فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح، واستشهد الزمخشري أيضاً – في تفسيره أوائل سورة البقرة من –

---

(١) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في الإنصاف، ش٤٥١، ٧٣٣.

(٢) البيتان من الرجز، وهما لأبي سوَّار الغنوي في العيني، ج٥٦٧/٤، وفي اللسان (عجل)، ج٣٨٤/٤، وقال ابن منظور: "إنما حرَّك الجيم ضرورة؛ لأنه يجوز تحريك الساكن".

(٣) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقتان ٢٣٢ب، ٢٣٣أ.

(٤) انظر: سيبويه "الكتاب" ج١٧٣/٤.

"الكشاف"([1]) ببيت من شعره، وقال: "وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"([2]).

وها هو السخاوي يستشهد بقول أبي تمام حين يقول: "... ومعنى ربّ التقليل، ويظهر فيها معنى التقليل إذا اتصلت بما كقولك: ربما يكون كذا أي أنه يكون قليلاً وعلى هذا المعنى قول حبيب:

عَسَى وَطَنٌ يَدنُو بِهِم ولَعَلّما ... وأَن تُعتِبَ الأيَّامُ فيهم فَرُبَّما([3])

أي أنّ ذلك يقع مرَّ الأيام قليلاً"([4]).

وبهذا القدر من الأمثلة على استشهاد السخاوي بالشعر، يلاحظ أنه لا يكتفي بشرح أو توضيح الشاهد الشعري الذي يورده الزمخشري في "المفصّل" بل يأتي بأكثر من شاهد شعري على الظاهرة اللغوية أو النحوية الواحدة، كما يلاحظ أنه في كثير من الأحيان لا ينسب الشواهد الشعرية إلى أصحابها، بل يتركها من غير نسبة، كأن يقول: كقول الشاعر، وقول الآخر، وهكذا، فهو لم يكن يعتني بها العناية الفائقة وبروايتها.

ونجده في أحيان أخرى يستبدل شرحه بإعادة كلام الزمخشري، كما أنه لا يتقيَّد بمادة النصّ الذي يشرحه كما لم يكن يقصر كلامه عليه، وغايته – إلى جانب الشرح – أن يستقصي المعاني ويستوعب الموضوع، كما أنه يشرح كلام الزمخشري ويزيد عليه كثيراً مما أوجزه في المفصل أو لم يستقصه.

([1]) الزمخشري: "الكشاف" ج١/٢٢٠-٢٢١.

([2]) البغدادي: "خزانة الأدب"، ج١/٦-٧.

([3]) الشاهد من بحر الطويل، وهو لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، في ديوانه، ج٢/١١٥. من قصيدة قالها في المدح. ويُروى (تعقب الأيام) أي عسى وطن يدنو بهم، فتشتفي بالقرب منهم، وقوله: (فربما) أي فربما دنا البعيد، وأعتب الساخط، انظر راجي الأسمر "شرح ديوان أبي تمام" الناشر دار الكتاب العربي.

([4]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٤٧ أب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الرابع

موقف السخاوي من اللغات واللهجات

من خلال تتبع الباحث لموقف السخاوي من اللغات واللهجات في كتابه "المفضَّل في شرح المفصَّل" وجد أنَّ السخاوي – شأنه شأن غيره من علماء اللغة والنحو – ممّن يستأنس في كلامه عن قضايا اللغة والنحو، بما كانت عليه القبائل العربية من اختلاف في اللغات واللهجات.

وليؤكّد الباحث هذا النهج لدى السخاوي يورد الأمثلة المختارة التالية للتدليل على ذلك.

ينقل السخاوي عن العرب فيقول: "وكذلك كُدت تكاد، وهو مركب من كُدت تكود ومن كِدت تكاد"(١) وهذه هي لغة بني عدي(٢).

كاد، فعل أجوف والألف فيه أصلها واو أو ياء، ولذلك جاء على كُدتُ تكاد وهو مركب من كُدت تكود ومن كِدت تكاد. ولغة بني عدي: كُدتُ أفعل كذا بضم الكاف، وحكاه سيبويه عن بعض العرب، قال وقد قالوا كُدتُ تكادُ فاعتلت من فَعُل يفْعُلُ، كما اعتلت مِتّ تموت عن فَعِل يفعُلُ(٣).

وعن بنية (فاعَلَ) يقول: "... فهذه البنية تدل على اثنين اشتركا في الفعل إلا أنك نسبت الفعل إلى أحدهما وجعلته واقعاً على الآخر، وأنَّ المفعول فاعل أيضاً، كما أنّ الفاعل مفعول أيضاً من جهة المعنى؛ ولهذا أجاز البصريون في حال الضرورة خاصة أن يقال: خاصم زيد عمرو فيكون عمروٌ محمولاً على المعنى، وقال أوس بن حجر:

تواهــقُ رجلاهــا يــداها ورأسُــه لَهَــا قتــبٌ خلــفَ الحقيبــة رادفُ

---

(١) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ٥ب.
(٢) ابن منظور: اللسان (كود)، ج٥/٣٩٥١.
(٣) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ١٠٤أب.

وليس في هذا ضرورة حاملة على الرفع، وقد وُجِّه البيت على سؤال سائل كأنه لما قال تواهق رجلاها، قيل له: ما تواهِقُ؟ فقال: يداها، ويجوز أن يكون على لغة غايتاها"([1]).

بنية (فاعَلَ) تدل على اثنين اشتركا في الفعل، فهذا الوزن يؤتى به للدلالة على المشاركة في الغالب، والمشاركة هي أن يفعل الواحد بالآخر ما يفعله الآخر به حتى يكون كل منهما فاعلاً ومفعولاً، نحو: "ضارب زيدٌ عمراً".

و (تواهق) في قول أوس بن حجر، ماضيه (واهق). والمواهقة في السير: المواظبة ومدُّ الأعناق، وهذه الناقة تواهق هذه: كأنَّها تباريها في السير، وقد جاءت رواية البيت في "اللسان" هكذا:

تواهِــقُ رِجلاَهَــا يَــداهُ ورَأسُــهُ لَهــا قَتَــبٌ خَلــفَ الحقيبــة رادفُ

وقد جاء عليه التعقيب التالي: "فإنَّه أراد تواهِقُ رجلاها يديه، فحذف المفعول، وقد عُلِم أنَّ الموافقة لا تكون من الرِّجلين دون اليدين، فأضمر لليدين فعلاً دلّ عليه الأوّل، فكأنّه قال: وتواهق يداه رجليها، ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه في الأول فصار على ما ترى، تواهق رجلاها يداه فعلى هذه الصيغة تقول: ضارب زيدٌ عمروٌ، على أن يُرفع عمرو بفعل غير الظاهر، ولا يجوز أن يرتفعا جميعاً بهذا الظاهر([2]).

وعن فتح عين مضارع (خطف) يقول السخاوي: "وأما خطف بالفتح يخطَفُ فهي لغةٌ حكاها الأخفش، وقال أهل اللغة هي قليلة رديئة"([3]).

([1]) وقوله يجوز أن يكون على لغة غايتاها، إشارةً إلى البيت المشهور:

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

([2]) انظر: ابن منظور "لسان العرب" (وهق)، ج٦/٤٩٣٣.

([3]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل"، الورقة ٢٢أ.

خَطِفَهُ بالكسر، يخطَفَهُ بالفتح، وهو اللغة الجيدة، وفيه لغة أخرى حكاها الأخفش خطف بالفتح، يخطف بالكسر، وهي قليلة رديئة لا تكاد تعرف: اجتذبه بسرعة، وقرأ بها يونس في قوله تعالى: (يخطِفُ أبصارهم)(١)، وأكثر القُرَّاء، قرءوا (يَخطَفُ)، قال الأزهري: وهي القراءة الجيدة(٢).

وعن اللغات في (رُبَّ) يقول السخاوي: "وفي رُبّ لغات: ضمّ الرّاء وفتح الباء وتشديدها وهي الأصل، والتخفيف استحقاق، وقد أخذ بها في (المفصَّل)، قال أبو العباس محمد (المبرد) والدليل على ذلك أنهم يخففون الثقيل ولا يثقلون الخفيف، وقال سيبويه: لو سميت رجلاً برب المخففة ثم حقرته (أي: صغّرته) لقلت: رُبَيب فرددته إلى أصله، كما أنك لو حقرت مذ، لقلت مُنَيْذ؛ لأنّ الأصل منذ، ولغة ثانية ضم الراء وتخفيف الباء، وهي هذه التي ذكرتها وهي قراءة نافع وعاصم ربُمَا، وقال الحادرة:

أَسُـــميَّ مـــا يُـــدريكِ أَن رُبَ فِتيَـــةٍ بَاكرتُ لَـــذَّتَهُم بِـــأدكَنَ مُتـــرَعِ(٣)

ولغة ثالثة – رُبُ بضم الراء والباء مع تخفيف الباء، وهي رواية الأعمش عن أبي بكر عن عاصم، ووجه رابع رُبْ بضم الراء، وإسكان الباء أجازها الكوفيون، قال بعض العلماء وهي قليلة في الشعر، ولعلهم أجازوها قياساً، وقيل إنه أحد وجهي التخفيف، لأنه في الوجه الأوّل خففت بحذف الساكن وفي هذا الوجه خففت المتحرك.."(٤). ربَّ حرف خافض لا يقع إلا على النكرة.

وهو يُشدّد ويخفَّف وقد يدخل عليه التاء، فيُقال: رُبَّ رَجُلٍ، ورُبّت رجلٍ، ويدخل عليه (ما)، ليمكن أن يُتكلّم بالفعل بعده، فيُقال: رُبّما، وفي التنزيل العزيز

---

(١) سورة البقرة، آية رقم ٢٠، (يكاد البرق يخطف أبصارهم كلما أضاء لهم مشوا فيه).
(٢) انظر ابن منظور: "لسان العرب" (خطف)، ج٢/١٢٠٠.
(٣) الشاهد من بحر الكامل، وهو للحادرة في ديوانه ص٣، بتحقيق د.ناصر الدين الأسد.
الأدكن: ما لونه إلى السواد، عنى به هنا الزقّ. مُترع: مملوء، وأدكن مترع: زِقٌ مملوء.
(٤) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقتان ٤٢ب، ٤٣أ.

(رُبَّما يودُّ الذين كفروا)[1]، وبعضهم يقول: رَبَّما، بفتح الراء، وكذلك رُبَّتما ورَبَّتَما، ورَبَما، والتثقيل في كل ذلك أكثر في كلامهم، ولذلك إذا صَغَّر سيبويه رُبَ المخففة المسمّى به، ردّه إلى الأصل على اعتبار أن التحقير (التصغير) يرد الأشياء إلى أصلها. فقال: رُبَيب. قال اللحياني: قرأ الكسائي وأصحاب عبد الله والحسن: "رُبّما يودُّ" بالتثقيل، وقرأ عاصم وأهل المدينة وزِرٌّ حُبيش (رُبَمَا) بالتخفيف[2]، ومن هنا نلاحظ أنَّ رُبّ أورد فيها العلماء أكثر من لغة.

وعن إبدال همزة إنّ (عينا) يقول: ".. وتميم وقيس يبدلون همزة إنّ عيناً وهي العنعنة، قال ذو الرمّة:

أعَن تَرَسَّمتَ مـــن خرقـــاءَ منزِلـــةً ماءُ الصَّبابة مِن عينَيكَ مَـــسجُومُ[3]

وقال ابن هرمة:

أَعَن تغنَّـــت علـــى سَـــاقٍ مُطوَّقـــةٌ ورقاء تدعو هديلاً فـــوقَ أعـــوادِ[4]

ويقولون: علمتُ عنّ عبد الله قائم، وأشهد عنَّ محمداً رسول الله"[5].

---

(1) الآية رقم ٢ من سورة الحجر (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين).

(2) انظر: ابن منظور: "لسان العرب" (ربب)، ج٣/١٥٥١.

(3) الشاهد من بحر البسيط، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص٥٧٦، وهو مطلع قصيدة.
والخرقاء: هي الأرض الواسعة تتخرق فيها الرياح، وترسّم الدار: تأمّلها ونظر إلى رسومها. وماء الصبابة من عينيك مسجوم: أي دموع الشوق ورقة الهوى وولع العشق منهمر من عينيك.

(4) الشاهد من بحر البسيط، وهو لابن هرمه في ديوانه، ص١٠٥.
وتغنّت: غرّدت وهدلت. والمطوّقة: الحمامة ذات الطوق، والورقاء: الحمامة أو التي يضرب لونها إلى الخضرة. الهديل: صوت الحمام، والأعواد: الأغصان.

(5) السخاوي: مخطوطة : "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٩٦أ.

يقول ابن جنيّ: "حدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوزان، وتضجّع قيس، وعجرفيّة ضبّة، وتلتلة بَهراء"([1]).

فأمّا عنعنة تميم، فإنّ تميماً تقول في موضع أن: عَن، تقول: عنّ عبد الله قائم، وهذا ما ذكره السخاوي في هذا الصدد وأورد الشاهدين الشعريين السابقين.

وعن نصب خبر (ليت) يقول السخاوي: "وأجاز الفراء ليت زيداً قائماً بنصبه خبر ليت ويجريه مجرى أتمنّى زيداً قائماً، وأجاز ذلك الكسائي على أنه خبر كان والتقدير عنده كن رواجعا، وليس في قوله: "يا ليت أيام الصبا رواجعاً([2]) حجة لهما عند البصريين، لأنّ (رواجعا) منصوب عندهم على الحال، والخبر مضمر وقد تقدم، وقال أبو عبيدة في الذي ذهب إليه الفراء: إنّه لغة عكل ينصبون خبر ليت وأنشد قول النمر بن تولب:

يـــا لَيـــتني حجـــراً بِـــوادٍ أصمَّ وَلَيتَ أُمّي لَـم تلـدني([3])."([4])

([1]) ابن جني: "الخصائص"، ج٢/١٣، أما عنعنة تميم فإنّ تميماً تقول في موضع أن: عَن.، وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع ضمير المؤنث: إنكش، ورأيتكِش، وأعطيتُكِش؛ تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلت أسقطت الشين. وأمّا كسكسة هوازن فقولهم أيضاً: أعطيتكس ومِنكِس وعنكِس. وهذا في الوقف دون الوصل. وتضجّع قيس: إدغامها الضاد في التاء (أي تاء افتعل)، فتجعلها ضاداً مشدّدة، أي: تقول في اضتجع، اضّجع، وعجرفيّة ضبّة، قال ابن سيده: أراها تقعرّهم في الكلام. والعجرفية أيضاً: الجفوة في الكلام. وأمّا تلتلة بهراء فإنهم يقولون: تعلمون وتِفعلون وتِصنعون، بكسر أوائل الحروف.

([2]) الشاهد من الرجز، وهو من الأبيات التي لم يُعرف قائلها على وجه التحديد، وقد نقله السيوطي عن ابن سلام الجمحي أنه للعجاج في طبقات الشعراء، ص٦٥، قال وهي لغة لهم، سمعت أبا عون الحرمازيّ يقول: ليت أباك منطلقاً، وليت زيداً قاعدني، فأخبرني، اي أبو عون، أو بلغني أن منشأه بلاد العجاج.

([3]) الشاهد من بحر الوافر، وهو بلا نسبة في الدُّرر ج٢/٦٠، والهمع ج٢/٤٥. والسخاوي ينسبه هنا إلى النمر بن تولب، وأصمّ: لا يسمع.

([4]) السخاوي: مخطوطة "المفصّل في شرح المفصّل" الورقة ١٠٠أ.

الذي عليه الاستعمال لِ (إنَّ وأخواتها) أنها تنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها. وهذه هي اللغة المشهورة، وحكى قوم – منهم ابن سيده – أن قوماً من العرب تنصب بها الجزءين معاً.

وهنا ينقل لنا السخاوي عن الفرَّاء بأنه يجيز: ليت زيداً قائماً بنصبه خبر ليت. حيث يجريه مجرى أتمنى زيداً قائماً، ولكن الكسائي يجيز قول القائل: يا ليت أيام الصبا رواجعا، على أنه خبر كان المحذوفة والتقدير عنده كُنَّ رواجعا، ولكنَّ البصريين يعارضون كُلاًّ من الفراء والكسائي، ويقولون لا حجة لهما؛ لأنَّ (رواجعا) منصوب عندهم على الحال، والخبر مضمر وقد تقدم، إلا أنَّ أبا عبيدة يقول إن الذي ذهب إليه الفراء هو لغة قبيلة عكل ينصبون خبر ليت، ثم أورد بيت النمر بن تولب شاهداً على ذلك.

وعن الخفض بـ (لعلّ) يقول السخاوي: ".. وحكى أبو زيد وغيره أنَّ من العرب من يخفض بلعلَّ وأنشدوا قول الغنوي:

فَقُلتُ: ادعُ أخرى وارفَع الصَّوتَ ثَانياً لَعَلَّ أبي المغـوارِ منـكَ قريـبُ(١)

وعن الأخفش أنها (أي لعلَّ) تخفض إذا كسروا لامها، فقالوا: لعلّ أبي فلان، وتأوّل ذلك بعضهم على أنه يريد أنّ آخرها يحذف ثم تلحق لام الجر...."(٢).

للعرب في (لعلّ) لغتان المجمعُ عليها منها هي التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد رُوي أنَّ بعضهم يخفض بها، فأنشدوا بيت الغنوي الآنف الذكر فخفض بها، وهذا شعر قديم، ومثل هذا يُروى على شذوذه ولا يقاس عليه، والخفض هنا جاء لغة عقيل.

---

(١) الشاهد من بحر الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الخزانة، ج٤/٣٧٠. وجاء في رواية أخرى (داعياً) في موضع (ثانياً).

(٢) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" ١٠٢ب.

وعن كسر عين (نعم) يقول السخاوي: "نَعِم بكسر العين لغة في نعم، حكاها الكسائي، وبها قرأ الكسائي وبها يتكلم أشياخ قريش، وقال أبو عمرو بن العلاء هي لغة كنانة والفتح هو المشهور، والأشهر في كلام العرب"([1]).

وعن كسر عين (نعم) يقول السخاوي: ".. وسأل رجل شقيق بن سلمة، فقال يا أبا وائل، أسمعت ابن مسعود يقول: من شهد أنه مؤمن فليشهد أنه في الجنة، فقال أبو وائل: نعِم، قال أبو عبيد: الذي يختار الأخذ باللغة الغالبة الجزلة يعني الفتح، قال: وهي لغة أهل الحجاز وتهامة وعامة العرب، وعليها قرّاء الحرمين، ومعظم قرّاء العراق"([2]).

ما يورده السخاوي هنا من أقوال العلماء في كسر عين (نعم) يؤكّد أن بعض العرب تكسر العين في (نعم) وينسب هذه اللغة إلى أشياخ قريش، بل ينصُّ بعض العلماء على أنها خاصة بحيٍّ من أحياء العرب، وذلك مثل قول أبي عمرو بن العلاء بأنَّ قبيلة كنانة تكسر عين (نعم) وهي لغتهم، ولكن في الوقت نفسه يرى بعضهم الأخذ باللغة الغالبة الجزلة وهي فتح العين في (نعم) وهي لغة أهل الحجاز وتهامة وعامة العرب، وبها أخذ قُرّاء الحرمين، ومعظم قرّاء العراق.

وعن مجيء (إن) حرف صلة بعد (ما) يقول: "... ويبطل عمل ما الذي تعمله على لغة أهل الحجاز فهي كافة (لما) عن عملها، ويقع بعدها المبتدأ والخبر كقولك: ما إن زيد قائم، والفعل والفاعل كقولك: ما إن يقوم زيد، ولا تسمى كافة على لغة بني تميم، لكن تكون صلة مع ما وتأكيداً للنفي"([3]).

يعرض السخاوي في قوله هذا إلى مسألة إعمال (ما) وإهمالها، فأهل الحجاز يعملونها حيث تأخذ اسماً وخبراً وهي عندهم بمنزلة (ليس) وبنو تميم يهملونها، فهي

([1]) السخاوي: مخطوطة :"المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقتان ١٢٩أب، ١٣٠أ.
([2]) المصدر السابق، الورقة ١٣٠أ.
([3]) المصدر السابق، الورقة ١٣٦أ.

عندهم حرف نفي غير كامل، ولذلك قال النحاة (ما الحجازية) وهي عندهم تعمل عمل (ليس)، حرف يرفع المبتدأ وينصب الخبر بالشروط التالية:

١- ألا يتقدم خبرها على اسمها.

٢- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

٣- لا تزاد بعدها (إن).

٤- ألا ينتقض نفيها بـ (إلاّ).

والذي يعنينا الشرط الثالث وهو ألاّ تزاد بعدها (إن) فإن زيدت بعدها (إن) بطل عملها على لغة أهل الحجاز فهي كافة لما عن عملها، ويقع بعدها المبتدأ والخبر نحو: ما إن زيدٌ قائم، والفعل والفاعل نحو: ما إن يقوم زيد، إلا أن التميميين لا يسمونها كافة لأنهم لا يعملون (ما) أصلاً، ويعتبرون (إن) مع (ما) صلة وتأكيداً للنفي.

وفي موضع من مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" يقول السخاوي: "ومن العرب من ألحق علامة التثنية والجمع فقال: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، فتكون الألف والواو للتثنية والجمع لا للضمير، وكأنَّ هؤلاء آثروا الشأن كما أوثر في قولهم: زيد هو القائم للبيان بفصل الصفة من الخبر، وقيل في قوله عز وجل: (فعموا وصمّوا كثير منهم)([1]) إنه على هذه اللغة، وقيل هو على البدل، وكذلك القول في قوله عز وجلّ: (وأسرّوا النجوى الذين ظلموا)([2])... ويقال على هذه اللغة: قمن النساء.. والوجه ترك العلامة في التثنية والجمع، وحكى أبو عمرو: "أكلوني البراغيث"..."([3]).

من الأحكام التي يشترك فيها الفاعل ونائبه أنَّ عاملهما (أي الفعل) لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع في الأمر الغالب، بل تقول: قام أخواك، وقام إخوتك، وقام نسوتك – كما تقول: قام أخوك، ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك. أي

([1]) سورة المائدة، آية رقم ٧١.

([2]) سورة الأنبياء، آية رقم ٣.

([3]) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل"، الورقة ١٩٣أب.

يلحق عامل المثنى ألفاً، وعامل الجمع المذكر واواً. وعامل الجمع المؤنث نوناً، والسخاوي يرى أن إلحاق علامة التثنية والجمع لعامل الفاعل هي مجرد علامة التثنية والجمع وليستا ضميرين، ويرى أنّ العرب في هذا الاستعمال آثرت اعتبار علامة التثنية والجمع أن تكونا للشأن، كما هو الشأن في قولهم زيد هو القائم للبيان بفصل الصفة من الخبر، وقد حمل بعض العرب هذه اللغة على قوله عز وجل: (ثم عُموا وصموا كثير منهم). وقيل هو على البدل، وحُمِل على هذه اللغة أيضاً: قمن النساء، إلا أن الوجه الأصوب والأشهر هو ترك العلامة في التثنية والجمع، وأما ما حكاه أبو عمرو بن العلاء في: أكلوني البراغيث، "فهو نظير قول القائلين: استقبلوني زملائي. وشجّعوني أساتذتي، ورفضوا النوابُ المشروع. يجمع الفعل ما فاعله الجمع. فإنّ الاستعمال الفصيح الراجح تعارف على توحيد الفعل مع فاعله: استقبلني زملائي، وشجعني أساتذتي، ورفض النواب المشروع. بل نحن نعتدُّ (جمع) الفعل مع فاعله على الأنحاء المتقدمة من الأخطاء الشائعة المرفوضة"([1]).

ويورد السخاوي الشاهد التالي:

طَلبـــوا صُـــلحَنا وَلاَتَ أَوانٍ فأجبنـــا أَن لـــيسَ حِـــينَ بقـــاءِ([2])

وبعد أن يذكر أقوال النحاة في تنوين (أوانٍ) بتنوين الكسر، يقول: ".. وقد ذهب الجماعة إلى أنّ (أوانٍ) مجرور بِلات، وأنّ ذلك لغة شاذة"([3]). الأصل في ولات أوانٍ: ليس الحينُ أوانَ صلح، أو ليس الأوانُ أوانَ صلح، فحذف اسم لات على القاعدة (لأنه من شروط عمل لات عمل ليس أن يكون أحد معموليها محذوفاً، والغالب حذف اسمها)، ثم حُذف ما أضيف إليه خبرها وقدّر فبناه – كما يبني قبل

([1]) د.نهاد الموسى: "اللغة العربية وأبناؤها"، ص٢٢-٢٣، مكتبة وسام، عمان – الأردن.

([2]) الشاهد من بحر الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه، ص٣٠.

([3]) السخاوي: مخطوطة "المفصّل في شرح المفصّل"، الورقة ١٩٨ب.

وبعد – إلا أنّ أواناً شبيه بنزالِ وزناً. فبناه على الكسر ونوّنه للضرورة. فهو مبني على الكسر في محل نصب خبر لات، وقيل: إن – لات – في البيت حرف جر، فتكون كسرة أوان كسرة إعراب لا بناء، وهو بعيد(١)، وهو ما أشار إليه السخاوي بأنه لغة شاذة.

وعن هاء السكت الخاصة بالوقف، يقول: "قال الجرمي: وهذا على لغة تميم يقولون: ثوبيه، وغلاميه، وقال الله عز وجل: (كتابيه)(٢) و (حسابيه)(٣) و (سلطانيه)(٤)، قال أبو العباس: وإنما أراد الجرمي أنّ تميماً تثبت الهاء في الوقف، وأنّ غيرهم لا يثبتها..."(٥).

ينسب الجرمي الوقوف على هاء السكت إلى بني تميم، ويأتي أبو العباس ليقول: إنما الجرمي أراد أن تميماً تثبت الهاء في الوقف وأنّ غيرهم لا يثبتها.

وعن لغات ولهجات بعض القبائل العربية يقول السخاوي: "كشكشة ربيعة يقولون: (اكرمتكش) وكسكسة تميم يقولون (اكرمتكس). وتلتلة بهراء يكسرون تاء تفعلون، وعنعنة تميم يقولون في (أنّ) عنّ، وفراتية العراق (لغة من جاوز الفرات من العرب وخالط النبط)، وغمغمة قضاعة (أي لا تبين في كلامها) وطمطمانية حمير (أي لا يكاد كلامهم يفهم)"(٦).

الكشكشة لغة لربيعة، وفي الصحاح: لبني أسد، يجعلون الشين مكان الكاف، وذلك في المؤنث خاصة، فيقولون عليش، ومنش وبش، ومنهم من يزيد الشين بعد

---

(١) عبد المتعال الصعيدي: "شذرات على شرح شذور الذهب"، ص١٥٨، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر بمصر ١٩٦١م.

(٢) سورة الحاقة، آية رقم ١٩، (فأما من أُوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرءوا كتابيه).

(٣) سورة الحاقة، آية رقم ١٩، (إني ظننت أني ملاق حسابيه).

(٤) سورة الحاقة، آية رقم ٢٩، (هلك عني سلطانيه).

(٥) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل"، الورقة ٢٠٩أب.

(٦) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل"، الورقتان ٢١١ب، ٢١٢أ.

الكاف (وهو ما ذكره السخاوي هنا) فيقول: عليكش، وإليكش، وبكش، ومنكش وذلك في الوقف خاصة، وإنما هذا لتبين كسرة الكاف فيؤكد التأنيث، وذلك لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف، فاحتاطوا للبيان فأبدلوها شيناً، فإذا وصلوا حذفوا لبيان الحركة، ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف فيبدل فيه أيضاً([1]).

والكسكسة، لغة لتميم: هو أن يزيدوا بعد كاف المؤنث سيناً فيقولوا: أعطيتُكِس، ومنكس، وهذا في الوقف دون الوصل، قال الأزهري: الكسكسة لغة من لغات العرب تقارب الكشكشة، ومنهم من يدع الكاف بحالها ويزيد بعدها سيناً في الوقف فيقول: مررت بكِس، أي بِكِ([2]). وهذا ما أشار إليه السخاوي هنا. وقد نسب لسان العرب الكسكسة إلى قبيلة هوازن. وتلتلة بهراء يكسرون تاء تفعلون، فيقولون: تِدرُسون. وعنعنة تميم فيقولون (أنّ) (عنّ). وفراتية العراق من جاوز الفرات من العرب وخالط النبط. وغمغمة قضاعة وهي التي لا تبين ولا تفصح كلامها. وطمطمانية حمير. وفي صفة قريش: ليس فيهم طُمطانية حمير، شبّه كلام حمير لما فيه من الألفاظ المنكرة بكلام العجم.

وعن الأصل في الإمالة يقول: "الأصل التفخيم وهو لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة بني تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد وقيس، والدليل على أن الأصل التفخيم أَنَّ كل مُمال جائز، وليس كل مُفخم يجوز إمالته([3]) ويقول "كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء وهي لغة لبعض أهل الحجاز"([4]).

([1]) انظر: ابن منظور: "لسان العرب"، ج٥/٣٩٩٢، (كشش).
([2]) المصدر السابق، ج٥/٣٨٧٥ (كسس).
([3]) السخاوي: مخطوطة: "المفضل في شرح المفصّل" الورقة ٢١٥ ب.
([4]) المصدر السابق الورقة ٢١٧أ.

الإمالة وتُسمّى الكسر، والبطح، والاضطجاع، ومعناها: هو أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف إن كان بعد الفتحة ألف نحْوَ الياء، وذلك في قولهم (عالِم): عِالِم، وفي (سالم): سِالم، وفي (جالس): جالس، وفي (رَمَى): رَمِى، وفي (سَعَى): سَعِى، ونحو ذلك. وأما الغرض منها فهو التناسب ولضرب من تجانس الصوت. وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس، وأمّا أهل الحجاز فيفخّمَون بالفتح، وهو الأصل ولا يميلون إلاّ في مواضع قليلة. وأما حكمها فالجواز. وأمَّا محلّها فالأسماء المتمكنة والأفعال، هذا هو الغالب([1]).

وبعد هذا القدر من الأمثلة، يرى الباحث أنَّ دائرة الاحتجاج باللهجات عند السخاوي قد اتسعت، ولم يقتصر على لهجات القبائل الست المعتمدة، كما أنه كان في موقفه منها موافقاً لموقف سيبويه وحده، يتعرض لها، ويوازن بينها، ويذكر عللها، ويأتي بلهجات لم يذكرها سيبويه.

ولم تقتصر عنايته على سيبويه وحده، وإنما شملت أيضاً كثيراً من علماء اللغة وشيوخ النحاة، كأبي الحسن الأخفش، وأبي عمر الجرمي، وأبي العباس المبرد، وأبي إسحق الزجاج، وأبي بكر بن السراج، وغيرهم من النحاة واللغويين.

([1]) انظر "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" ص٧٦٢-٧٦٣ تحقيق محمد محيي الدين، مكتبة النهضة المصرية. وانظر: ابن جنّي: "كتاب اللُّمع في العربية"، تحقيق فائز فارس، دار الأمل للنشر – الأردن، ومكتبة الكندي، إربد – الأردن.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الخامس

منزلته بين العلماء

لقد اجتمع للسخاوي من فنون العلم وضروب الآداب والمعرفة ما قلّ أن تجتمع لغيره–ساعده على ذلك ما كان عليه من عقل حصيف، وفكر نيّر، وذكاء فذّ، فحفظ ما تلقّاه واستوعبه –فكان– رحمه الله– مقرئاً، مجوداً، متكلّماً، محققّاً، لُغوياً، نحويّاً، مفسّراً، فقيهاً، محدثاً، أصولياً، خطيباً، أديباً، شاعراً، وقد أجاد وأتقن هذه العلوم والمعارف المتنوعة إجادة تامة، وإتقاناً بليغاً، ولم يكن في عصره من يباريه أو يلحق به، وآية ذلك ما تركه من مصنفات في هذه العلوم، إلاّ أنه كان أكثر ميلاً إلى علم القراءات والعناية به، فنبغ فيه وتميز تميزاً فائقاً حتى عدّه معاصروه شيخ القراء بدمشق في زمانه، إذ أقرأ الناس ما يزيد على أربعين سنة، فكان فيها مثال العالم الفاضل، والمحققّ البارع، فيممّ شطره طلبة العلم من كل حدب وصوب ينهلون من معينه الفرات الصافي.

ومن أقوال العلماء فيه:

قال عنه الإمام الذهبي:" كان إماماً كاملاً، ومقرئاً محققّاً، ونحويّاً علاّمة، مع بصره بمذهب الإمام الشافعي –رضي الله عنه– ومعرفته بالأصول، وإتقانه للغة، وبراعته في التفسير، وإحكامه لضروب الأدب، وفصاحته في الشعر، وطول باعه في النثر، مع الدين والمروءة، والتواضع، واطراح التكلف، وحسن الأخلاق، ووفور الحرمة، وظهور الجلالة، وكثرة التصانيف وقد كان من أفراد العالم وأذكياء بني آدم..."([1]).

ووصفه الصفدي بقوله:" كان السخاوي إماماً في النحو، علاّمة، مقرئاً، محقّقاً مجوداً، بصيراً بالقراءات وعللها، إماماً في النحو واللغة، والتفسير، وله معرفة تامّة

([1]) الذهبي "سيرة أعلام النبلاء" ج٢٣/١٢٣، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت –لبنان، ١٩٨١.

بالفقه والأصول، وكان يفتي على مذهب الشافعي، وتصدَّر للإقراء بجامع دمشق..."([1])

وأثنى عليه جمال الدين القفطي وأشاد بمنزلته، فقال:"وخرج من مصر، واستوطن دمشق، وتصدَّر بجامعها للإقراء والإفادة، فاستفاد منه الناس، وأخذوا عنه، وصنّف في علم القراءات..."([2]).

وامتدحه تاج الدين السُّبكي، فقال:" وكان فقيهاً يفتي الناس، وإماماً في النحو، والقراءات والتفسير، قصده الخَلقُ من البلاد لأخذ القراءات عنه، وله المصنفات الكثيرة والشعر الكثير، وكان من أذكياء بني آدم،..."([3]).

ووصفه شمس الدين بن الجزري بقوله: وكان إماماً، علاّمة، محققّاً، مقرئاً، مجوِّداً، بصيراً، بالقراءات وعللها، إماماً في النحو واللغة، والتفسير، والأدب، أتقن هذه العلوم إتقاناً بليغاً ليس في عصره من يلحقه فيها... وكان عالماً بكثير من العلوم الأخرى مفتياً، أصولياً، مناظراً... ليس له شغل إلا العلم والإفادة، أقرأ الناس نيفاً وأربعين سنة بجامع دمشق... وقد تقدم بدمشق على علماء علومه وفنونه، وتصدّر للإقراء والإفادة، وازدحم الناس للإقراء عليه، ولا تصحّ لواحد منهم نوبة إلاّ بعد زمان... وأقرأ الناس بتربة أمّ صالح ولأجله بُنيت، وهو أوّل من أقرأ بها... وكانت له حلقة إقراء بالجامع الأمويّ عند قبر يحيى بن زكريا عليهما السلام، وتردّد إليه الناس وأقرأهم أربعين سنة ونيفاً، وكان لهم فيه اعتقاد عظيم"([4])فهذه الأقوال مجتمعة –فضلاً عن غيرها– تجمع على الثناء عليه والإشادة به والامتداح له، والإعجاب بشخصيته العلمية الفذة، التي تربَّعت على عرش عصره، وتبوَّأت مكانتها المرموقة مدة تزيد على نصف قرن بكل جدارة واقتدار.

([1]) الصفدي "الوافي بالوفيات" ج٢٢/٦٥

([2]) القفطي "إنباه الرّواة على أنباه النحاة" ج٢/٣١٢،٣١١، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

([3]) ابن السبّكي "طبقات الشافعية الكبرى" ج٨/٢٩٧ مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.

([4]) ابن الجزري "غاية النهاية في طبقات القراء" ص٥٦٨–٥٧١، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٠.

ولا أدلّ على ما قدمناه من أقوال من قول ابن خلّكان:" رأيته مراراً راكباً بهيمة إلى الجبل، وحوله اثنان وثلاثة يقرءون عليه في أماكن مختلفة دفعة واحدة، وهو يردّ على الجميع، وكان أقعد بالعربية والقراءات من الكنديّ"[1].

ومما هو جدير بالذكر أن ثقافة السخاوي قد امتدت إلى النظم في الألغاز النحوية والفقهية[2]فمن ألغازه النحوية قوله:

ما اسم يُنوَّن لكن ... قد أوجبوا منعَ صرفِهِ
وما الذي حقّه النُّو ... نُ حين جاءوا بحذفِهِ

الاسم المنوَّن الذي قد أوجب النحاة منع صرفه هو الاسم الواقع في باب جوارٍ وغواشٍ حيث جاء التنوين عِوضاً عن الياء المحذوفة، وهذا لا يكون إلا عند ما يكون الاسم نكرة وفي حالتي الرفع والجر، وأما في حالة النصب فتثبت الياء ولا ينوَّن الاسم حينئذٍ.

وأما الاسم الثاني الذي حقُّه النون حين جاءوا بحذفه فهو الاسم الذي يلحقه تنوين التمكين كزيدٍ ورجُلٍ وبيضٍ، وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنُّه في باب الاسمية، لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف. ومنها:

ما تاء مُخبرٍ إن[3] تقُل هيَ فاعِلٌ ... وتكون مفعولاً فأنتَ مُصدَّقُ
واسم لفاعلٍ إن نطقتَ بِلفظِهِ ... وَعَنيتَ مَفعولاً فأنتَ مُحَقّقُ

([1]) ابن خلّكان "وفيات الأعيان" ج١/٣٤٥، دار صادر بيروت- لبنان ١٩٧٧، تحقيق د.إحسان عباس، والسيوطي "بغية الوعاة" ج٢/١٩٢، دار الفكر، ط/٢، بيروت –لبنان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

([2]) المصدر السابق ج٢/١٩٢ وما يليها.

([3]) همزة (إن) هنا يجب أن تنطق وصلاً للضرورة الشعرية في البيتين، وإلاّ فإنّ همزة (إن) الشرطية هي قطع في الأصل. ولكن قراءتها همزة القطع في البيتين يكونان مختلّين وزناً.

الأوّل: التاء في نحو: بِعت، تقول بِعتُ الغلامَ فالتاء فاعل، ويقول الغُلامُ: بُعتُ فالتاء مفعول، يريد باعني مولاي، وبُني الفعل للمفعول، وأصلُهُ بُيِعتُ كَضُرِبتُ.

والثاني: نحو: مختار، تقول: اخترتُ فأنا مُختار فيكون اسم الفاعل وأصله مُخْتَيِر واخترتُ المتاعَ فهو مُختار اسم مفعول وأصله مُخْتَيَر.

الفصل السادس

موقف السخاوي من الخلاف بين علماء اللغة والنحو

يبدو للباحث أنّ السخاوي في كتابه "المفضل في شرح المفصل" يورد أقوالاً لكثير من علماء اللغة والنحو بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين للاستدلال على حكم من الأحكام أو على صحة استعمال، كما يبدو له أنّ السخاوي يبادر إلى القول: "وهذا ما يراه البصريون" أو الكوفيون، أو غيرهما من المدارس النحوية، إلا أنّه يبدي ميله للمدرسة البصرية وتغليب أو ترجيح رأيها، وفي الوقت نفسه لا يغفل رأي الكوفيين إذا رأى أنّ الموضع يؤيد رأيهم، كما يظهر جليّاً ميله للأخذ برأي سيبويه في المسألة اللغوية أو النحوية التي تكون محل شرح أو إبانة وتوضيح.

وجملة القول فإنّ السخاوي في منهجة هذا قريب من المدرسة البغدادية التي تأخذ بآراء علماء اللغة والنحو وأقوالهم، بصرف النظر عن مذاهبهم اللغوية والنحوية.

وليؤكد الباحث هذا النهج عند السخاوي يورد الأمثلة المختارة التالية:

فعن كراهية اجتماع اللفظين المشتبهين يقول في "شرح المفصّل": "لا يجوز إنّ أنّ زيداً منطلق يعجبني، عند سيبويه، وذكر أنّ العرب اجتنبت اجتماع اللفظين المشتبهين، وأجاز ذلك الكوفيون، فإن فصلت بشيء جاز ذلك باتفاق، نحو "إنّه عندنا أنّ زيداً في الدار"[1].

إنّ وأنّ تفيدان التأكيد، فمعناهُما واحد، وبالتالي فإنّ اجتماعهما متتاليتين غير جائز في الاستعمال عند سيبويه؛ لأنّ العرب تتجنب اجتماع اللفظين المشتبهين، حيث يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس يحسن أن تلي إنّ أنّ ولا أنّ إنّ، ألا ترى أنك لا تقول: إنّ أنّك ذاهب في الكتاب، ولا تقول: قد عرفت أنّ إنك منطلق في الكتاب، وإنما قبح هذا هنا كما قبح في الابتداء؛ لأنّهما جميعاً للتأكيد ويجريان مجرى واحداً، فكرهوا

---

(1) السيوطي: "الأشباه والنظائر" ج١/٤٤.

الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وإنَّ. فإن فصلت بينهما أو عطفت حَسَنٌ، فالفصل قولك: إنَّ لك أنّك تحيا وتكرم. والعطف قولك: إنّ كرامتك عندي وأنك تُعان، وعلى هذا قراءة: وأنَّك لا تظمأ. ومن كسر استأنف([1]).

وأما الكوفيون فقد أجازوا اجتماعهما، وهذا يخالف ما اجتمعت عليه العرب.

وعن إنَّ واللام أيُّهما أشدّ تأكيداً، يقول السخاوي في "شرح المفصَّل": "اختلف النحاة في إنَّ واللام أيُّهما أشد تأكيداً، فقال بعضهم: إنَّ لتأثيرها في المعمول وتغييرها لفظ الابتداء أشد تأكيداً وأقعد من اللام، وقال آخرون: اللام أشد تأكيداً، لأنه يتمخض دخوله لذلك، ولا يكون له شبه بالفعل"([2]).

يعرض السخاوي هنا لمسألة خلافية عن إنَّ واللام أيُّهما أشد تأكيداً، فاللام تدخل خبر إنَّ توكيداً ودخولها يوجب كسر إنَّ، قال تعالى: ﴿والله يعلم إنك لرسولُه﴾([3]).

وإنما ذخلت لتوكيد الخبر، كما دخلت إنَّ لتوكيد الجملة، وكان حقها أن تكون قبل إنَّ، إلا أنهم كرهوا الجمع بين حرفي التوكيد فزحلقوا اللام إلى الخبر، وكانت اللام أولى بذلك؛ لأنها غير عاملة، وإنَّ عاملة، فكان تقديم العامل أولى. ومجيء إنَّ لتوكيد الجملة. واللام لتوكيد الخبر، يجعلنا نحكم على أنَّ أشد تأكيداً من اللام، لأنّ إنّ تؤكّد الاسم والخبر بينما اللام تؤكد الخبر وحده.

وعن إسناد الفعل (جنى) إلى الضمير يقول السخاوي: "وروى الكسائي جنيت الماء في الحوض، وجنوته أي جمعته"([4]).

([1]) سيبويه "الكتاب" ج٣/١٢٤، وحاشة (٣) ص١٢٤ تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت – لبنان.

([2]) السيوطي: "الأشباه والنظائر" ج٢/٧٨.

([3]) سورة المنافقون آية رقم ١.

([4]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ٤ب، ٥أ.

وعن إفادة المضعَّف العين معنى الاتخاذ يقول: "... وأمّا وسّدته فتوسّده، فهذا على غير معنى الاتخاذ، وإنما هو مثل كسّرته فتكسَّر"([1]).

من المعاني التي يفيدها الفعل المزيد بتضعيف عينه الاتخاذ أي اتخاذ الفعل من الاسم نحو: "خيّم القوم" أي ضربوا خياماً، والسخاوي هنا يقول إنّ الفعل وسّدته فوسّده هو لإفادة معنى المطاوعة أي أنَّ توسَّد جاء لمطاوعة وسَّد، مثل كسَّرته فتكسَّر، بمعنى أنَّ تكسَّر جاء لمطاوعة كسَّر والمطاوعة هي حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعول نحو: كسَّرت الزجاج فتكسر. والسخاوي هنا يقول رأيه في هذه المسألة.

وعن إفادة المزيد بتضعيف العين معنى التكثير، يورد الشاهد التالي:

فَعُـــروَةُ مَـــاتَ مَوتـــاً مُـــستَرِيحاً فَهأنـــذا أُمَـــوَّتُ كُـــلَّ مَـــوتِ([2])

فيقول: "وأقول إنَّ هذا بمعنى التكثير، لأنَّه قال: كل موت فكأنَّه يموت أنواعاً من الموت، وضروباً منه كثيرة حتى لا يبقى منه نوع..."([3]). أماته الله، وموَّته، شُدّد للمبالغة، والمبالغة هنا تفيد التكثير في حصول الفعل (مات) أكثر من مرّة.

وعن التفريق في المعنى بين كسبت واكتسبت، يقول: "... وقول الله عز وجلّ (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت)([4])، جعل الاكتساب في الإثْم لما فيه من زيادة الاضطراب، والطلب بحب النفس له وشهوتها وحرصها عليه بخلاف الخير والعبادة، وقال قوم: إنها بمعنى واحد"([5]).

([1]) المصدر السابق الورقة ١٣ب.

([2]) الشاهد من بحر الوافر، وهو بلا نسبة في "لسان العرب" (موت) ج٦/٤٢٩٥، وجاء فيه (كل يوم) بدل (كل موت).

([3]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٢٠أ.

([4]) سورة البقرة آية رقم ٢٨٦.

([5]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٢٢أب.

قال سيبويه: كسب أصاب، واكتسب: تصرَّف واجتهد، قال ابن جنيّ: قوله تعالى: (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) عبَّر عن الحسنة بكسب، وعن السيئة باكتسبت، لأنَّ معنى كسب دون معنى اكتسب، لما فيه من الزيادة، وذلك أَنَّ كسْبَ الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة، أمرٌ يسير ومستصغر، وذلك لقوله، عزّ اسمه: (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها) أفلا ترى أن الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها، ضعف الواحد إلى العشرة؟ ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها لم تُحقر إلى الجزاء عنها، فعُلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسنة، فإذا كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية، عُظّم قدرُها وفُخّم لفظ العبارة عنها، فقيل: (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فزيد في لفظ فعل السيئة، وانتقُص من لفظ الحسنة، لما ذكرنا([1]).

وذهب قوم إلى أن كسب واكتسب بمعنى واحد، وهذا قول لا يتفق مع ما هو منصوص عليه بأَنَّ الزيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى وهذا ما نصَّ عليه وبيّنه ابن جني في هذا الصدد.

وفي الأخذ برأي البصريين وعلى رأسهم سيبويه الذي قال: إنَّ من تكون لابتداء الغاية في الأماكن فظنّ قوم أنه أراد من لا تكون لابتداء الغاية في الزمان، يقول السخاوي: "... وإنما أراد سيبويه أنها لابتداء الغاية في الأماكن غالباً ولم يُرد اختصاصها بالمكان، وليس في قوله أنها لابتداء الغاية في الأماكن ما يقتضي اختصاصها بها، بل هي لابتداء الغاية في الزمان والمكان جميعاً، ولهذا قال النحاة: إنَّ (من) أعمّ من منذ، لأنَّ منذ تختص بالزمان و (من) لا تختص بأحدهما دون الآخر..."([2]).

([1]) ابن منظور: "لسان العرب" (كسب) ج٥/٣٨٧٠.

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٣٢أ.

يدافع السخاوي هنا عن سيبويه فيرد ظن من يقول بأنَّ سيبويه قال إنّ (من) لابتداء الغاية في الأماكن، وإنما هي أيضاً لابتداء الغاية في الزمان لأنه ليس في كلامه ما يقتضي اختصاصها بالمكان، بل هي لابتداء الغاية في الزمان والمكان جميعاً، فهي حرف خافض لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: خرجت من بغداد إلى الكوفة، وهي حرف خافض لابتداء الزمان، وذلك قولك: انتظرتك من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، ويستشهد على موقف سيبويه بقول النحاة: إنَّ (من) أعمّ من (منذ)، لأن منذ تختص بالزمان، نحو: لم أره منذ وقتٍ طويل، و (من) لا تختص بأحدهما دون الآخر، وهو ما أوضحناه هنا.

وفي معرض كلامه عن المعاني التي تأتي إليها (من) حيث يورد قول أبي الحسن الأخفش وسيبويه، ويبدو ميله للأخذ برأي سيبويه – يقول السخاوي: "... فلهذا خصَّ سيبويه زيادتها بالنفي وأجاز أبو الحسن الأخفش زيادتها أيضاً في الواجب واحتجّ بقوله عو زجلّ: (من خير من ربكم)([1])، وقوله عز وجل: (ويكفر عنكم من سيئاتكم)([2])، ويرد السخاوي على أبي الحسن الأخفش، فيقول: "فأمّا الأولى – أي (من) في الآية الأولى – فما زيدت إلا بعد النفي وهو قوله سبحانه: (ما يود) فلما تقدم النفي صار (خير) كأنه المنفي؛ لأنّ المعنى: يود ألاّ ينزل عليكم من خير، وأما قوله عز وجل (من سيئاتكم) فلا حجّة فيه، لأنّ (الصدقة([3])) ويكفر بعض السيئات فمن للتبعيض"([4]).

([1]) سورة البقرة آية رقم ١٠٥، (أن ينزل عليكم من خير من ربكم).

([2]) سورة البقرة آية رقم ٢٧١، (ويكفر عنكم من سيئاتكم، والله بما تعملون خبير).

([3]) إشارة إلى كلمة (الصدقات) الواردة في الآية: (إن تبدوا الصدقات فنعماً هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير).

([4]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٣٣ب.

من معاني (من) أنّها تكون زائدة في النفي، نحو قولك: ما جاءني من أحد، أوما رأيت من أحد، قال تعالى: (مالكم من إله غيره)([1]) و (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب)([2]). أي مالكم إله غيره، وفما أوجفتم عليه خيلاً. والسخاوي هنا يذهب مذهب سيبويه وهو أنّ (من) لا تزاد إلاّ في النفي، وأما زيادتها في الواجب فهو قول ذهب إليه أبو الحسن الأخفش واستشهد عليه بآيتين من القرآن الكريم هما: (من خير من ربكم) وقد ردّه السخاوي بذكر (ما يودّ) السابق لهذه الآية، وأمّا: ويكفر عنكم من سيئاتكم – فقد ردّه السخاوي بذكر كلمة الصدقات في بداية هذه الآية الكريمة، فالصدقة تكفر بعض السيئات، وعلى هذا فإنّ (من) في هذه الآية الكريمة للتبعيض وليست زائدة، وبهذا ينتصر السخاوي لسيبويه على أبي الحسن الأخفش.

وعن إفادة (حتى) معنى التعظيم والتحقير، يقول السخاوي: "وفيها – أي حتى – معنى التعظيم والتحقير، ولا تفارق حتى هذا المعنى؛ لأنه وصف من أوصافها في جميع مواضعها"([3]).

حتى: من الحروف التي تعمل مرة ولا تعمل مرة أخرى.

فالعاملة: هي الجارة ويكون معناها الغاية، كقولك: قام القوم حتى زيدٍ، وسرت حتى المغرب، قال الله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر)([4]) تقدّر مرة تقدير (مع) ومرة تقدير إلى.

وغير العاملة: هي التي تجري مجرى الواو في العطف؛ لأنّها تدلُّ على التعظيم والتحقير تقول في التعظيم: مات الناس حتى الأنبياء والملوك، وتقول في التحقير: وصل الحجاج حتى المشاة والصبيان والنساء/ وعلى هذا تقول: أكلت السمكة حتى رأسها،

([1]) سورة الأعراف الآيات ذوات الأرقام ٥٩، ٦٥، ٧٣.
([2]) سورة الحشر آية رقم ٥.
([3]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٣٧أب.
([4]) سورة القدر آية رقم ٥.

أي ورأسها، وقد تجري (حتى) مجرى حرف من حروف الابتداء، فيقع بعدها الجمل، وذلك نحو قولك: سار القوم حتى زيد سائر.

وعن تناظر (رب) وتناقضها يورد السخاوي قول أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري وهو كوفي المذهب، فيقول: "قال أبو بكر: إنما كانت ربّ مثل كم؛ لأنّ كل واحدة منهما لأكثر من الواحد، إلاّ أنّ (كم) للتكثير، ورب للتقليل فهي نظيرها من وجه، ونقيضتها من وجه، والعرب تحمل الشيء على نظيره ونقيضه جميعاً، قال: وأيضاً فإنّ النحويين كالمجمعين على أن ربّ جواب، تقول: ربّ رجل عالم لمن قال لك: ما رأيت رجلاً عالماً، فأنت إنما تقول في جواب ربّ رجل عالم قد رأيت فضارعت ربّ حرف النفي من هذه الجهة، لأن حرف النفي أيضاً جواب، وحرف النفي له صدر الكلام فكذلك ربّ لها صدر الكلام، وحرف النفي أيضاً يليه الواحد المذكور الذي يراد به الجمع فكذلك ربّ"([1]).

كم في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه ربّ؛ لأنّ المعنى واحد، إلا أنّ كم اسمٌ وربّ غير اسم، بمنزلة من فهي حرف جر شبيه بالزائد. وكلٌّ من (كم) و (ربّ) تستعملان للإخبار لأكثر من الواحد، إلا أنّ (كم) للتكثير، وربّ للتقليل، فهي نظيرها من وجه، ونقيضتها من وجه، والعرب تحمل الشيء على نظيره ونقيضه جميعاً. وربَّ لها صدر الكلام، وكذلك كم لها صدر الكلام.

وعن مجيء (عن) بمعنى (الباء)، يقول السخاوي: "وقال قوم: إنّ عن بمعنى الباء في رميت بالقوس وعن القوس، وليس كذلك؛ لأنّك إذا قلت: رميت بالقوس كان كقولك: كتبت بالقلم، وإذا قلت: عن القوس كان على ما قدَّمته"([2]).

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ٤٩أب.
([2]) المصدر السابق الورقة ٦٠أب.

يخالف السخاوي هنا ما ذهب إليه قوم من أن (عن) بمعنى (الباء) في قولنا رميت بالقوس وعن القوس. فهو يرى أن قولنا رميت بالقوس هي بمنزلة كتبت بالقلم فهي هنا للاستعانة. وأما قولنا رميت عن القوس، فإنَّ (عن) أفادت المجاوزة أي جاوز بالرمي القوس إذا كان السهم تجاوز القوس إلى الرمية. وهذا ما ذهب إليه سيبويه حين قال: "عن لما عدا الشيء وتجاوزه"(١).

وعن حذف حرف الجر والخلاف بين البصريين والكوفيين في حذفه وحكم السخاوي على ما استشهد به الكوفيون بالشذوذ، يقول: "وقالوا في القسم اللهِ لأفعلنَّ، وهذا عند البصريين لا يجوز إلا مع همزة الاستفهام أو ها التي للتنبيه؛ لتكونا عوضاً عن حرف القسم. واستدلوا على أنهما عوض من حرف القسم المحذوف بأنه لا يجوز الجمع بينهما وبينه فلا يقال: أواللهِ، ولا ها واللهِ، وأجاز الكوفيون حذف حرف القسم من غير (ها) التي للتنبيه ومن غير (همزة) الاستفهام وقاسوا ذلك على مواضع جاءت شاذة حذف فيها حرف الجر، من ذلك:

رسمِ دارٍ وقفت في طَلَلِه(٢)

وقال رؤبة:

خيرٍ عافاك الله"..."(٣)

يأخذ السخاوي هنا بمذهب البصريين من حيث أنه لا يجوز حذف حرف الجر وبقاء الاسم مجروراً إلا مع (همزة الاستفهام) أو (ها) التي للتنبيه. لتكونا عوضاً عن حرف القسم، واستدلوا على أنهما عوض عن حرف القسم المحذوف بأنه لا يجوز الجمع بينهما وبينه، فلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه. وقد أجاز الكوفيون

---

(١) انظر سيبويه "الكتاب"، ج٤/٢٢٦-٢٢٧.

(٢) الشاهد عجز بيت من بحر الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص١٨٨.
ورسم الدار: ما بقي من آثار الدار، والطلل: الموضع المرتفع.

(٣) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ٧٢أ.

حذف حرف القسم من غير (ها) التي للتنبيه، ومن غير (همزة الاستفهام) وقاسوا ذلك على مواضع جاءت شاذة حذف فيها حرف الجر، والشاذ لا يقاس عليه.

وعن الحروف المشبّهة بالأفعال وتقديم أخبارها على أسمائها، والانتصار لأبي علي الفارسي، وهو صاحب مدرسة خاصة في النحو(١)، يقول السخاوي: "ولا يجوز تقديم أخبارها، وهذا لا يلزم؛ لأنّ تقديم الأخبار قد يكون معلّلاً بغير علة واحدة، وأما قول بعضهم إنها تشبه الأفعال؛ لأنها مفتوحة الأواخر، كما انفتح آخر الفعل الماضي فهو تشبيه ضعيف مع أنه قام دليل اعتباره في إبطال الكل إذا خففت في نحو: وإن كل لما....

ويضيف قائلاً: "وقال أبو علي الفارسي: "إن (ما) إذا دخلت على (إنّ) حدث لها معنى نفي"، أراد أنها تفيد تحقيق الشيء ونفي ما عداه؛ لأنّها إذا دخلت على إنّ أكدتها وإنّ للتحقيق، وتأكيد التحقيق هو أن يختص المعنى بالشيء وينتفي عما سواه، ولم يُرد أنّ (ما) في قولك (إنّما) نافية، وإنما أراد هذا المعنى، وفي معنى هذا قول بعضهم (إنما) لتحقيق المتصل وتمحيق المنفصل"(٢).

يخالف السخاوي هنا قول من يقول لا يجوز تقديم أخبار الحروف المشبهة بالأفعال على أسمائها، فهذه الحروف يشترط في خبرها إذا كان مفرداً أو جملة – أن يتأخر عن اسمها. فيجب مراعاة الترتيب بينهما في هاتين الحالتين، بتقديم الاسم وتأخير الخبر.

أمّا إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة. بأن كان شبه جملة: (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط، فيتوسط بينه وبين الحرف الناسخ عند عدم وجود مانع: نحو: إنّ في السماء عبرة، وإنّ فوق كل ذي علمٍ عليماً.

---

(١) اسمها مدرسة القياس، ويعدّه الكثيرون من أئمة البصريين، ومن قبله ابن السرّاج، ومن بعده ابن جنّي، وجميعهم بصريون، وكل منهم له شخصية مستقلة.

(٢) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ٧٣أب.

وأمّا سبب تسميتها بالحروف المشبهة بالأفعال، فالوجه هو أن كلاً منها يقوم مقام فعل في معناه على النحو التالي: إنَّ وأنَّ بمعنى أُؤكد. ولكنَّ بمعنى استدرك، وكأنّ بمعنى أشبِّه، ولعلّ بمعنى أرجو، وليت بمعنى أتمنى.

وإذا اتصلت (ما) بهذه الحروف كفتها عن العمل أي أبطلت عملها باستثناء ليت: فمنهم من أجاز عملها وإن اتصلت بها (ما) تقول: ليتما زيداً يزورني، وليتما زيدٌ يزورني.

وقول أبي علي الفارسي أنّ (ما) إذا دخلت على (إنّ) حدث لها معنى نفي فقد أراد أنها تفيد تحقيق الشيء ونفي ما عداه. وذلك كقولنا: إنما المؤمنون إخوة. تفيد أنَّ المؤمنين لا يكونون في كل الأحوال وفي كل الظروف إلا إخوة فأخوتهم هنا ثابتة دائمة أبداً لا يطالُها تبدّل أو تغيُّر أو تحوُّل. فدخول (ما) على (إنَّ) جاء لتحقيق المتصل وتأكيده، وإبطال ومحق المنفصل.

وفي مجيء (كأنَّ) تشبيهاً وشكّاً وواجبة يذكر أقوال النحاة ويعقّب عليها ويبدي رأيه ويصفه بالصحيح، يقول: "وذكر بعض النحاة أنّ (كأنّ) قد تكون شكّاً وذلك في نحو قولك: كأنَّ زيداً يذهب، قال: فهذا شكٌّ؛ لأنّك لا تشبه بالفعل، وقال بعضهم: أنها تكون تشبيهاً وشكّاً وواجبة، فالتشبيه إذا كان خبرها اسماً جامداً كقولك: كأنَّ زيداً الأسد، والشك إذا كان خبرها مشتقاً كقولك: كأنَّ زيداً قائم، والواجب كقولك: كأنَّ زيداً قد جاء، وهذا وإن لم يذكره البصريون المتقدمون فهو صحيح"([1]).

استعمال (كأنَّ) في التشبيه مطرد في سائر أحوالها عند جمهرة النحاة، ولكنَّ فريقاً يقول: إنها لا تكون للتشبيه إلا حين يكون خبرها اسماً أرفع من اسمها قدراً أو أحط منه أو يكون خبرها اسماً جامداً؛ نحو: كأنَّ زيداً الأسد، أو: كأنَّ اللصَّ قردٌ. وتكون

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ٩٨أ.
يقصد السخاوي بالواجب المثبت فحينما يقول: كأنَّ زيداً قد جاء، يكون مجيئه واقعاً لا شكَّ فيه، فالواجب هنا ضد المنفي كما في الاستثناء، وقد سمّي موجباً أيضاً.

للشك إذا كان خبرها اسماً مشتقاً نحو: كأنّ زيداً قائم. وتكون واجبة نحو: كأنَّ زيداً قد جاء، وهذا وإن لم يذكره البصريون المتقدمون؛ فإن السخاوي يصفه بالصحيح.

ويورد السخاوي رأي أبي علي الفارسي في كأنَّ، فيخالفه، حيث يقول: "قال ابو علي: إذا قلت كأنك بزيد قد جاء، فالكاف والباء زائدتان، والتقدير كأنّ زيداً قد جاء، والذي قاله لا يستقيم؛ لأنهم قالوا في هذا المعنى كأنّي بزيد وقد جاء"([1]).

يخالف السخاوي هنا أبا علي الفارسي حيث يذهب إلى أنَّ (الكاف) و (الباء) زائدتان في قولنا: كأنّك بزيد قد جاء ويرى السخاوي أن العرب قالت في هذا المعنى: كأنّي بزيد وقد جاء، وليس كأنك بزيد وقد جاء.

وعن زيادة (أنَّ) بعد (الكاف) يقرر السخاوي أنَّه شيء غريب، حين يُعقّب على مجيء ظبية مجرورة في قول الشاعر:

وَيَـــومَ تُوافينـــا بِوجـــهٍ مُقَـــسَّمٍ كأَن ظَبيةٍ تعطو إلى وارق الـــسَّلَم([2])

([1]) المصدر السابق ٩٨أب.

من الأساليب الفصيحة المسموعة قولهم: كأنك بالفرج لآتٍ، وكأنّك بالشتاء مقبل، وكأنّك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزُل، وقد تعدَّدت الآراء في المراد، ففي الأسلوب الأوّل: التعبير عن قرب مجيء الفرج وقرب إقبال الشتاء، وفي الثاني خطاب موجّه إلى المُحتضِر: كأنك بالدنيا لم تكن (أي: لم توجد) أو: كأنك لم تكن بالدنيا، لقصر المدة فيها في الحالتين، وكأنك في الآخرة – تتوهم أنك لم تَزُل عن الدنيا ولم تبارحها. وتعدَّدت كذلك الآراء في إعراب تلك الأساليب: ففي الأسلوب الأول تكون (كأن) للتقريب والكاف اسمها، وأصل الكلام: كأن زمانك آتٍ بالفرج ثم حذف المضاف وهو كلمة (زمان) أما الخبر فهو كلمة (آتٍ) مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدَّرة على الياء المحذوفة؛ لأنه اسم منقوص مجرد من (أل) والإضافة والجار والمجرور (بالفرج) متعلق بالخبر (آتٍ) ومثل هذا الإعراب يقال في إعراب: وكأنك بالشتاء مقبل. وفي الأسلوب الثاني: يكون الخبر محذوفاً فيهما. وجملة (لم تكن)، وكذلك جملة (لم تزل) في محل نصب حال. والأصل: كأنك تبصر بالدنيا حالة كونك لم تكن بها (لأنك تبصرها في لحظة مغادرتها)، وكأنك تبصر بالآخرة في حالة كونك لم تزُل (أي: في حالة لم تزُل فيها عن الدنيا، ولم تغادرها نهائياً). انظر: عباس حسن (النحو الوافي)، ج١/٦٣٣.

وعلى ذلك يكون إعراب كأني بريدٍ وقد جاء. فتكون: كأنَّ للتقريب والخبر محذوف وجملة وقد جاء في محل نصب حال.

([2]) الشاهد من بحر الطويل، ونسبته موضع خلاف بين الرواة. = =

وذلك غريب، إنما تُزاد (أن) بعد (لما) كقول زهير:

وَلَمَّـــا أَن تَفَـــرَّقَ آلُ ليلـــى جَرَت بيني وَبَيـــنَهم ظِبـاءُ[1]...."[2]

كلمة (ظبية) في البيت السابق تُروى على ثلاثة أوجه: الجر، والنصب، والرفع، فأما رواية الجر فتُخرَّج على أنّ (الكاف) حرف جر، و(أَنَّ) زائدة بين الجار والمجرور وظبية مجرور بالكاف، وكأنه قال: كظبية تعطو إلى وارق السَّلم، وأما رواية النصب فتُخرَّج على أنّ (كأن) مخففة من الثقيلة عاملة وقوله: (ظبية) اسم كأنَّ. وجملة (تعطو) صفة لظبية، وخبر كأن محذوف، والتقدير: كأنّ ظبيةً عاطية إلى وارق السَّلم هذه المرأة، وأما رواية الرفع فتخرج على أن (كأن) حرف تشبيه مخفف، واسم كأن محذوف وظبية خبره، وتقدير الكلام: كأنها ظبية عاطية إلى وارق السَّلم.

ووجه الجرّ هو الذي يصفه السخاوي بالشيء الغريب، ويقول: إنما تزاد (أن) بعد (لما) وذكر بيت زهير شاهداً على ذلك، ومجيء (أن) زائدة أكثر ما يقع:

١- بعد (لما) الحينية نحو الآية (فلمّا أن جاء البشير)[3].

٢- بين الكاف ومجرورها، نحو: (أنت كَأَن بدرٍ). وهذا نادر.

٣- بين فعل القسم و (لو) نحو قول المسيَّب بن علس:

فأُقـــسمُ أَن لَـــو التقينَـــا وَأَنـــتُمُ لَكَانَ لَكُم يَومٌ مِـــنَ الـــشرِّ مُظلِـــمُ

= = توافينا: تأتينا وتزورنا، ووجه مقسم: جميل، مأخوذ في الأصل من انقسام بزنة السحاب وهو الجمال، وتعطو: تمد عنقها، والسَّلم: نوع من الشجر المورق.

(1) الشاهد من بحر الوافر. وهو لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه ص٤٤، شرح وتقديم وضبط علي فاعور. والظباء هي الغزلان، يقول: لما ارتحل آل ليلى سنحت ظباء فتشاءمت بها.

(2) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ٩٩أب، ١٠٠أ.

(3) سورة يوسف آية رقم ٩٦.

وعليه فإن حكم السخاوي بالغرابة والشذوذ على جرِّ كلمة (ظبية) جاء من كون زيادتها بين الكاف ومخفوضها نادر، والنادر لا يُقاس عليه.

وعن مذهب الجماعة في (أو) و (أم) ورأي الكيسانية فيهما، يقول السخاوي: ".. وإذا قلت: أزيد في الدار أو عمرو، فجواب هذا نعم أو لا؛ لأنك لا تسأل عن أحدهما، ولا معنى لكلامك أيُّهما في الدار، فالجواب نعم أو لا، وإذا قلت: أزيد في الدار أم عمرو؟ فالسؤال عن تعيين الذي في الدار. والمعنى أيّهما في الدار، والجواب زيد أو عمرو، وإذا قلت على هذا: الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية، والمعنى أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية، ولم ترد المفاضلة بين الكل، وإنما أريد أفضلية أحدهما لا تعيينه على ابن الحنفية أو فضلته على أحدهما كأنّ السائل قال: أتعتقد تفضيل أحدهما لا تعيينه عليه، وهذا مذهب الجماعة، أو تعتقد مذهب الكيسانية في تفضيله على أحدهما لا تعيينه؛ لأنهم يفضلونه على كل واحد منهم، ولم يسأل السائل عن الحسن والحسين أيهما أفضل؟ ولا عن الثلاثة أيهم أفضل، وإما تسأل عن أحدهما وابن الحنفية، فالجواب أحدهما بهذا اللفظ إن أجاب على مذهب الآخرين"([1]).

همزة الاستفهام هي أصل أدوات الاستفهام، وهي ترد لطلب التصوّر (وهو تعيين المفرد، ويكون الجواب بالتعيين) نحو: أزيد نجح أم سعيد؟ ولطلب التصديق (وهو تعيين النسبة ويكون الجواب بنعم أو لا) نحو: أنجح زيد؟ فعندما تكون للتعيين فلا بُدّ لها من معادل وهو أم، وعندما تكون للتصديق وهو تعيين النسبة، يكون الجواب بنعم أو لا. وهذا ما ذكره السخاوي في هذا الصدد. وفي قولنا: الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ فالسؤال هنا أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية، ولم يُرد المفاضلة بين الكل أي الثلاثة، وإنما أريد أفضلية أحدهما لا تعيينه على ابن الحنفية، أو أفضليته على أحدهما كأن السائل قال: أتعتقد تفضيل أحدهما لا تعيينه عليه وهذا هو مذهب الجماعة. أو

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ١١١ب، ١١٢أ.

تعتقد مذهب الكيسائية في تفضيله على أحدهما لا تعيينه؛ لأنهم يفضلونه على كل واحد منهما، أي يفضلون ابن الحنفية على كل من الحسن والحسين، ولم يسأل عن الحسن والحسين أيُّهما أفضل؟ ولا عن الثلاثة أيهم أفضل، وإمَّا تسأل عن أحدهما وابن الحنفية، فالجواب أحدهما بهذا اللفظ إن أجاب على مذهب الآخرين.

وعن الإجماع على إخراج (لكن) من حروف العطف إذا تقدمتها الواو، يقول: "فإن قلت ما جاءني زيد ولكن عمرو بالواو خرجت لكن عن العطف باتفاق، وكانت الواو هي العاطف دونها ولكن لمجرد الاستدراك بعد النفي"([1]).

لكن: حرف عطف معناه الاستدراك – أي يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الحكم. نحو ما صاحبت الخائن لكن الأمينَ. ولا يكون عاطفاً إلا باجتماع ثلاثة شروط:

أولها – أن يكون المعطوف مفرداً، لا جملة، ما سافر عليٌّ لكن زيدٌ.

ثانيها – ألا يكون مسبوقاً بالواو مباشرة، نحو: ما صادقت الشرير لكن الخيِّرَ.

فإن سبقته الواو مباشرة لم يكن حرف عطف، واقتصر على أن يكون حرف استدراك وابتداء كلام، ووجب أن تقع بعده جملة تُعطف بالواو على الجملة التي قبلها؛ نحو ما قلت الكذبَ ولكن قلت الصدقَ. فالواو حرف عطف. (لكن) حرف استدراك وابتداء كلام، والجملة بعدها معطوفة بالواو على الجملة التي قبلها.

وهذا الشرط هو الذي أشار إليه السخاوي بأنَّ (لكن) إذا تقدمتها (الواو) خرجت عن العطف باتفاق([2]).

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّ" الورقتان ١١٤ب، ١١٥أ.

([2]) ولذلك يستحسن عدم الجمع بين الواو ولكن، وقد جعل بعض اللغويين المعاصرين الجمع بينهما من الأخطاء الشائعة، فلا تقول: لم يجئ زيدٌ ولكن عمرو. فإذا وقعت في استعمال فمعنى ذلك أنّ الواو للعطف و (لكن) هي المخففة عن (لكنّ). وهي عند ذلك مهملة لا عمل لها، ولا مانع بعد ذلك إن قلنا: إنها تفيد الاستدراك.

ثالثها – أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي، نحو: لا تأكل الفاكهة الفجّة لكن الناضجة. فإن لم تُسبق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة ووجب أن يقع بعدها جملة مستقلة في إعرابها، نحو: يشتد الحرُّ صيفاً. لكن يشتد البرد شتاءً.

ويؤخذ مما سبق أنّ الحرف (لكن) حرف استدراك دائماً، سواءً أكان عاطفاً أم غير عاطف، وأنه لا يعطف إلا بشروط ثلاثة مجتمعة، فإن فُقد منها شرط أو أكثر لم يكن عاطفاً، ووجب دخوله على الجمل، واعتباره حرف استدراك وابتداء معاً.

وعن مجيء (لا) اسماً ووصفه لذلك بزعم حيث أنّ الزعم فيه معنى الادِّعاء يقول السخاوي: "... وذهب بعض النحاة إلى أنها (أي لا) تكون اسماً بمعنى غير، قال: وذلك نحو قولك: خرجت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيء، وزعم أنها اسم، لدخول حرف الجرّ عليها...."([1])

من مواضع زيادة (لا) أن تزاد بين العامل والمعمول، وهذا ما جاء في كل من العبارتين: خرجت بلا زاد، وغضبت من لا شيء حيث زيدت (لا) بين الجار ومجروره في كل منهما، واعتبارها اسماً لدخول حرف الجر عليها مخالف للاستعمال؛ لأنَّ الحرف لا يكون اسماً.

وعن مجيء (لا) زائدة للتوكيد يقول السخاوي: "... واعلم أنَّ زيادة لا في هذا هو قول عامة المفسِّرين وقول النحاة البصريين، والكسائي، والذي أنكر هذا هو الفراء، وقال: (لا) تكون زائدة في أوَّل الكلام، وقال: إن (لا) في قوله عز وجلّ: (لا أُقسم بيوم القيامة)([2]) زائدة، إذ الكلام متقدم من المشركين كأنهم أنكروا البعث فقيل لهم: ليس الأمر كما تقولون، ثم قال: أقسم بيوم القيامة، قال ابن الأنباري: فعلى مذهبه يحسن الوقف على (لا) ولم ينكر صاحب المفصل – رحمه الله – هذا القول

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضَّل في شرح المفصَّل" الورقة ١١٩ب.

([2]) سورة القيامة آية رقم ١.

ولكنه اختار قوله، وهو أن تكون (لا) غير زائدة، ولكنها (لا) النافية دخلت على فعل القسم وفائدتها توكيد القسم، قال: وذلك مستفيض في كلامهم وأشعارهم"([1]).

يعرض السخاوي هنا أقوال علماء النحو واللغة في مجيء (لا) زائدة للتوكيد فيذكر أن هذا الحكم بمجيئها زائدة للتوكيد هو قول عامة المفسرين، وقول النحاة البصريين، والكسائي وهو أحد شيوخ المدرسة الكوفية، ويذكر أنّ الفرّاء أنكر زيادتها وقال (لا) لا تزاد في أوّل الكلام، وإنما هي نافية وقال ابن الأنباري يحسن على قول الفرّاء الوقف على (لا)، ثم يُتابع الكلام، والزمخشري صاحب كتاب "المفصّل" لم ينكر هذا القول، ولكنه اختار قول الفرّاء، وهو أن تكون (لا) غير زائدة ولكنها (لا) النافية.

وأمّا قوله تعالى: (لا أقسم بيوم القيامة)، ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها – أن (لا) زائدة، كأنه قال: أقسم بيوم القيامة، وهذا القول فيه نظر أيضاً؛ لأنّ([2]) (لا) لا تُزاد أوّلاً.

والثاني – أنها بمعنى ألا وفيه نظر أيضاً؛ لأنه لا يُعرف له نظير.

والثالث – وهو الوجه أن (لا) ردّ لكلامهم/ وذلك أنّ القرآن كالشيء الواحد والسورة الواحدة: فيأتي الجواب عمّا في سورة أخرى فكأن (لا) ردّ لما تكرر من إنكار البعث ثم قال: أقسم بيوم القيامة. فاعلم أنّ الله تعالى يقسم بيوم القيامة ولا يقسم بالنفس اللوامة. ويدل على صحة ذلك قوله تعالى: (إن الله لا يستحي أن يضربَ مثلاً ما بعوضة فما فوقها)([3])، وهذا جواب ما ضربه الله من المثل من العنكبوت والذباب وهما في موضع غير هذا والجواب عنهما ها هنا كما ترى.

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ١٣٨أب، ١٣٩أ.

([2]) (لا) تُزاد زيادة يستقيم بها الكلام.

([3]) سورة البقرة آية رقم ٢٦.

وعن الاستشهاد برأي سيبويه والأخذ فيه فيما يتعلق بزيادة من، يقول السخاوي: "إنما خصّ سيبويه غير الإيجاب بزيادة من؛ لأنها إذا دخلت لتأكيده وتقرير عمومه، وتزاد تارة لتحقيق العموم، أما زيادتها لتأكيد العموم ففي قولهم: ما جاءني من أحد فمن هنا زائدة على الحقيقة؛ لأنّك إذا قلت: ما جاءني أحد أفدت نفي الجنس، وإذا قلت: ما جاء من أحد أفدت أيضاً نفي الجنس، فما زاد في نفي الجنس، لكنّه أكّد معناه وحقّقه؛ لأنّ العموم مع دخول من في هذا قد تأكد وشبه النحويون هذا بجمع الجمع"(١).

من معاني (من) إفادة التوكيد (ولا تكون معه إلا زائدة) وزيادتها إما للنصّ على عموم المعنى وشموله كل فرد من أفراد الجنس، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهومين من الكلام قبل دخولها. فالأوّل مثل: ما غاب من رجل وأصل الجملة: ما غاب رجل. وهي جملة قد يفهم منها أنّ نفي المعنى منصبّ على رجل واحد دون ما زاد عليه. أي: أنّ رجلاً واحداً هو الذي لم يغب، وأنّ من الجائز غياب رجلين أو رجال.

والسبب في اختلاف الفهم أنّ كلمة (رجل) النكرة ليست من النكرات الملازمة للوقوع بعد النفي (وهي النكرات القاطعة في الدلالة على العموم والشمول بعد ذلك النفي، ويتحتم أن ينصب النفي الذي قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها وأن يمتنع معه الخلاف في الفهم، مثل كلمة: أحد، وديّار، وعريب). وإنما كلمة (رجل) من النكرات التي قد تقع بعد النفي، أولا تقع، وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفادة القاطعة التي تشمل كل فرد من الرجال – إلاّ بقرينة.

وأما الثاني وهو: إفادة العموم فمثل: ما غاب من ديّارٍ، من كل كلامٍ مشتمل على نكرة لا تستعمل – غالباً – إلا بعد النفي أو شبهه؛ فإنها بعده تدل دلالة قاطعة

---

(١) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقتان ١٤٠ب، ١٤١أ.

على العموم والشمول...([1])، وقد شبه النحويون هذا بجمع الجمع. أي أنَّ الجمع تحقّق، فجاء جمع الجمع ليؤكد هذا الجمع.

وعن (أن) يأخذ السخاوي برأي البصريين ويؤيده فيقول: "ويسمِّيها (أي أن) البصريون المفسِّرة والمغيِّرة، وقالوا في قوله عز وجل: (أن أنذر قومك)([2]) هي المفسِّرة؛ لأنَّ قبله (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه)([3])، والإرسال في معنى القول... وهذا الوجه يختص به البصريون والكوفيون لا يعرفونه"([4]).

أن تأتي بأربعة أوجه: ١-مصدرية ٢-مفسِّرة ٣-زائدة ٤-مخفّفة من (أنّ) الثقيلة. والذي يعنينا هنا (أن) المفسِّرة، وهي حرف تفسير([5]) مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وذلك إذا سبقت بجملة([6]) فيها معنى القول دون حروفه، والمتأخرة عنها جملة ولم تقترن بحرف جر([7])، نحو: (ناديته أن يفعل كذا).

وهذا ما أورده السخاوي موافقاً لرأي البصريين، حيث قالوا في قوله عز وجلّ: (أن أنذر قومك) هي المفسِّرة؛ لأن قبله: إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه. والإرسال في معنى القول، وقال: هذا الوجه يختص به البصريون والكوفيون لا يعرفونه.

وعن مجيء (هل) بمعنى قد، ينقل السخاوي عن سيبويه، حيث يسوِّغ رأيه ويأخذ به، يقول: "ولم يقل سيبويه إنَّ هل بمعنى قد في كل موضع، إنما قال سيبويه في حروف الاستفهام إلا الألف وأم، إنها قد تكون غير استفهام، وإنما صارت استفهاماً بدخول

([1]) عباس حسن: "النحو الوافي"، ج٢/٤٦٠-٤٦١، ط/٤، دار المعارف بمصر.
([2]) سورة نوح آية رقم ١.
([3]) سورة نوح آية رقم ١.
([4]) السخاوي: مخطوطة "المفصَّل في شرح المفصَّل" الورقتان ١٤٢ب، ١٤٣أ.
([5]) وهي تختلف عن (أي) المفسرة في أنها تختص بالجمل أما (أي) فتختص بالمفردات والأفعال.
([6]) فإن لم تتقدمها جملة كانت مخففة من الثقيلة نحو الآية (وآخر دعواهم أن الحمد الله) سورة يونس آية رقم ١٠.
([7]) فإذا قُدّر قبلها الجارُّ، كانت مصدرية، نحو الآية (فأوحينا إليه أن أصنع الفلك). سورة المؤمنون آية رقم ٢٧، أي فأوحينا إليه بصنع الفلك.

الألف عليها، ثم بيّن ذلك بدخول أم عليها وأم لا تدخل على الألف لأنها الأصل... والصواب أن يقال إنّ هل قد تخرج عن الاستفهام فتكون بمعنى قد فتدخل عليها حينئذٍ همزة الاستفهام كقول الشاعر:

سَـــائِل فَـــوارِسَ يَربُـــوعٍ بِـــشِدَّتِنا أَهَل رَأَونَا بِسَفحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ([1])

كما قال سيبويه إنما صارت استفهاماً بدخول الألف عليها فأما قوله عز وجلّ: (هل أتى على الإنسان)([2]) استفهام على بابها، ولا يبعد ما قال، وأن يعطي هل حكم الهمزة في التقرير؛ لأنّها أختها كما جاءا جميعاً، والاستفهام فيهما بمعنى النفي كقوله عز وجلّ: (أتتركون فيها ههنا آمنين)([3]) وقوله سبحانه (هل جزاء الإحسان)([4])...."([5]).

هل: لها موضعان:

([1]) الشاهد من بحر البسيط، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص١٠٠،
مجيء (هل) بمعنى قد مسألة خلافية وفيها نظر، فالشاعر هنا حين جمع بين الهمزة وهل جاء من أجل الضرورة الشعرية فجمع بين حرفي الاستفهام.
والذي ورد عن سيبويه قوله: "وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف إذا كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام". انظر: سيبويه "الكتاب"، ج١٨٩/٣.

([2]) سورة الإنسان آية رقم ١.

([3]) سورة الشعراء آية رقم ١٤٦.

([4]) سورة الرحمن آية رقم ٦٠.

([5]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ١٥٦ب.
مجيء (هل) بمعنى قد، الأحسن أن تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير، ففي قوله تعالى: (هل أتى الإنسان)، إنما هو تقرير لمن أنكر البعث، فلا بُدَّ أن يقول: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال له: من أحدثه بعد أن يكون وكوّنه بعد عدمه، كيف يمتنع عليه بعثه وإحياؤه بعد موته، وهو معنى قوله تعالى: (ولقد علمتم النشأة الأولى فلولا تذكّرون) سورة الواقعة الآية رقم ٦٢ــ فهلاّ تذكّرون فتعلمون أنّ من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن على غير مثال قادر على إعادته بعد موته وعدمه.
انظر: مكّي بن ابي طالب القيسي "كتاب مشكل إعراب القرآن"، ج٧٣٥/٢، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا، تحقيق ياسين محمد السوّاس.

أحدهما: أن تكون استفهاماً عن حقيقة الخبر وجوابها نعم أو لا، وذلك قولك: هل قام زيد؟.

والثاني: أن تكون بمعنى قد، وذلك نحو قوله تعالى: (هل أتى على الإنسان). قالوا: معناه: قد أتى على الإنسان، ومثله قوله جل ذكره (وهل أتاك نبأ الخصم)([1]). أي: قد أتاك، وهو كثير في القرآن. وهي في قوله تعالى: (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان). يُراد بها النفي. أي ليس جزاء الإحسان إلا الإحسان.

وعن فعلي الشرط والجزاء ومجيء الشرط مستقبلاً والجزاء ماضياً، يورد السخاوي رأي سيبويه ويؤيده. وفي الوقت نفسه يحكم بفساد رأي من يقول أن الشرط يكون مضارعاً والجزاء ماضياً، يقول: "والوجه الرابع أن يكون الشرط مستقبلاً والجزاء ماضياً، فهذا قد استقبحه سيبويه؛ لأنّ الماضي في هذا الباب في مكان المستقبل، والأصل المقصود في هذا الباب هو الجزاء؛ لأنَّ الشرط إنما ذكر من أجله (وهو أن يكون الشرط ماضياً والجزاء مستقبلاً) وأنشد:

مَن يكــدني مُــسامياً فحُــرٌّ أصْــلي كُنتُ مِنهُ بَــينَ الــشَّجا والوَريــد([2])

([1]) سورة ص آية رقم ٢.

([2]) الشاهد من بحر الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ص٥٢، ويكدني من الكيد، يخدعني ويمكر بي، الشجا: ما يعترض في الحلق كالعظم، الوريد هو الودج.

المعنى: يرثي ابن أخته، ويعدّد محاسنه، فيقول: كنت لي بحيث إن من أراد أن يخدعني ويمكر بي فإنك تقف في طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه كما يقف الشجا في الحلق فيمنع وصول شيء إلى الجوف، وكنّي بذلك عن انتقامه ممن يؤذيه.

وهذا البيت من قصيدة أوّلها:

إنَّ طُــــول الحيــــاة غــــيرُ سُــــعُودِ وضــــلالٌ تأصــــلُ لَيــــل الخُلُــــودِ

ورواية السخاوي لهذا البيت مخالفة لرواية الشاعر ورواية ابن عقيل والأشموني والبيت على هذه الرواية مختلّ وزناً، فقصيدة الشاعر من بحر الخفيف وعليه جاءت رواية البيت الصحيحة على النحو التالي:

مَــن يَكِــدني بِــسيِّءٍ كنــتُ منــه كالــشَّجا بَــينَ حَلقــهِ والوريــد = =

وهذا عند سيبويه وأصحابه من ضرورات الشعر، وهذا الوجه هو الذي أراد بقوله (أي بقول الزمخشري) وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً، وأراد بقوله: فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع الوجه الذي قبله، والعبارة في الوجهين غير صحيحة؛ لأنه قال: فإن كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم، ثم قال: وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً، وإن أراد بأحدهما الماضي والمضارع كان أيضاً فاسداً ظاهر الفساد، وكذلك إن أراد أحد الماضيين، ويترتب على هذا فساد قوله، فإذا وقع جزاءً لأنّ معناه فإذا وقع أحدهما جزاءً، ومن المحال وقوع الشرط جزاء إن أراد المضارعين، وإن أراد الماضي والمستقبل أو الماضيين فظاهر الفساد"([1]).

إذا كان الشرط والجزاء جملتين فيكونان على أربعة أنحاء:

الأوّل: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: إن قامَ زيدٌ قام عمرٌو، ويكونان في محل جزم، ومنه قوله تعالى: (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم)([2]).

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: إن يقم زيدٌ يقم عمرٌو، ومنه قوله تعالى: (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله)([3]).

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: إن قام زيد يقم عمرٌو. ومنه قوله تعالى: (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوفِّ إليهم أعمالهم فيها)([4]).

والرابع: أن يكون الأوّل مضارعاً، والثاني ماضياً وهو قليل، وهو ما استقبحه سيبويه، ومنه قول الشاعر:

مَن يكِدني مسامياً فحُرُّ أَصلي ... كُنتَ مِنهُ بينَ الشَّجا والوَرِيدِ([5])

= = والشاهد هو قوله: (من يكدني.. كنت إلخ) حيث جعل معمولي الشرط، أحدهما، وهو قوله (يكدني) فعل الشرط، والثاني – وهو قوله (كنت – جواب الشرط وجزاؤه، وأوّلهما فعل مضارع وثانيهما فعل ماض.

([1]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل"، الورقة ١٦١ب.

([2]) سورة الإسراء آية رقم ٧.

([3]) سورة البقرة آية رقم ٢٨٤.

([4]) سورة هود آية رقم ١٥.

([5]) الصواب (الحشا) بدل (الشجا) ومن هذا قول دعيل الخزاعي: ==

وقد ذهب الجمهور إلى أنَّ مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً، يختص بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء، وتبعه ابن مالك إلى أنَّ ذلك سائغ في الكلام، وهذا الكلام هو الراجح، حيث وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثراً ونظماً، فمن النثر قوله – صلى الله عليه وسلم – "من يقم ليلة القدر غُفِر له ما تقدم من ذنبه". ومن الشعر البيت الآنف الذكر.

ومن تمام الفائدة وإيضاحاً لما أورده السخاوي في هذا الصدد، هو إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً – جاز جزم الجزاء ورفعُه، وكلاهما حسن، فتقول: إن قام زيد يقم عمرٌو، ويقومُ عمرٌو. ومنه قول زهير بن ابي سُلمى:

وإن أَتَـــاه خَليـــلٌ يَـــومَ مَـــسأَلَةٍ يقُـــولُ: لاَ غَائِـــبٌ مَـــالي وَلاَ حَـــرِمُ

وعن موقف العلماء والمدارس النحوية من اقترانِ جواب الشرط بالفاء أو إذا يقول السخاوي: "وذهب أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش وبعض البغداديين إلى جواز حذف الفاء من المبتدأ الواقع في جواب الشرط وغيره من الجواب، واستدلوا بقوله تعالى: (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون)(1)، واستدل أبو الحسن (الأخفش) على

==

إن سمعـــوا ريبـــةً طـــاروا بهـــا فرحـــاً عني ومـــا سمعـــوا مـــن صـــالح دفنـــوا

(1) سورة الأنعام آية رقم ١٢١.

أن حذف الفاء من جواب الشرط جائز حسن بقراءة من قرأ (بما كسبت أيديكم)([1])، ولا يجوز ذلك عند سيبويه إلا في الضرورة"([2]).

ونُعقّب على ذلك بالسؤال، هل يصحّ – أحياناً – الاستغناء عن الفاء التي تربط جواب الشرط بفعل الشرط، إذا كان الجواب من الأنواع التي لا تصلح فعل الشرط؟ الذي عليه جمهور النحاة هو أنه لا يصح الاستغناء إلا في الضرورة الشعرية، كقول القائل:

مَن يفعــل الحــسنّاتِ اللهُ يــشكُرُهَا والشرُّ بِالشرِّ عِنــدَ النَّــاسِ مِــثلانِ

وهذه (الفاء) زائدة للربط المحض الدال على التعليل، وليس للعطف ولا لغيره ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما.

وقد اجتمع في بيت الشعر التالي أكثر الحالات التي لا يصح فيها الجواب أن يكون شرطاً، ويجب في كل منها اقتران الجواب بالفاء أو بما قد يخلفها – ومنها إذا – والبيت هو:

اسميــــة، طلبيــــة، وبجامــــد وبمــا، وقــد، وبلــن، وبــالتنفيس

وأما ما استشهد به أبو الحسن الأخفش على جواز حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط عندما أورد قوله تعالى: (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون)، فإنّ النحاة يؤولونه على تقدير (قسم) قبل الشرط، فيكون الجواب للسابق وهو القسم المقدَّر. أما جواب الشرط فمحذوف يدل عليه جواب القسم. والأصل عندهم، ولئن أطعتموهم إنكم

([1]) سورة الشورى آية رقم ٣٠.

([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل" الورقة ١٦٢ب.

لمشركون، فجملة (إنكم لمشركون) جواب للقسم لا للشرط، ولم تذكر لام القسم مع أنّ القسم نفسه محذوف – (والأصل والله إن أطعتموهم)؛ لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس واجباً، وإنما هو أقوى وأكثر، وبهذا التأويل يقولون في آيات أخرى تشبه الآية السالفة في رأيهم.

وقال آخرون: إنّ الفاء ليست محذوفة في الآية السالفة، وإنما هي مقدرة ملحوظة، فكأنها مذكورة، ولكن كثرة النحاة لا ترتضي هذا الرأي، مع أن الخلاف شكلي محض. إذ مؤاده في الرأيين التأويل بالحذف، وإن اختلفا في نوع المحذوف، والتمحل ظاهر في تأويل الآية السالفة، لوجود شواهد أخرى فصيحة نثرية – لا تخضع للضرورة – وغير نثرية. فالأفضل أن يقال: إنّ الأعم الأغلب هو عدم حذف (الفاء) و (إذا) التي قد تنوب عنها، وأنه يصح – مع القلة النسبية لا الذاتية – الاستغناء عنهما منفردين ومجتمعين، إن كانت أداة الشرط هي (إن)؛ لأن أكثر الأمثلة المسموعة الخالية منها كانت أداة الشرط فيه هي (إن)([1]).

وعن اختلاف النحاة في سبب إمالة ألف (خاف) ورأيه في ذلك يقول السخاوي: "وأما الألف المنقلبة عن الواو المكسورة فنحو ألف خاف فإنها ممالة، واختلف النحاة في علة إمالتها، فقال قوم منهم: إنما أُميلت من أَجل الكسرة التي كانت في عين الفعل في الأصل (لأن الأصل هو خَوِف)، وقال بعضهم: إنما أُميلت من أجل الكسرة التي في الخاء إذا لحق الفعل ضمير المتكلم أو المخاطب نحو (خِفتُ) وهذه هي الألف التي ذكرت بأنها تكسر ما قبلها في بعض الأحوال، والصحيح أنها إنّما أُميلت لكسرة العين"([2]).

([1]) انظر عباس حسن "النحو الوافي" ج٤/٤٥٨-٤٦٣، ٤٦١-٤٦٧.
([2]) السخاوي: مخطوطة "المفضّل في شرح المفصّل"، الورقة ٢١٧أ.

اختلف النحاة في علة إمالة ألف الفعل (خاف) فمنهم من يقول إنّما أُميلت من أجل الكسرة التي في عين الفعل؛ لأنّ أصل الفعل خَوِف. ومنهم من يقول، إنما أُميلت من أجل الكسرة التي في حرف الخاء عند إسناد الفعل لضمير المتكلم أو المخاطب. نحو: خِفتُ. ولكنَّ السخاوي يأخذ بالقول الأول، وهو أنها إنما أُميلت لكسرة عين الفعل أصلاً.

ومما هو جدير بالذكر في هذه المسألة أن الأسباب التي تجوز لها الإمالة ستة، وهي: الكسرة، والياء، وأن تكون الألف منقلبة عن الياء، أو بمنزلة المنقلبة عن الياء، أو لأنَّ الحرف الذي قبل الألف قد ينكسر على حال، أو إمالة لإمالة، فمن هذه الأسباب الستة نرى أنّ السبب قي إمالة ألف الفعل (خاف) هو أن الألف يكسر ما قبلها في بعض الأحوال نحو قولنا في خاف، خِفتُ، وهذا الأوجه والأصوب وليس ما ذهب إليه السخاوي لكسر عين الفعل في الأصل.

وفي نسبة الشواهد الشعرية إلى أصحابها، نجد أنَّ السخاوي يقول رأيه فيها مصحِّحاً نسبتها إلى قائليها، فعن الشاهد رقم (٦) في خزانة الأدب للبغدادي وهو:

يا مـا أُمـيلَحَ غِزلانـاً شـدنَّ لَنَـا مِن هؤليّا ئِكُـنَّ الـضال والـسُّمُرِ

يقول في (شرح المفصل): "والنحاة ينشدون ياما أُميلح غِزلاناً – ظنّاً منهم أنه شعر قديم، وإنما هو لعلي بن محمد العريني، وهو متأخر، وكان يروم التشبه بطريقة العرب في الشعر، وله مدح في علي بن عيسى وزير المقتدر، وقتل المقتدر في شوال سنة عشرين وثلاثمائة، ونسبه قوم من النحاة إلى مجنون بني عامر وأنشدوا معه:

بالله يا ظبيـاتِ القـاعِ قُلـنَ لنـا ليلايَ منكُنّ أَم ليلـى مـن البـشرِ

والصحيح ما قدمته"([1]).

رُوى هذا لأكثر من شاعر، هم: العرجي ومجنون ليلى وذو الرمة والحسين بن مطير، وهو بهذه النسب المختلفة وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ج١/١٩٠ واللسان (الا) ج٢٠/٣٢٠. وأمالي ابن الشجري ج٢/١٣٠، والدرر ج١/٤٩، ٥٠، ج٢/٢٢٩، والهمع ج١/٧٦٥، وديوان مجنون ليلى ص١٦٨ وغير ذلك من المصادر. وقال البغدادي: "قيل إنه من أبيات لعلي بن محمد المغربي وهو متأخر ولذا فلا يصح الاحتجاج به".

وأما أن يقطع السخاوي بنسبة هذا البيت لعلي بن محمد، فلم أعثر على مصدر أو مرجع يؤكد نسبته إلى هذا الشاعر، غير ما ورد في خزانة الأدب للبغدادي([2]).

مما تقدم يخلص الباحث إلى أنَّ السخاوي كان يقف في معظم المسائل النحوية إلى جانب سيبويه فيؤيد آراءه، أو يرجحها، أو يقويها، إلا أنه لم يكن يميل كل الميل إلى سيبويه، بل نجده مرة إلى جانب الخليل، وتارة إلى جانب الأخفش، أو ابن الأنباري، أو غيرهم، وأخرى إلى مخالفة المبرِّد أو موافقته، وكان في بعض الأحيان ينتصر للخليل على سيبويه، أو يؤيد اعتراض المبرد على سيبويه، أو العكس وهو في كل ذلك يشرح ويناقش ويعلل ويوازن ويختار.

ويستشرف الباحث من كل ما تقدم أن علم الدين السخاوي كان واحداً من العلماء الذين سلكوا مسلك أهل بغداد والموصل وانتهجوا منهجهم بمعنى أنه يسير على خطى المدرسة الانتقائية التي كانت تختار ما تستحسنه من آراء أهل البصرة وأهل الكوفة، ويستطيع الباحث أن يقرر أن السخاوي كان ذا رأي منفرد أو مستقل وأنه

([1]) البغدادي: "خزانة الأدب"، ج١/٩٨، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٦٧. تحقيق وشرح عبد السلام هارون.

([2]) انظر: عبد القادر البغدادي "خزانة الأدب" ج١/٩٧، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٦٧، تحقيق وشرح عبد السلام هارون.

استخلص لنفسه موقفاً ينماز عن علماء عصره، ولكنه مع سلوكه مسلك الانتقائيين إلا أنه كان يميل إلى المذهب البصري، برغم أنه لم يغفل المذهب الكوفي، يبدو ذلك ذلك من خلال أمور عدة أهمها:

أولاً – القياس: لعلّ الدارس لمؤلفاته يستشف بوضوح أخذه بمبدأ القياس، وإيمانه به، يتضح ذلك بجملة من ألفاظه كقوله: هذا هو القياس، والقياس يأباه، وهذا القياس، وقياسه كذا...، ولعل ما يوضح موقفه من القياس شيوع مبدأ العلية واللهج به في كثير من المجالات وما كان يعقده من خلق الأسباب والعلل لكل مسألة نحوية أو لغوية، يُضاف إلى ذلك تمسكه بالعامل وأخذه الواضح بمبدأ السبب والمسبب جرياً على عادة من سبقوه مع ميل إلى رسم الحدود المنطقية.

ثانياً – الاحتجاج: ساير السخاوي نهج أهل البصرة في الشواهد النحوية، بيد أن الملاحظ أنه اقتفى الزمخشري في الاستشهاد ببعض أشعار المحدثين كأبي تمام، والغالب في منهجه الاستشهادي أن يفتتح المسألة اللغوية أو النحوية أو الصرفية بفيض من الآيات القرآنية ثم يتبعها بأشعار من محفوظه تتجاوز الحدّ في بعض الأحيان، وفي بعض الأحيان يستطرد ويشعّب المسألة خارجاً عن أصولها إلى فروع تضلّ القارئ وتنسيه ما فات، ثم بعد أن يغوص في الدقائق، يعود إلى ما تبقى من المسألة.

وأما الحديث النبوي الشريف فبالرغم من أخذه به إلا أنه لم يتوسع به توسعه في القرآن الكريم والشعر وكأنه محافظ على ما درج عليه العلماء من التحرّج بالأخذ بالحديث؛ لأن الحديث روى بالمعنى ولأن كثيراً من رواته كانوا من غير العرب.

والسخاوي فوق هذا كان يبدي ميلاً واضحاً لشيخ النحاة سيبويه، يظهر ذلك من تأييده والدفاع عنه وتسويغ مواقفه، وهو مع العلماء الآخرين نراه يناقش ويفنّد ويُخطّئ، وينتقد، إذ كثيراً ما كان يصوّب الشاهد ويرجح قولاً على قول ويحقق قائله.

كل هذا مع حرصه – في كلّ مؤلفاته – أن يسرد معظم آراء العلماء في القضايا التي يبحثها ولا يألو جهداً في تفسير بعض الشواهد والمعاني التي يرى أنها تدقّ على القارئ بأسلوب سهل قريب إلى التناول والفهم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

خاتمة

أحمد الله أن حقق لي أُمنيَّةً كانت تلح على خاطري منذ زمن بعيد فأنجزت هذا البحث الذي تمكنت من خلاله من تسليط الأضواء على هذا العالم الجليل الذي لم ينل حظه الأوفى من الدرس والاهتمام. كما حرصت مخلصاً على إبراز قدراته وكفاياته الفذة في مجالات اللغة والنحو والأدب وغيرها، وذلك لتظل مثل هذه المؤهلات العالية نبراساً ينير الطريق للباحثين والدارسين، وحافزاً يحدوهم على مزيد من البذل والإبداع في ميادين اللغة والعلم والفكر.

وخلصت في هذا البحث إلى أن السخاوي كان ضابطاً دقيقاً في معالجاته اللغوية والنحوية، إذ كان ينشد الوصول إلى الحقيقة دون أن تأخذه في ذلك لومة لائم، ودون أن يتأثر بما يمكن أن يمليه عليه هواه من ميل لهذا العالم أو ذاك، فهو مرة مع سيبويه وتارة مع الخليل وطوراً مع المبرد أو الأخفش أو ابن الأنباري، وحيناً آخر يكون على خلاف مع أحد هؤلاء العلماء أو جُلّهم سالكاً في اتفاقه أو اختلافه سبيل الشرح والمناقشة والموازنة والتعليل والإقناع بالحجج الدامغة والبراهين الساطعة التي تجلو الحقائق وتجلّي الصواب.

ويخلص الباحث إلى أن السخاوي كان منسجماً مع توجهات علماء عصره في حسم القضايا اللغوية والنحوية ولا سيما علماء بغداد والموصل إذ لم يتفرد دونهم برؤية جديدة تعد ابتداعاً غير مسبوق، ولم يتخذ موقفاً يستقل به حيال القضايا اللغوية والنحوية، بل كان يؤثر اختيار ما يجده حسناً من آراء البصريين أو الكوفيين بمعنى أنه كان يترسم خُطا المدرسة الانتقائية التي تتبنى أحسن الآراء وتأخذ بها.

ومع ما يبدو عليه السخاوي من موضوعية إزاء اختيار الصواب النحوي واللغوي من بين الآراء المتشعبة الكثيرة للنحاة واللغويين إلا أنه كان أميلَ إلى استحسان آراء البصريين والذهاب مذاهبهم وترجيح آراء سيبويه مع عدم مجافاة للمذهب الكوفي الذي كان يحظى ببعض استحسانه أحياناً.

ولعل مما يؤكد ما ذهبت إليه من ميل السخاوي للأخذ برأي البصريين وترجيح مذهبهم اهتمامه بموضوع القياس وإفاضته في التحدث عنه وإبداءه اقتناعاً كبيراً به وإيماناً بأهميته. وإنه ليتضح أخذه بمبدأ القياس هذا –وهو مذهب بصري– من خلال ما وجدناه لديه من شيوع ظاهرة التعليل وإيجاد العلل والأسباب لكل مسألة نحوية أو لغوية، يضاف إلى ذلك حرصه على مسألة العامل ورسم الحدود المنطقية في معالجاته المختلفة لقضايا النحو واللغة.

ثم إن دليلاً آخر قد توصلت إليه في مجال تأكيد ميل السخاوي لآراء البصريين وتأييده لشيخهم سيبويه، وهو مسايرته البصريين في اعتماد الشواهد النحوية على الرغم من أن بعض شواهده تقع ضمن شعر المحدثين كأبي تمام. ورأيت أن السخاوي لم يكن ليستشهد بالشعر حسب في مسائل اللغة والنحو وإنما كان يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية ويستطرد كثيراً في معالجاته النحوية واللغوية متجاوزاً حدود تلك المسائل إلى تشعباتها ودقائقها الكثيرة التي تكاد تنسي القارئ أصل المسألة موضع المعالجة، ثم لا يلبث في نهاية المطاف أن يعود إلى المسألة الرئيسة التي انطلق منها. وقد لفتني في هذا البحث أن استشهاد السخاوي بالحديث النبوي الشريف كان محدوداً إذا ما قيس بتوسعه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وبالشعر وذلك حذراً منه حرج الاستشهاد بأحاديث ربما رويت بالمعنى أو أن رواتها كانوا من غير العرب الموثوقين.

وقد توصلت إلى أن ثمة دليلاً آخر يؤكد ميل السخاوي إلى سيبويه ومدرسته البصرية من خلال ما تبدى من دفاعه عن سيبويه ومدرسته وتسويغه لآرائه وقبولٍ بها يكاد يصل إلى حد التسليم بصوابها، بينما نراه إذا ما عرض لآراء العلماء الآخرين راح يناقشها فيفنّد بعضها وينتقد بعضها الآخر مبدياً ارتياحه لرأي سيبويه، وكان بذلك إنما يدعو لرأي سيبويه من خلال المقارنة بين رأي سيبويه الراجح وآراء العلماء الآخرين التي هي موضع النقد والتجريح.

سائلاً الله أن أكون قد وفقت في هذا الجهد المتواضع وآملاً تقديم بعض النفع للباحثين والدارسين، والله ولي التوفيق.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهارس الفنية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة ٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لو شاء الله لذهب	٢٠	١١٥
يخطف أبصارهم	٢٠	١٤٧
إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة	٢٦	١٧٦
لا فارض ولا بكر	٦٨	١١٢
وما كادوا يفعلون	٧١	١٢٥
من خير من ربكم	١٠٥	١٦٥
ومن كفر فأمتعه	١٢٦	١١٤
أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم	١٨٧	١٠٦، ١٣٦
أتموا الصيام إلى الليل	١٨٧	١٠٥، ١٠٦، ١٣٦
ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٢١	١١٦
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة	٢٣٣	١٢١
وانظر إلى العظام كيف ننشزها	٢٥٩	١٠٠
ويكفر عنكم سيئاتكم	٢٧١	١٦٥
وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله	٢٨٤	١٨١
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت	٢٨٦	١٦٣

سورة آل عمران ٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
من أنصاري إلى الله	٥٢	١٠٦

سورة النساء ٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	٢	١٠٥
ولولا فضل الله عليكم لاتبعتم الشيطان	٨٣	١١٥
ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً	١٣٧	١١١
وكفى بالله شهيداً	٧٩، ١٦٦	١٠٧

سورة المائدة ٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وأيديكم إلى المرافق	٦	١٠٦
فعموا وصموا كثير منهم	٧١	١٥٢

سورة الأنعام ٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون	١٠٩	١١٩
وإن أطعتموهم إنكم لمشركون	١٢١	١٨٢

سورة الأعراف ٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ما لكم إله غيره	٥٩، ٦٥، ٧٣	١٦٦
واختار موسى قومه أربعين رجلاً	١٥٥	٥٥
ألست بربكم	١٧٢	١٠٧

سورة هود ١١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
من كان يريد الحياة الدنيا نوفِّ إليهم أعمالهم فيها	١٥	١٨١
ألا إنَّ ثموداً كفروا ربهم	٦٨	٥٥
هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم	٧٨	٩٩

لولا رهطك لرجمناك	٩١	١١٥
وإن كلاً ليوفينهم ربّك أعمالهم	١١١	٨٩، ١١٨

سورة يوسف ١٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إنّك لأنتَ يوسف	٩٠	١٢١
فلما أن جاء البشير	٩٦	١٧٢

سورة الحجر ١٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ربما يودُّ الذين كفروا	٢	١٤٨

سورة الإسراء ١٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم	٧	١٨١
لدلوك الشمس	٧٨	١٢٧
لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم	١٠٠	١١٥

سورة الكهف ١٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فتية آمنوا بربهم وزادهم هدى	١٣	١١١
لكنا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحدا	٣٨	١١٩

سورة مريم ١٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لننزعن من كل شيعة أيهم أشد	٦٩	١٠٦

سورة طه ٢٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لعله يتذكر أو يخشى	٤٤	٨٩

إن هذان لساحران	٦٣	١٣٥
ثم اهتدى	٨٢	١١١

سورة الأنبياء ٢١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وأسروا النجوى الذين ظلموا	٣	١٥٢
لو كان فيهما آلهة لفسدتا	٢٢	١١٥
إنّ في هذا لبلاغاً	١٠٦	١١٠
إنما إلهكم إله واحد	١٠٨	١٠٨

سورة النور ٢٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لا شرقية ولا غربية	٣٥	١١٢

سورة الشعراء ٢٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وتلك نعمة تمنها	٢٢	١٢١
وما أنا بطارد المؤمنين	١١٤	١٠٧
أتتركون فيها ههنا آمنين	١٤٦	١٧٩

سورة النمل ٢٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
والأمر إليك	٣٣	٨٤
قل عسى أن يكون ردف لكم	٧٢	١٠٨

سورة العنكبوت ٢٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولولا أجل مسمى لجاءهم العذاب	٥٣	١١٥

سورة سبأ ٣٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ربنا باعد بين أسفارنا	١٩	٩٩
قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب	٤٨	١١٧
لولا أنتم لكنا مؤمنين	٣١	١١٥

سورة يس ٣٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وما عملت أيديهم	٣٥	١٠٠
إن كانت إلا صيحة	٥٣	١٠٠

سورة ص ٣٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وهل أتاك نبأ الخصم	٢	١٨٠
لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه	٢٤	١٠٥

سورة غافر ٤٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فرحوا بما عندهم من العلم	٨٣	١٠٥

سورة فصلت ٤١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فأما عاد فاستكبروا	١٥	١٢٤

سورة الشورى ٤٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لعل الساعة قريب	١٧	٨٩
بما كسبت أيديكم	٣٠	١٨٣
وجزاء سيئة سيئة مثلها	٤٠	١٠٧

سورة الزخرف ٤٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولو نشاء لجعلنا	٦٠	١١٥
لجعلنا منكم ملائكة	٦٠	١٠٥

سورة الأحقاف ٤٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا ساعة من نهار	٣٥	١٣٨

سورة محمد ٤٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
والذين اهتدوا زادهم هدى	١٧	١١١

سورة الفتح ٤٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لو تزيلوا لعذبنا	٢٥	١١٥
وكفى بالله شهيدا	٢٨	١٠٧

سورة ق ٥٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وجاءت سكرة الموت بالحق	١٩	١٠٠

سورة الرحمن ٥٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
هل جزاء الإحسان إلا الإحسان	٦٠	١٧٩

سورة الواقعة ٥٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وطلع منضود	٢٩	١٠٠
لا بارد ولا كريم	٤٤	١١٢
فلا أقسم بمواقع النجوم	٧٥	١١٣

سورة الحديد ٥٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لئلا يعلم أهل الكتاب	٩	١١٣

سورة الحشر ٥٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته	٢١	١١٥
لأنتم أشد رهبة	١٣	١١٦
فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب	٦	١٦٦

سورة المنافقون ٦٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
والله يعلم أنك لرسوله	١	١٦٢

سورة الملك ٦٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فسحقاً لأصحاب السعير	١١	١٠٨

سورة القلم ٦٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
بأييكم المفتون	٦	١٠٦

سورة الحاقة ٦٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
كتابيه	١٩	١٥٤
حسابيه	١٩	١٥٤
سلطانيه	٢٩	١٥٤

سورة نوح ٧١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه	١	١٧٨
أن أنذر قومك	١	١٧٨

سورة الجن ٧٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فمن يؤمن بربه فلا يخاف	١٣	١١٤

سورة القيامة ٧٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لا أقسم بيوم القيامة	١	١١٣، ١٧٥
فلا صدق ولا صلى	٣١	١١٢

سورة الإنسان ٧٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
هل أتى على الإنسان	١	١٧٩

سورة النازعات ٧٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إلى أن تزكى	١٨	١٣٦
كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها	٤٦	١١١

سورة الانشقاق ٨٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إذا السماء انشقت	١	١٠٩

سورة البلد ٩٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فلا اقتحم العقبة	١١	١١٢

سورة القدر ٩٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سلام هي حتى مطلع الفجر	٥	١٦٦

سورة العاديات ١٠٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إنّ ربهم بهم يومئذ لخبير	١١	١١٧

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الأشعار

الهمزة المضمومة

ولمـــا أن تَفَـــرَّق آل ليلـــى جـــرت بيننـــا وبينـــهم ظِبـــاءُ الوافر ١٧٢

الهمزة المكسورة

طلبـــوا صـــلحنا ولات أوانٍ فأجبنـــا أن لـــيس حـــين بقـــاءِ الخفيف ١٥٣

الباء المفتوحة

فأصبحن لا يسألنه عـــن بمـــا بـــه أصَعَّدَ في عـــزِّ الهـــوى أم تـــصوَّبا الطويل ٥٤، ٦٢

الباء المكسورة

عسى الله يُغني عن بلاد ابن قـــادر بمنهمر جـــون الرّبـــاب ســـكوبِ الطويل ٦٤
فأمـــا القتـــال لا قتـــال لـــديكم ولكنّ سيراً في عِـــراض المواكـــبِ الطويل ١٢٤

الباء المضمومة

ومـــا مثلُـــهُ في النـــاس إلاّ مُملّكـــاً أبو أمـــه حـــيٌّ أبـــوه يُقاربُـــهْ الطويل ٨٥
تمشي النـــسور إليـــه وهـــي لاهيـــة مشْي العذارى عليهن الجلابيـــبُ البسيط ١٣٣
فـــلا تتـــركني بالوعيـــد كـــأنني إلى الناس مطليٌّ به القار أجـــربُ الطويل ١٣٦
فقلت: ادعُ أخرى وارفع الصوت ثانيا لعلّ أبي المغـــوار منـــكَ قريـــبُ الطويل ١٥٠

التاء المكسورة

فعـــروة مـــات موتـــاً مـــستريحاً فهأنـــذا أمـــوّت كـــلّ مـــوتِ الوافر ١٦٣

الحاء المفتوحة

مَهْ عـاذلي، فهائمـاً لـن أبرحـا بمثل أو أحسن من شمـس الـضُّحا الرجز ٩١

الدال المفتوحة

وما قتل الأحرار كـالعفوِ عـنْهُمُ ومن لك بالحرِّ الذي يحفـظ اليـدا الطويل ٥٦

الدال المكسورة

وحتى تركـت العائـدات يعدْنـه يقلن: فلا يبعد، وقلت لـه: ابعُـدِ الطويل ٥٢

وإن يلتقِ الحـيُّ الجميـع فلاقـني إلى ذروة البيت الرفيـع المـصمَّدِ الطويل ١٣٦

أعَـنْ تغنَّـتَ مُطوَّقـةٌ ورقاءُ تدعو هـديلاً فـوق أعـوادِ البسيط ١٤٨

مَنْ يكدني مسامياً، فحـرٌّ أصـلي كنت منه بـين الـشجا والوريـدِ الخطيف ١٨٠، ١٨١

الدال المضمومة

فلمَّا أتى عامـان بعـد انفـصاله عن الضَّرْعِ واحلولى دماثاً يرودهـا الطويل ١٣٤

الراء المفتوحة

إنيّ وأَسـطَار سُـطِرنَ سَـطراً لقائِـلٌ يَـا نَـصرُ نـصْرٌ نَـصراً ٥٢

أصاحِ ترى بُرَيقـاً هبَّـت وهْنـاً كنـارِ مجـوسٍ تـستعر اسـتعارا الوافر ١٤٠

الراء المكسورة

مستقبلين شمـال الـشام تـضربهم بحاصبٍ كنـديف القطـن منشـورِ البسيط ١٣٠

علـى عمائمنـا يُلقـى وأرحلنـا علـى زواحـف تُزجـى مخـاريرِ البسيط ١٣٠

شدّوا المطيّ علـى دليـلٍ دائـبٍ من أرض كاظمةٍ وسـيف الأبحـرِ الكامل ١٣٧

بالله يا ظبيات القـاع قلـن لنـا ليلاى منكن أم ليلى مـن البـشرِ البسيط ١٨٥

الراء المضمومة

أما والذي أبكى وأضحك والـــذي أمات وأحيا والـــذي أمـــره الأمـــرُ الطويل ١٤٠
لقد تركتني أحسد الطـــير أنْ أرى أليفين منـــها لا يروعهمـــا الـــذعرُ الطويل ١٤٠

الطاء المكسورة

فإمّـــا تـــذهبين أُمَـــيْمَ، عنّـــي وتتركُـــكُ الوشـــاةُ ألـــو النيِّـــاطِ الوافر ٨٦
فحـــورٍ قـــد لهـــوتُ بهـــنَّ عـــينٍ نـــواعِمَ في المـــروط والرِّيـــاطِ الوافر ٨٦

العين المفتوحة

لعلّـــك يومـــاً أن تلـــمَ ملمّـــةً عليك من اللائي يـــدعْنك أجْـــدَعا الطويل ٦٠
فلّمـــا تفرّقنـــا كـــأني ومالكـــاً لطولِ اجتماعٍ لم نبـــت ليلـــةً معـــا الطويل ١٣٩

العين المكسورة

أرادت لكيمـــا أن تطـــير بقـــربتي فتتركهـــا شـــناً ببيـــداءَ بلقـــعِ الطويل ٦٢
وكـــأهن ربابـــة وكأنّـــهُ يسرٌ يفيض على القداح ومـــصدعِ الكامل ١٣٧
أسميَّ مـــا يـــدريك أنْ ربَّ فتيـــةٍ بـــاكرتُ لـــذّتهن بـــأدكن مُتْـــرعِ الكامل ١٤٧

العين المضمومة

إذا قيل: أيُّ النـــاس شـــرُّ قبيلـــةٍ أشارت كُليبٍ بـــالأكفِّ الأصـــابعُ الطويل ٥٥
فبـــتُّ كـــأني ســـاورتني ضـــئيلة من الرقش في أنيابها الـــسمُّ نـــاقعُ الطويل ١٢٩
إنمـــا النحـــو قيـــاس يتبـــع وبـــه في كـــلِّ أمـــرٍ يُنتفـــعُ الطويل ٤٧

الفاء المضمومة

تواهقُ رجلاهـــا يـــداها ورأسُـــهُ لها قَتَـــبٌ خلْـــفَ الحقيبـــة رادفُ الطويل ١٤٦

القاف المكسورة

وهيفٍ تهيجُ البين بعد تحاورٍ إذا نفحتْ من عن يمين المشارقِ الطويل ١٣٨
أما والله أن لو كنتَ حُرّاً وما بالحرِّ أنت ولا العتيقِ الوافر ١٤٠

الكاف المكسورة

فقلت: اجعلي ضَوْءَ الفراقدِ كُلّها يميناً ومهوى النجم من عن شمالك الطويل ١٣٨

اللام المكسورة

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواعِ الهموم ليبتلي الطويل ٥٤
فمثلك حُبلى قد طرقت ومُرضعٍ فألهيتها عن ذي تمائمَ مُحولِ الطويل ٥٥
رسمُ دارٍ وقفت في طلِلهْ كدتُ أقضي الحياة من جلِلِه الخفيف٥٨، ١٦٨
كأني لم أركب جواداً ولم أقل لخيلي كُرّي كَرّة بعد إجفالِ الطويل ١٣٨

اللام المضمومة

لميّة موحشاً طَلَلُ يلوحُ كأنّه خَلَلُ مجزوء الوافر ٩٤
فقلت للركب: لمّا أن علاهم من عن يمين الجُبيَّا نظرة قِبَلُ البسط ١٣٨

الميم المفتوحة

عسى وطن يدنو بهم ولعلّما وأن تُعتب الأيام فيهم فربَّما الطويل ١٤٤

الميم المكسورة

تستوقد النُّبلَ بالحضيض ونصطادُ نفوساً بُنت على الكرمِ ١٣٣
فيا ليت أني ألقى منيّتي يكون بتلك الأرض وقتُ حِمامي الطويل ١٣٩
ندمت على لسان كان مِنّي فليت بأنه في جوف عِكْمِ الوافر ١٣٩
فَرّت يهودُ وأسلمت جيرانها صُمِّي لما فعلت يهودُ صمامِ الكامل ١٤١

ويـــوم توافينـــا بوجـــهٍ مقـــسَّم كأنْ طبيةٌ تعطوا إلى وارقِ الـــسَّلَم الطويل ١٧١
سائل فـــوارسَ بربـــوعٍ لـــشدّتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكـــمِ البسيط ١٧٩

الميم المضمومة

تمـــرُّون الـــديارَ ولم تعوجـــوا كلامُكُـــم علـــيَّ إذاً حـــرامُ الوافر ٥٥
لقد رزئت كعب بن عوف وربمـــا فتًى لم يكن يرضى بشيءٍ يـــضيمها الطويل ٨٥
أمـــا والله إنَّ الظلـــم لـــؤمٌ ومـــا زال المـــسيء هـــو الظـــلامُ الوافر ١٤١
أعن ترسّمت مـــن خرفـــاءَ منزلـــةً ماء الصبابة من عينيـــكَ مـــسجومُ البسيط ١٤٨
وإنْ أتـــاه خليـــل يـــوم مـــسألةٍ يقول: لا غائـــبٌ مـــالي ولا حَـــرِمُ البسيط ١٨٢

النون المفتوحة

بَكَرَ العواذلُ بالضحى يلحنني وألومهنَّه ويقلن: شيبٌ قد علاك وقد كـــبرت مجزوء الكامل
فقلت: إنَّه ١٣٥

النون المكسورة

يـــا ليـــتني حجـــراً بـــوادٍ أصـــمُّ وليـــت أُمّـــي لم تلـــدني الوافر ١٤٩
من يفعل الحـــسناتِ الله يـــشكرها والشرُّ بالشرِّ عند النـــاس مِـــثْلانِ البسيط ١٨٣

الياء المفتوحة

أراني إذا ما بتُّ بتُّ علـــى هـــدًى فثمَّ إذا أصبحت أصـــبحت غاديـــا الطويل ٥١

الأرجاز

الهمزة المكسورة

قلت لشيبان: ادنُ من لقائه ١١٩، ١٢٠

أنّا نُغذّي القومَ من شوائه

الباء المفتوحة

مثل الحريق وافق القصبّا ٦٥

الراء الساكنة

قد نصر الله وسعد في القصرْ ١٤٢

تحفزها الأوتار والأيدي الشُّعُرْ ١٤٢

والنبل ستون كأنها الجمُرْ

أنا ابن ماويَّة إذا جدَّ النَّقُرْ ١٤٢

أنا جرير كنيتي أبو عمرْ ١٤٣

أضرب بالسيف وسعدٌ في القصرْ

الراء المفتوحة

إنّي وأسطارٍ سُطرن سطرا ٥٢

لقائل نصرٌ نصرٌ نصرا

السين المفتوحة

وقيسُ عيلان ومَنْ تَقَيسّا ١٣٤

القاف الساكنة

وقاتم الأعماق خاوي المخترقْ ٨٦

اللام الساكنة

علمنا إخواننا بنو عِجِلْ ١٤٣

الشَّغْربيَّ ثم اعتقالاً بالرِّجِلْ ١٤٣

النون المفتوحة

يا عُمر الخير جُزيت الجنَّةْ ١٣٤
اكسُ بنيَّاتي وأُمهنَّةْ
وقل لهنَّ: إنَّ إنَّ إنَّهْ ١٣٤
أقسم بالله لتفعلنَّهْ

الهاء المكسورة

يقلي الغواني والغواني تقْليه ١٢٥

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المصادر والمراجع

١- الاتقان في علوم القرآن - للسيوطي ج١/ ١٦٤.

٢- الأشباه والنظائر في النحو - للسيوطي، ط٢ حيدر أباد الدكن ١٣٥٩هـ.

٣- الأعلام - لخير الدين الزركلي، ط١١، دار الملايين، بيروت، لبنان ١٩٩٥م.

٤- الأغاني - لأبي الفرج الأصفهاني، إشراف وتحقيق إبراهيم الأنباري، مطبعة دار الشعب بالقاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٤.

٥- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة - لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق- سوريا، ١٩٥٧.

٦- الاقتراح - للسيوطي، جمعية المعارف العمومية ١٣٥٩هـ.

٧- الامتاع والمؤانسة - لأبي حيان التوحيدي، ج١/ ١١٤.

٨- أنباه الرواه على إنباه النحاة - للقفطي، ج٢/ ٣١١ - ٣١٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.

٩- الإنصاف على الكشاف - لناصر الدين الإسكندراني، ج١/ ٤٧١، ط٢.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ج١/ ١٨٧، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢.

١١- الإيضاح في شرح المفصل/ لابن الحاجب، ج١/ ٢٠١، تحقيق د.موسى بناي العليلي، بغداد.

١٢- البحر المحيط - لأبي حيان التوحيدي، ج٥/ ٢٤٧.

١٣- البيان في غريب إعراب القرآن - أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق د.طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠.

١٤- بغية الوعاة – للسيوطي، ط٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان.
١٥- تاريخ الأدب العربي – بروكلمان.
١٦- تاريخ آداب اللغة العربية/ جرجي زيدان.
١٧- التعريفات / علي بن محمد الشريف الجرجاني – مكتبة لبنان.
١٨- تفسير الرازي/ الرازي.
١٩- تفسير المنار/ رشيد رضا.
٢٠- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة.
٢١- جامع البيان/ الطبري.
٢٢- جامع الدروس/ الغلاييني، المطبعة العصرية للطباعة النشر – صيدا، لبنان.
٢٣- خزانة الأدب – البغدادي.
٢٤- الخصائص – ابن جني، ط٤، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٥- درة الغواص/ الحريري.
٢٦- الدرر اللوامع علي همع الهوامع للسيوطي.
٢٧- الذيل على الروضتين/ أبو شامة، طبعة مصورة بعناية عزت العطار الحسيني ١٩٤٧.
٢٨- الزمخشري وجهوده في النحو، رسالة ماجستير، سالم أبو زيد، جامعة القدس يوسف، بيروت، لبنان.
٢٩- سفر السعادة وسفير الإفادة – السخاوي، تحقيق محمد الدالي، دمشق، سوريا، ١٩٨٣.
٣٠- سير أعلام النبلاء – الذهبي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨١.

٣١- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه.
٣٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن عماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٣- شرح الأشموني.
٣٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.
٣٥- شواهد التصحيح/ ابن مالك.
٣٦- الصاحبي/ ابن فارس، المطبعة السلفية بالقاهرة.
٣٧- ضحى الإسلام/ أحمد أمين.
٣٨- طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي.
٣٩- طبقات فحول الشعراء - ابن سلام الجمحي.
٤٠- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي.
٤١- العبر في خبر من غبر، الذهبي، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، الكويت.
٤٢- العلة النحوية، مازن المبارك.
٤٣- غاية النهاية في طبقات القراء - ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٠.
٤٤- الفصل في الملل والأهواء والنحل.
٤٥- القراءات واللهجات- عبد الوهاب حموده.
٤٦- القياس والتقويم - د.محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر ١٩٩٥.
٤٧- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب.
٤٨- الكشاف، الزمخشري.

٤٩- لسان العرب – ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، مصر.
٥٠- اللغة العربية وأبناؤها – د.نهاد الموسى، مكتبة وسام، عمان، الأردن.
٥١- اللامات – الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٥٢- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق فائز فارس، مكتبة الكندي، إربد، الأردن.
٥٣- اللهجات العربية – إبراهيم مؤنس.
٥٤- معجم الأدباء – ياقوت الحموي، ط٣، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٠.
٥٥- معجم البلدان – ياقوت الحموي.
٥٦- معجم المؤلفين – عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٥٧.
٥٧- مختصر شواهد القراءات – ابن خالويه.
٥٨- مقدمتان في علوم القرآن – جفري.
٥٩- المزهر في علوم اللغة وآدابها – السيوطي.
٦٠- معاني الحروف – الرُّمَّاني، تحقيق د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع و الطباعة.
٦١- معاني القرآن – الفراء.
٦٢- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي – تحقيق محمد سيّد جاد الحق – القاهرة، مصر، ١٩٦١.
٦٣- المفصّل في صنعة الإعراب الزمخشري، دراسة وتحقيق د.كمال جبري. دار البشير، عمان – الأردن ١٩٩٨.
٦٤- المفضل في شرح المفصل (مخطوطة) – علم الدين السخاوي.
٦٥- منجد المقرئين – ابن الجزري، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

٦٦- منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق – السخاوي، تحقيق صالح مهدي عباس، بغداد، العراق.
٦٧- المواهب الفتحية.
٦٨- النحو الوافي – عباس حسن.
٦٩- النشر في القراءات العشر – ابن الجزري.
٧٠- هدى الساري في معرفة فتح الباري- ابن حجر- تحقيق إبراهيم عطوة.
٧١- همع الهوامع، السيوطي، تحقيق وشرح د.عبد العال سالم مكرم، الكويت.
٧٢- الوافي بالوفيات – الصفدي.
٧٣- وفيات الأعيان – ابن خلكان، تحقيق د.إحسان عباس دار صادر، بيروت، لبنان ١٩٧٧.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

هذا الكتاب

ماجست مرة في رياض مؤلفات علماء لغتنا إلا امتلأت إعجاباً، وإلا ازددت يقيناً بأنهم كانوا ولا يزالون-حتى الآن- العظماء كالطود الشامخ والذين أناروا على دروته صرح اللغة العربية السامق ، ولا عجب في ذلك ، فالذين قاموا على هندسته بلغوا المئات، بل الألوف. وكان بينهم عدد لا يأس به من المع العبقريات التي عرضها تاريخ البحث اللغوي كالخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه وأبي علي الفارسي وغيرهم. عبقريات لا يلد لها إلا العمل، وحماسة لا توجد إلا عند من يعتقد أن عمله ضرب من العبادة ولون من القيام والتهجد.

إن علماءنا الأفاضل الذين خدموا اللغة العربية فأعطوها من جهودهم المستمرة وبحوثهم المختلفة، فشدو الرحال إلى أكثر من مكان، ووصلوا ليلهم بنهارهم، ووقفوا عليها ذوب أفئدتهم، وحشاشة أنفسهم فكان لهم المؤلفات الكثيرة في علوم اللغة، وكان علم الدين السخاوي - علي بن محمد السخاوي - أحد هؤلاء الأعلام والأدباء.

إنني أقدم هذا العمل المتواضع عن عالمنا الفذ فجهوده العظيمة التي حبرها على صفحات ناصعة تتدفق معيناً لا ينضب وسلسبيلاً لا يعكر صفوه، كلها تنطق بما اتسمت به لغة الضاد من مزايا وانفردت به من أساليب تظل موسيقاها تشنف الآذان وتثلج الصدور وتملأ النفس ثقة و طمأنينة بأنها لغة القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين آملاً أن يجد فيه القارئ ما يفيد ويطلعه على عظمة هذه اللغة التي قال فيها شاعر النيل (حافظ إبراهيم)

وسعت كتاب الله لفظاً وغاية ... وما ضقت عن آي به وعظات
فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة ... وتنسيق أسماء لمخترعات
أنا البحر في أعماقه الدر كامن ... فهل سألوا الغواص عن صدفاتي

عمان . الأشرفية . شارع المستشفيات . تلفاكس 4778770 00962
ص.ب: 520651 عمان 11152 الأردن
E-mail:dar_vafa@yahoo.com